هموم الإدارة المحلية

حكايات عن المحافظين والمحافظات

رياض سيف النصر

العربى للنشر والتوزيع
٦٠ شارع القصر العينى
(١١٤٥١) - القاهرة
ت : ٣٥٥٤٥٢٩ -٥٩٤١٩٤٣
فاكس ٣٥٤٧٥٦٦
E-Mail:alarabi5@intouch.com

الطبعة الأولى
١٩٩٩

همـوم الادارة المحلية
حكايات عن المحافظين والمحافظات

المــؤلــف : رياض سيف النصر
الغـلاف الفنـان : مصطفى رمزى
عدد الصفحـات : ١٥١

رقم الايداع : ٩٩/١١٠٨٦
I.S.B.N
977-19-9499-9

الإهـــداء ...

إلى الشرفاء من جنود الإدارة المحلية المجهولين

في مدن .. وقرى .. ونجوع مصر

الذين احترفوا غسل أقدام البشر ..

بلا ثمن !



المقدمة

سواء كانت الادارة المحلية ، فى حاجة الى " **هزة** " عنيفة كما يطالب البعض ، أو الى "**ثورة**" شاملة كما يرى غيرهم ، فإن الحقيقة التى لا يمكن انكارها ، أن الحاجة أصبحت ملحة الى أجراء مصالحة بين أجهزة المحليات .. والمواطنين بحيث تصل الخدمات الى مستحقيها بغير عناء.

ولذلك تصاعدت الدعوى الى احداث التطوير الذى يشمل جوانب متعددة ، بداية من فض الاشتباك بين المحليات والوزارات .. الى معايير اختيار المحافظين.. وتحديد السلطات المخوله لهم والتى تمكنهم من انجاز خطة الدوله ، مرورا بتغيير قوانين الادارة المحلية ، حتى تتمشى مع التوجه نحو اقتصاديات السوق.

وفى هذا الاطار حذر بعض خبراء الادارة ومنهم الدكتور **حسين رمزى كاظم** - من الاعتقاد بأن القوانين وحدها قادرة على اصلاح الإدارة المحلية.. لأن العبرة بالتنفيذ.. لا أصدر القوانين.

ويرى الدكتور **كاظم** أن أبرز سلبيات الادارة المحلية تتمثل فى عدم تناسب المؤهلات والخبرات لدى القيادات بالمسئوليات الملقاه على عاتقهم ، بالاضافة الى سلبية بعض هذه القيادات وضعفها ، وتهربهم من

تحمل المسئولية والقائها على قيادات أعلى ، والبطء فى معالجة الخلل وعدم الاهتمام بالمتابعة.

ويرى أن بداية التطوير تتم بالاختيار الجيد للقيادات على كافة المستويات ، بدءا من السكرتير العام ، واعداد جيل جديد من القادة الاداريين يؤمن بقضايا الوطن والمواطنين ، ويتسلح بروح الانتماء.. ويحركة الصالح العام.. لا المصالح الشخصية ، ثم يتم التأهيل العلمى للعناصر التى تم اختيارها.. وإعداد سجلات وظيفية لكل منهم بحيث نتعرف على مسيرته الوظيفية ، وسمعته الطيبة.. وقدرته على مواجهة المشاكل وحلها.

○○○

ولا يمكن أن نغفل أثر سوء الأحوال الوظيفية للعاملين بالمحليات ، من حيث الحوافز والمكافآت وفرص الترقى على مستوى أدائهم ، مما أدى فى رأى المحافظ **فخر الدين خالد** - الى فقدان الامل فى تحسين أحوالهم.

بالأضافة الى تأثير الحملات المستمرة التى توجه اليهم ، وتتهمهم بأنهم **"قلاع فساد"**.. دون نظرة انصاف لاصلاح اوضاعهم ، مما يجعل اليأس يدب فى نفوسهم ويفقدون حماسهم للعمل.. وهو أمر بالغ الخطورة.. لانهم مسئولون عن انجاز ١٨٦ خدمة للجماهير، وتمثل ٢٥٪ من الخدمات التى يؤديها الجهاز الادارى للدولة وللمواطنين على مستوى الجمهورية.. وعددها ٨٣٧ خدمة ، بل ويعتبر ذلك فى رأى **فخر الدين خالد** - السبب الرئيسى لفقدان الثقة بينهم وبين الجماهير التى تتعامل معهم ، فهم لا يقبلون على العمل ويميلون الى البيروقراطية والتعقيد الادارى ، كما يشجعهم

بعض ذوى النفوس الضعيفة من أصحاب المصالح غير المشروعه عن الانحراف.

فإذا أضفنا الى ذلك ان الدولة درجت فى فترات سابقة على نقل العناصر الخاملة والمغضوب عليها الى الادارة المحلية ، وما نتج عن ذلك من صعوبة تفريخ إعداد كافية من القيادات ذات الكفاءة العالية.

○○○

وتطوير الادارة المحلية لا يتحقق دون وضع ضوابط تنظيم علاقة أجهزة الحكم المحلى بالوزارات المركزية ، وقد أشار الدكتور سمير عبدالوهاب فى بحث عن العلاقات المركزية المحلية وتأثيرها على المحليات الى أن الرقابة المركزية من جانب الحكومة بصورة مبالغ فيها ، تؤثر على أداء الوحدات المحلية تأثيراً سلبيا ، خاصة إن هذا الوضع يتيح الفرصة للحكومة المركزيه التدخل فى كثير من الشئون المحلية ، ومن ثم.. عدم تمتع الوحدات المحليه بالقدر الكافى من المرونة اللازمة التى تمكنها من أتخاذ القرارات التى تناسب الاحتياجات المحلية.

ومن الأمثلة الدالة على سحب الكثير من اختصاصات وسلطات المحليات ، القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الاراضى الصحراوية الذى سلب المحليات سلطتها فى هذا الشأن.

وكذلك القرار الجمهورى الخاص باختصاصات هيئة الثروة السمكيه الذى يعطى لقطاع الثروة السمكية ٢٠٠ متر من جميع الشواطئ والنهر والقنوات والنيل.

وتطبيقا لذلك.. فإن محافظة بورسعيد ذات المدينة الواحدة ، تعتبر تابعة لمؤسسة الثروة السمكية ، لأنها عبارة عن بحر من الشمال.. وبحيرة من الجنوب والغرب.. وقناة السويس من الشرق على بعد ٢٠٠ متر.

وهناك أيضا بعض الاختصاصات التى يتم سحبها من المحليات ، واسنادها الى هيئات عامة تخرج عن نطاق السلطة المحلية ، مثل هيئة الأبنية التعليمية ، وشركات المياه والصرف الصحى وتوزيع الكهرباء ، والسياحة والمحاجر والمنشآت التعليمية والتأمين الصحى.

والمشكلة ليست مجرد انشاء هذه الهيئات وانما فى غياب أى دور للمحافظة فى التنسيق بين المشروعات التى تقوم بها ، بالرغم من أن الخدمات التى تقدمها تنعكس على رضاء المواطن المحلى فى الإدارة المحلية.

ويعلق المحافظ **مصطفى عبدالقادر** على هذا الرأى ، بالقول أن لا أحد ينكر أن تداخل السلطات بين المحليات والمركزيات مشكلة قائمة ، لكنها ليست مستعصية على الحل.

ويرى أنه لكى يتحقق النجاح للحكم المحلى لابد من توفر دخل للمحافظة وأن يسمح لها بتحصيل الضرائب ، وان يكون لها ميزانيتها الخاصة .. ويحدث ذلك عندما تتوفر لديها الموارد الذاتية.

○ ○ ○

قضية أخرى تدخل فى صميم تطوير الإدارة المحلية ، وهى الخاصة بكيفية اختيار المحافظين.. وكيفية محاسبتهم.

وفى هذا الاطار حذر البعض من الاتجاه الى تحويل المحافظ الى موظف بدرجة وزير ، تطبق عليه قوانين العمل ، ويوقع عن الحضور والانصراف لأن

مسئولية المحافظ سياسية فى المقام الأول ، والتقييم يتم على أساس مستوى الأداء واسلوب الادارة.. وإذا كان المحافظ يدير محافظته بكفاءة أم لا (**فخر الدين خالد**).

وظهر فى المناقشات أتجاه يدعو الى أن وظيفة المحافظ تتطلب التدرج فى سلم الإدارة المحلية.. حتى يكتسب الخبرات اللازمه .. ويتعرف على القوانين واللوائح التى تنظم المحليات ، وبذلك يتسلم الوظيفة من "**تحت السلاح**" بدلا من أن يهبط اليها من السماء.

ويؤكد أصحاب هذا الرأى أن عدد المحافظين الذين يعرفون قوانين الإدارة المحلية ولوائحها ، محدود جداً.

وأن معظمهم بحتاج مستشارين فى مختلف المجالات ، حتى يتمكن من إدارة المحافظة.

وقد تولى طرح هذه الأفكار داخل لجنة الادارة المحلية بمجلس الشعب ، وكيل اللجنة **صلاح حلمى**، ووجدت دعوته، تفهما كاملا من جانب أعضاء اللجنة، من منطلق أنه من غير المعقول أن تصبح وظيفة المحافظ حلالا على كل التخصصات ماعداً أبناء الإدارة المحلية الذين امضوا سنوات خدمتهم داخل دهاليزها.

○○○

والسؤال.. هل يمكن أحداث التغيير المطلوب فى ظل احجام المواطنين فى المحافظات عن المشاركة فى العمل العام.. ومقاطعة الأنتخابات المحلية.

والأجابة تأتى من خلال دراسة ميدانية أعدها الدكتور حسن العلوانى عن المشاركة فى الانتخابات المحلية.. كشفت عن هذه الحقائق:

○ المشاركة ترتفع فى فئة متوسطى السن بصورة واضحة عنها لدى الشباب وكبار السن ، ومن ثم فإنه يمكن القول بوجود علاقة موجبة بين عامل السن ودرجة المشاركة فى صنع القرار المحلى ، ثم تنعكس هذه العلاقة مع التقدم فى السن.

○ لا توجد علاقة واضحة بين المستوى التعليمى والمشاركة فى صنع القرار المحلى ، ولعلنا لانبالغ اذا قلنا أنها أقرب الى أن تكون علاقة عكسية فقد بلغت أعلى نسبة للتصويت بين الأميين .. وأدنى نسبة لها بين الجامعيين ، وبلغت نسبة للترشيح لعضوية المجالس الشعبية المحلية بين حملة المؤهلات المتوسطة ، يليها فئة من يقرأ ويكتب.

○ تختلف مشاركة المواطن فى الانتخابات المحلية باختلاف مهنتة الأساسية ، وقد أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن فئة المزراعين بالريف هى أعلى فئات المشاركة فى عمليات التصويت ، بينما تعتبر فئة المواظفين أكثر الفئات اهتماماً بالترشيح لعضوية المجالس المحلية سواء فى الريف آو الحضر، أما أقل الفئات اهتماماً بالشئون المحلية والمساهمة فى صنع القرار المحلى فهى فئة التجار.

○ تمثل الحيازة الزراعية عاملاً حاسما فى مشاركة المواطن المحلى بالريف ، أذ يرتفع مستوى المشاركة بكافة صورها بارتفاع مساحة الحيازة، أى أن هناك أرتباطاً موجباً بين الحيازة الزراعية والمشاركة فى الانتخابات.

أما بالنسبة لعامل الدخل فقد أوضحت نتائج الدراسة الميدانية ثبوت هذه العلاقة الموجبة حتى مستوى دخل معين تأخذ بعده درجة الارتباط اتجاهاً عكسياً.

هناك العديد من الأسباب التى تدفع المواطن للعزوف عن المشاركة منها:

فقدان الثقة فى النظام المحلى وعدم الاقتناع بجدوى المجالس الشعبية ، وكذلك عدم ثقة المواطن بنزاهة الانتخابات المحلية واحساسة بأن الجهاز الإدارى يتسم بقدر كبير من التعقيد والفساد ، مع شعور المواطن بعدم قدرته على التأثير فى العملية السياسية.

تمثل الأمية عقبة رئيسية أمام المواطن فى الترشيح للمجالس المحلية.

هناك أسباب أخرى منها الرغبة فى الحفاظ على العلاقات الاجتماعية والضغوط العائلية وعدم القدرة المالية والاهتمام بالشئون الخاصة أكثر من الشئون المحلية العامة ، وفى أخر هذه الاسباب الضغوط الحزبية.

والمطالبة بتطوير الادارة المحلية لا تعنى ان البداية ستكون من الصفر، فهناك خطوات عديدة اتخذت فى اطار تحديث المحليات ، عن طريق توفير قاعدة للبيانات على مستوى القرى والمدن ، وانشاء مراكز للمعلومات فى كل المحافظات ، واعادة تأهيل وتدريب العاملين فى أجهزة الادارة المحلية.

والأمانة تقتضى ان نذكر ان الدكتور محمود شريف ، هو الذى قاد عملية التحديث منذ ان تولى وزارة الادارة المحلية.

بل ازعم ان التحديث كان شغله الشاغل منذ تعيينة محافظا للشرقية..

وتابع نفس المسيرة عندما نقل إلى القاهرة ، وبعد تولى وزار الادارة المحلية أصبح فى مقدوره ان يطبق خبراته السابقة على جميع المحافظات.

عمل الدكتور شريف على تطوير فكر الادارة المحلية فى مصر ، ليصبح خلال الممارسة العملية " ادارة للتنمية المحلية " وتصبح المحليات فى كل المستويات (قرية - حى - مدينة - محافظة - وزارة) معنية بكل ابعاد التنمية.. ومحاورها.. وقضاياها.

وفى هذا الاطار قامت الوزارة بتبنى برنامج الامم المتحدة الانمائى ، وانشاء آليه متخصصة للعمل والمتابعة للتنمية البشرية المتواصله ، تعد الأولى من نوعها فى كل دول العالم ، وفق تقدير هيئة الأمم المتحدة.

استهدفت تلك الالية مشاركة القيادات العليا للادارة المحلية المتمثلة فى المحافظين ، فى دراسة القضايا المتعددة التى تشملها التنمية البشرية المتواصلة ، ووضع مناهجها موضع الفحص والتقييم ، والتوصل الى توصيات عملية لتحسين مؤشراتها ، بحيث يمكن تجريبها ميدانيا وعمليا.. وكذلك متابعتها ، وعند التيقن من نجاحها يمكن تبنى تعميمها بما يرفع من مستويات التنمية المحققة.

وفى سبتمبر ٩٥ حضرت توقيع وثيقة اتفاقية مشروع "آليه العمل والمتابعة للتنمية البشرية المتواصلة" وذلك فى اجتماع فى مدينة بورسعيد شهده جميع محافظتى مصر.

وتم تشكيل سبع مجموعات عمل فنية تعمل كل منها تحت أشراف أحد المحافظين ، وقامت كل مجموعة بدراسة التنمية البشرية المتواصلة من مدخل معين ، وتتابعت الجهود المكثفة داخل مجموعات العمل والتى ضمت العديد

من الخبراء المتخصصين من معهد التخطيط القومى والجامعات ومواقع التطبيق بالمحليات بالأضافة الى جهود عديد من خبراء وكالات ومنظمات الامم المتحدة والبرنامج الاغانى للامم المتحدة واختير الدكتور **ابراهيم محرم** منسقا وطنيا للمشروع وتضمن مشروع آليه العمل والمتابعة للتنمية البشرية اربعة انشطة رئيسية هى ، ملتقى المحافظين ، ومجموعات العمل ، والانشطة التنموية العملية ، ونموذج المحاكاه للادارة المحلية بالاضافة الى نشاط خامس للتقييم .

ووضعت اللجنة المركزية للمشروع برئاسة الدكتور **محمود شريف** سياسات المشروع وتوجهاته العامه ، وقامت الامانة الفنية للمشروع بمساندة ودعم كافة انشطتة الخمس ، وتولى المنسق الوطنى للمشروع تنسيق كافة هذه الانشطة .

وقامت مجموعات العمل-كما جاءت فى التقرير الذى اعدته وزارة الادارة المحلية- بالتركيز على التنمية البشرية المتواصلة خلال سبع مداخل هى:

راس المال الاجتماعى- راس المال الطبيعى والنقدى - الموارد الطبيعية - المعرفة ، الحفاظ على موارد الرزق - المجموعات المستهدفة - الادارة والتوجيه - وتناول كل مدخل من هذه المداخل السبعة عددا من القضايا المترابطة لتدراسها برؤية شمولية واسعة.

وجاء فى ورقة العمل التى أعدتها المجموعة السابعة الخاصة بالإدارة والتوجية ، أن مصر اتجهت نحو الاصلاح الاقتصادى والتحول من نظام التخطيط المركزى الى التخطيط التأشيرى والاقتصاد الحر وتحجيم القطاع العام والخصصه وأتاحة الفرصة كاملة أمام آليات السوق لتحديد الاسعار

وتوزيع الموارد وتشجيع القطاع الخاص واطلاق الحوافز والانفتاح على العالم الخارجى والتوقيع على اتفاقية الجات.

وفى ظل هذه المتغيرات الكبيرة كان لابد من اعادة النظر فى تحديد دور الحكومة والاصلاح الادارى والنظر بعين الاعتبار الى التنظيم المؤسسى المهيمن على الادارة المحلية للتعرف على مدى ملائمة لمتطلبات التنمية فى ظل اقتصاديات السوق الحر ، والتعرف على ايجابياته وسلبياته واقتراح افضل الرؤى والاساليب التى تضمن تحقيق المشاركة الفعالة بين كافة عناصر المجتمع المحلى.

وقد استهدفت ورقة العمل مجموعة من الأهداف هى :

رفع كفاءة الاداء فى اجهزة الادارة المحلية لتتمشى مع المستجدات الاقتصادية والسياسية بما يحقق الاسراع بخطى التنمية.

تحديد مايجب ان يكون لامركزيا ومايجب ان يكون مركزى للحد من نقاط الاختناق وتحقيق البساطة والانسيابية فى العملية الادارية.

تحقيق المشاركة الفعالة والديمقراطية فى اتخاذ القرار.

خلق المشاركة الشعبية الفعالة ورفع المعاناة عن المواطنين وزيادة ثقتهم فى اجهزة الادارة المحلية والحكومية.

○○○

وكان المحور الثانى لتطوير المحليات يستهدف انشاء وتطوير البنية المعلوماتية بالمحافظات ، وقامت وزارة الادارة المحلية بالمشاركة مع مركز دعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء بدور فعال فى هذا الاطار ، حدده الدكتور هشام

الشريف المشرف على المركز فى كلمته خلال افتتاح المؤتمر القومى الثالث للتنمية المحلية فى عصر المعلومات (٣١ يوليو - ٢ أغسطس ١٩٩٥) بانه يهدف الى :

انشاء وتطوير مراكز معلومات ودعم اتخاذ القرار بكل عواصم محافظات مصر.

تعبئة وتنمية قيادات وفرق عمل بهذه المراكز.

وصياغة فكر ورؤية واستراتيجية لتوظيف المعلومات بهدف :

أولاً : دعم أتخاذ القرار وحل مشاكل الجماهير.

ثانياً : توفير المعلومات اللازمة لاضاءة طريق التنمية.

ثالثاً : تحقيق تراكم وتفاعل المعرفة فى داخل المحافظات وبينها وبين البعض.

وأوضح اللواء **رضوان سعيد** مدير برنامج المعلومات للتنمية المحلية بالمحافظات ، ان البرنامج يعمل على اربع محاور ، محور البنية الاساسية ، ومحور التنمية البشرية ، ومحور البنية المعلوماتية ، ومحور توظيف المعلومات لصالح التنمية المحلية واوضح اللواء رضوان ان على ارضى مصر ٥٠٠ مركز للمعلومات ودعم اتخاذ القرار على مستويات مختلفة تبدأ من القرية مروراً بالمركز والمدينة والحى ، وصولا الى المحافظة وانتهاء الى وزارة الادارة المحلية ، وفى اطار خطة تهدف الى استكمال وتطوير البنية المعلومايتة فى أجهزة الادارة المحلية بالمحافظات ، وبناء مراكز وقواعد معلومات قطاعية بالمديريات العاملة بالحافظات وصل عددها الى ١٤٢

مركزا . والمساهمة فى بناء جيل من الخبرات الوطنية القادرة على اعداد وتنفيذ وتطوير بنية المعلومات فى كل المحافظات ، وانشاء وتطوير مراكز المعلومات ودعم اتخاذ القرار على مستويات الاحياء والمراكز والمدن تم تنفيذ ٢٥١ مركزا ، وكذلك توظيف المعلومات والتصدى لتحديات التنمية وقضاياها الرئيسية مثل البطالة - العشوائيات - الاصلاح التشريعى - رفع مستوى الخدمات ... الخ.

والعمل على دعم اتخاذ القرار المحلى ، واخيراً .. بناء ذاكرة لتجارب ودراسات واستراتيجيات وبرامج التنمية.

ooo

واذا كانت هذه هى الخطوات التى اتخذت فى اطار تحديث الادارة المحلية الا ان هناك قضايا اخرى تحتاج الى نقاش،تناولت بعضها فى عدد من التحقيقات نشرت فى العدد الاسبوعى من الجمهورية تحت عنوان "حكايات عن المحافظات والمحافظين" واضفت اليها شهادات واقعية توضح رؤية بعض المحافظين الذين تعرضوا بصراحة مطلقة لمشاكل المحليات من واقع خبراتهم العملية.

كما استعنت بتقييم تجربة احد المصانع التى أقيمت فى ظل قوانين معوقة لا تساعد على انطلاق المشروعات فى المحافظات.

ooooo

ooo

المدخل ..

إختيار المحافظ

زمان.. عين بالفيوم أحد المحافظين.. اشتهر عنه العمل بالحكمة الصينية القائلة.. **لا أرى.. لا أسمع.. لا اتكلم** ! وعندما كان يواجه بسؤال من أحد المقربين.. لماذا لا تغادر مكتبك ، وتتفقد مشاكل الرعية.

كان يرد على الفور قائلاً:

– عملي الجديد مجرد مكافأة عن نهاية الخدمة الطويلة بالحكومة.. وحان الوقت لكي استريح!!

ولم يكن المحافظ يدرك أن هذا القول المأثور.. سيصبح ذات يوم نظرية يعمل في اطارها بعض المحافظين.. ويعتبرونها طوق النجاة.. لأن الذين لايعملون هم فقط الذين لايخطئون.. ولايزرعون العداوت.. وبالتالي فهم دائما باقون!

وإذا كان بين المحافظين من يؤمن بنظرية مكأفاة نهاية الخدمة.. فهناك بينهم من يرفض هذه النظرية.. ويعتبر ان العمل بالادارة المحلية هو اختبار من الخالق .. يحتاج كل الاخلاص والتفاني في العمل ، ويضع هؤلاء الوظيفة بكل مغرياتها تحت اقدامهم اذا استلزم الأمر.

ومع ذلك فقد احسست بمراره شديدة..وانا استمع الى مقارنة يجريها عدد من المحافظين الذين احترمهم. كانت المقارنة تجرى بين محافظ ترك بصمته الواضحة فى أكثر من محافظة..ويتميز بأنه صاحب رأى..ويمتلك قدراً من الخيال لاستشراف المستقبل،وبين محافظ آخر..اخطأ الطريق الى هذا المنصب لأن موقعه الطبيعى كان يجب أن يكون بعيدا عن هذه المسئوليات الكبرى.

وكان السؤال الذى فرض نفسه.. من سيستمر.. ومن سيذهب ؟

وكانت الاجابة التى اجمع عليها المحافظون .. ان صاحب البصمات سيرحل.. بينما الاخر.. سيبقى إلى الأبد !!

الانجازات .. لاتكفى

هناك أمور تؤدى الى الربط بين " وظيفة " المحافظ.. و " مكافأة " نهاية الخدمة ، منها أنه غالبا ما يتم اختيار المحافظين.. بعد تحقيق انجازات كبيرة فى مجالات تخصصهم الأولى.

فاختيار المحافظين يتم من بين عدة فئات " القوات المسلحة.. الشرطة.. القضاء.. الادارة المحلية.. الجامعات " ومن الامور الطبيعية ان يتسم المرشح لمنصب المحافظ بدرجة عالية من الكفاءة فى مجال تخصصه بالاضافة الى حسن السمعة والخلق.

ومع ذلك فإن هذه المواصفات.. لا تفرز بالضرورة محافظا ناجحا ، لأن وظيفة المحافظ تتطلب مواصفات خاصة ومواهب عديدة. وقدرات غير عادية ، على رأسها حسب قول أحد المحافظين المخضرمين " أن تضبط إرسالك على

الوجة التى يستقبلها الناس " بمعنى ان يكون المحافظ قادرا على الوصول الى الناس مباشرة.. والتعرف على اهتماماتهم واحتياجاتهم.. وترتيب الاولويات بطريقة واقعية.. وان يزيل اجهزة التوصيل الردنية التى تحول بينه وبين الالتحام المواطنين.. وبذلك يشعر المواطن.. ان " المعايشة " تتحقق بينه وبين المحافظ.. وان عمليتى " الارسال " والاستقبال.. تحدث دون عوائق. وليس عيبا ان تتم ترقية موظف كبير.. على انجاز تحقق ، أنما العيب ان تتحول وظيفة المحافظ الى مكافاة.. بينما هى مهنة لها مواصفات خاصة.

ان وظيفة المستشار - مثلا - تتطلب بطبيعتها قدرا كبيرا من العزلة.. وتتطلب بحكم العادة التأنى فى اتخاذ القرارات.. بينما وظيفة المحافظ تتطلب الانفتاح على الناس والسرعة فى اتخاذ القرارات.. طالما كانت هناك حاجة شعبية إلى اصدارها.

ومع ذلك نجح بعض المستشارين بحكم قدراتهم الخاصة..فى ان ينفتحوا على الناس بينما وقع البعض الآخر أسير تركيبته القديمة.

تجارب قاسية

المستشار صلاح عطية محافظ البحيرة السابق مثلا.. كان من القضاة المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة.. ومع ذلك فتجربته فى اداء " مهنة " المحافظ لم تكن موفقة ، لقد دفعه الحرص على العدالة الى تشكيل اللجان.. واللجان الأعلى.. مما جعل صدور القرارات امرا بالغ الصعوبة.. وبذلك تعطلت مصالح الناس وتوقفت المشروعات.. رغم ان المحافظ كان يسعى الى تحقيق العدالة المطلقة تماما كما كان يسعى لذلك فى عمله السابق من فوق منصة القضاء.

د من عمق الفجوة بين المحافظ والناس.. ان اهالى البحيرة كانت
عربة قاسية قبل تعيين محافظهم الاسبق **عادل الهامى**.

ولن أنسى الجولة التى قمت بها فى ردهات ديوان المحافظة بصحبة
عادل **الهامى** بعد تعيينه بأيام.. كانت نقطة الانطلاق من حجرة المحافظ..
كانت خيوط العنكبوت تنسج لوحات سريالية.. يعجز عن اعدادها كبار
سامين.

وكانت دورة المياه محطتنا الثانية.. وفوجئنا بأن الشاى والقهوة الذى
. نضيوف المحافظ يعد فى دورة المياه.

وإذا كانت هذه حال مكتب المحافظ.. فاترك لخيال القارئ تصور كيف
ت حال المدينة والقرى ، انها كانت جميعا تجسيدا لنظرية "**مكافأة نهاية
خدمة**".

وقد رفض **الهامى** ان يكون مجرد عامل تليفون يتلقى تعليماته من
، وكان من الطبيعى ان يثير موقفه غضب الوزراء.

محافظ الجامعة

وبينما تتطلب وظيفة استاذ الجامعة القدرة على توصيل المعلومات إلى
طلاب، فانها لاتحتاج إلى قدرات خاصة فى مجال التعامل مع الجماهير
ـول الى الشوارع والقرى والنجوع .

ولذلك يتحفظ بعض الناس عندما يتولى وظيفة المحافظ احد اساتذة
معات.. حتى يثبت العكس .

وقد تعرض الدكتور **رجائي الطحلاوى** محافظ أسيوط ورئيس جامعتها السابق الى حملة شرسة عند تعيينه محافظا وكان مثار الهجوم ان الرجل لم يخرج من قبل من برجه العاجي داخل اسوار الجامعة واطلقوا عليه لقب "محافظ الجامعة " وبدلا من ان ينسحب المحافظ.. اقتحم "عش الدبابير" واخذ يناقش الجماهير حول اهمية التعاون بين الجامعة والمجتمع.. ويعلن أنه يرحب بلقب محافظ الجامعة.

وقال ان جميع الاساتذة فى كليات الجامعة يرحبون بالعمل كمكاتب خبرة بلا مقابل فى خدمة مجتمع الصعيد.

وهدأت الحملة بعد أن لمس الناس بالفعل،جدوى التعاون بين الجامعة والمجتمع.

لكن الحملة على المحافظ اخذت بعدا جديدا بعد ان ثبت ان بعض المشاركين فى جريمة الاقصر من بين طلاب جامعة اسيوط وكأن الجامعة هى المسئولة عن الانحراف الفكرى بين بعض طلابها.. أو أن مهمة المحافظ ان يتدخل فى امور الجامعات.

إيثار السلامة

وإذا كان من السهل ان يمحو المحافظ الجديد الآثار السلبية التى نتجت عن سياسة محافظ سابق يعمل تحت شعار " ايثار السلامة " فإن الوضع يختلف مع محافظ آخر يرفض هذا الشعار.

لقد دخل **فاروق التلاوى** محافظة البحيرة فوق حصان ابيض، لم يكن ابناء البحيرة يعرفون محافظهم السابق سوى من خلال صوره بالصحف..

ووجدوا **التلاوى** يتجول فى كل شارع وزقاق ، وكان الجهاز الادارى عبارة عن جزر منفصلة تعمل من خلال مركزية شديدة.. ضرب **التلاوى** هذا الاسلوب ووزع سلطات المكتب الفنى على جميع المسئولين.

ولاشك ان تجربة **التلاوى** فى الفيوم ، كانت تختلف.. فقد جاء بعد محافظ لايعرف العمل من داخل المكتب ويفهم جيدا اسرار " صنعته " ولو ان محافظا آخر غير **التلاوى** جاء فى تلك المرحلة الى الفيوم. لما برأ من الاشواك التى تدمى قدمية، لكنة نجح فى أن يطرح نفسه على الناس من خلال الثغرات القائمة.

فالثوابت فى ادارة **الدكتور عبدالرحيم شحاته**.. لاتحتاج إلى مهارات خاصة لاكتشافها.. والثغرات ايضا لم تكن تخفى على **التلاوى** زميل **شحاته**.. وصديقه.

الثوابت هى.. التحديث.. الانضباط.. احترام المال العام.. وقبل كل ذلك تطبيق القانون على الجميع دون استثناء واحد ، وهذه الثوابت تتحقق فى ظل متابعة شخصية لا تتوقف وبذلك تم ولادة الفيوم الجديدة.

أما الثغرة فى هذا البناء.. أن " الهم العام " يسيطر على اداء هذا المحافظ ، بصورة كثيرا ما تلهيه عن المجاملات الانسانية ومن يختار ان يساند **شحاته** ، عليه الا يفاجأ يوما بأنه لن يعوده فى مرضه.. هذا اذا علم اصلا أنه مريض ويجب ان يكون صدره واسعا عندما تحدث حالة وفاة.. ولايجد المحافظ بين المعزين ولن يدخل منزله، لكنك ستجده خلف أى سيارة "رش " فى حارة أو زقاق ، ولاتحاول ان تعرف خط سير لمروره اليومى.. مما يجعل الذين يعملون معه فى حالة " اجهاد " دائم.

وحتى تكتمل الصورة.. فالمحافظ لن يجامل الوزير.. أو الغفير ، انه يطبق سياسة الثواب والعقاب بعقل بارد فى اطار العمل ومقتضياته.

واعتقد أن اداء عبدالرحيم شحاته المحافظ ، يحتاج الى وقفات اطول ، سواء بالاتفاق او الاختلاف ، ولكن فى كل الاحوال لا يجب ان ننسى ان هذا العالم الذى أمضى معظم سنوات حياته فى المعامل وقاعات البحث ، دخل غابة السياسة بمافيها من أسود.. ونمور.. وكلاب أيضا ، وليس من الانصاف ان نعيب على الرجل ان يداخله الشك فى سلوك بعض من حوله حتى يثبت العكس.من هذه الثغرات دخل التلاوى الى قلب الفيوم فانت تجده داخل كل سرادق للعزاء.. ويحفظ اسماء العاملين بالمحافظة والمراكز.. ويعرف كل احوالهم الاجتماعية، ولايتوانى عن زيارة سائقه الخاص..... أو مدير مكتبة أو حرسة الخاص فى منازلهم.

كان هذا هو مدخل المحافظ الجديد.. ثم انتقل إلى فرض اسلوبه فى العمل وسياسته البديلة.

وقد يغيب عن البعض اهمية العلاقات الانسانية فى عمل المحافظ ولكن التجارب اثبتت انها شديدة الاهمية وان التحديات الكبيرة التى تواجه المحافظين لاينبغى ان تغطى على هذا العامل.. والكمال لله وحده.

تدخل الوزراء

وإذا كان بين المحافظين من يفضل ايثار السلامة.. أو يستجيب للضغوط فمنهم ايضا من يرفض السماح لأى احد بالتدخل فى نطاق عمله حتى لو كان وزيراً.

واذكر عندما نقل الدكتور احمد جويلى من دمياط للاسماعيلية وذهبت لتهنئته وتصادف وجود وفدين من ابناء دمياط.. جاءوا لزيارة محافظهم القديم الذى نجح فى اقامة جسور الود معهم.

وبعد التحية.. والسلام.. حان وقت المطالب وأبدى عدد من الحاضرين رغبته فى ان يتدخل د.جويلى لدى محافظ دمياط الجديد لتحقيق بعض المطالب المشروعة.

وكان رد جويلى واضحا لايحتمل التأويل: لن اتدخل فى عمل المحافظ الجديد.. ولن ادير دمياط من الاسماعيلية ، ولم يكن هذا الوفد هو الوحيد الذى جاء يطلب نفس المطالب من جويلى.. ولم يختلف رد المحافظ ابدا.. رغم حبال الود التى كانت ممتدة بينه وبين اهالى دمياط.. لم تكن مشاغله العديده قد حالت دون التواصل مع الاصدقاء القدامى!!.

الوجه الآخر للصورة.. قام ابناء الاسماعيلية بزيارة محافظها السابق عبدالمنعم عمارة وطالبوه بأن يتدخل لدى المحافظ الجديد للاستمرار فى تنفيذ الخطة التى بدأها عمارة للنهوض بالاسماعيلية.

ولا أعرف اذا كان عمارة استجاب لانصاره.. او انه رفض التدخل ، ما أعرفه ان بعض القيادات المحسوبة على المحافظ القديم بدأت تثير المشاكل امام المحافظ الجديد ولم يستجب المحافظ الجديد للضغوط.. واعلن ان لديه مشروعا شاملا للنهوض بالاسماعيلية.. وان رؤيته لابد ان تختلف عن رؤية الآخرين.

وحدثت اكثر من موقعة لاختبار القوى.. كانت نتائجها لصالح المحافظ الجديد ونجحت خطته فى التنمية واخذت تجذب كل يوم انصارا من ابناء المحافظة وعندما ترك جويلى الاسماعيلية كان الحزن يخيم على بيوتها.

وهذا ما يعنينا فى قضية " **جويلى** " و " **عمارة** " كمثال للمستفيدين من اثارة الخلافات بين المحافظين والوزراء والنماذج عديدة يصعب حصرها.

صحيح ان بعض المحافظين يتمسك بمبدأ عدم التدخل فى محافظات كان يعمل بها من قبل.. كما يرفض الاستجابة لمطالبة ابناء المحافظة التى ينتمى إليها بالتدخل لدى محافظها.

لكن عددا آخر من الوزراء والمحافظين يخصصون جزءا من وقتهم فى الاتصالات لخدمة ابناء محافظاتهم.

وعندما يتم التدخل بين اثنين من المحافظين فإنه يحمل معنى الرجاء والمجاملة والامر يختلف عندما يكون التدخل من جانب الوزراء.. لأنه الوزير يستطيع ان يمنح ويمنع ، ومع ذلك فإن بعض المحافظين رفضوا تنفيذ مطالب الوزراء.. بل والاصطدام بهم اذا لزم الأمر.

○○○○○○

○○○



المحافظ

الذى قال .. لا !

لم أكن اقدر مطلقا.. ان وظيفة المحافظ تمثل كل هذا القدر من الاهمية، جاء تقديرى على أساس ان المحافظ مجرد فرد ينفذ قرارات مركزية.. ويحيط به جهاز بيروقراطى يعارض بطبيعته كل تغيير ، وبالمتابعة المتأنية ثبت ان تقديرى لم يكن دقيقاً ، لان المساحة المتاحة لحركة المحافظين كافية لتحقيق انجازات عديدة فى مجال ادارة التنمية بمحافظاتهم.. وتكفى ايضا لتخفيف المعاناه عن أبناء المحافظة، اذا حسنت النوايا. فالمحافظ واجهة النظام.. والمواطن يحكم على أداء الحكومة من خلال اداء المحافظين والجانب الآخر فى الصورة يجسد خطورة هذه الوظيفة فعندما يفتقد المحافظ القدرات التى تؤهله للقيادة.. والاقتراب من الناس.. يتجه إلى أعلى.. ويعمل على الارتباط بكبار المسئولين حتى يحتفظ بالمنصب وفى سبيل سعيه لتحقيق هذا الهدف يضخم للحكومة الدور الذى يلعبه فى مواجهة تحديات وهمية.. وبالطبع لايحدث هذا الدور الا على الورق فقط.. وقد تنجح الخطة ويستمر المحافظ سنوات.. وتدفع الحكومة الثمن!

وبالمتابعة الدقيقة لأداء المحافظين.. تكتشف أن اصحاب الأداء المتميز.. يفتحون على أنفسهم ابواب الهجوم.. من حيث لايقصدون ، انهم موضع نقد دائم من زملائهم الذين لايصلون الى قاماتهم،وفى نفس الوقت يثيرون استياء بعض الوزراء وكبار المسئولين لأن الاهتمام بالناس كثيراً ما يبعدهم عن المجاملة. والجملة التى تتردد على السنة المسئولين فى هذه الأحوال "ان المحافظ تضخم.. ويجب ألا يتجاوز حجمه".

إشاعات قاتله

وقد يصبح رأس المحافظ مطلوبا عندما ترشحه الشائعات لتولى منصب وزارى ، هنا ينشط البعض للبحث عن سلبيات المحافظ ، ونسج الوقائع التى تؤكد عدم صلاحية المرشح..ويقوم بالدور المحيطون بالوزير الحالى والمنتفعون من استمراره.

وقبل التغيير الاخير فى وزارة الداخلية ، رشحت الشائعات **محمد حسن طنطاوى** محافظ الفيوم لتولى المنصب ونشط المنتفعون بالوزير **الألفى** فى البحث والتحرى كانت مهمتهم صعبه ، فالمرشح كان يعمل مديرا لمباحث أمن الدولة.. وتاريخه الوظيفى ناصع فى ميدان تخصصه وفى الوقت نفسه لابد من وقف الشائعة حتى لا تتحول إلى حقيقة.

وبدأ البحث فى الدفاتر القديمة.. تذكروا ان **طنطاوى** عندما كان محافظا لسوهاج وحدثت السيول ، اصر على ان يتسلم المعونات المقدمة لأبناء سوهاج بنفسة ويضعها فى مخازن المحافظة.. ويضع المفاتيح فى جيبه.

والنتيجة ان المعونات وصلت إلى مستحقيها وكان من الطبيعى ان يغضب الذين كانوا يرغبون فى تسلم المعونات وتبديدها.. وبدلا من ان يضاف هذا التصرف إلى الرصيد الايجابى للمحافظ.. أصبح مادة للهجوم.

وتشاء الاقدار أن يستمر المحافظ.. ويغادر المسرح الذين حاولوا الاساءة إليه.. حتى لاترشحه الشائعات من جديد لمنصب الوزير.

وتشتد الحملة ضد المحافظ عندما يتصدى للانحراف.. ويهدد مصالح الفئات المستغله ، لقد ذهب عبدالمنعم سعهد إلى محافظة البحر الأحمر ، لوقف مسلسل المتاجرة فى أراضى الدولة ، ووجد أن أجهزة المحافظة قامت ببيع كل قطعة أرض لأكثر من مشتر وحاول أن يقنن الاوضاع وينظم التعاملات فأعد اصحاب المصالح حملات اعلانية تكلفت عشرات الآلاف من الجنيهات.. يناشدون كبار المسئولين فى الدولة للتصرف مع المحافظ الذى يطارد المستثمرين.. ويوقف عجلة التنمية.

وضاعت صرخات الرجل " أنا لا أطارد المستثمرين. إنما أطارد اللصوص" كانت معركته اكثر شراسة من معاركة فى جبهة القتال ، لأن العدو على الجبهة كان واضحا تماما.

موقف السرفيس

وعندما وضعت محافظة الجيزة ومحافظها السابق عبدالرحيم شحاته خطة للحد من التلوث تتضمن عدم السماح لسيارات السرفيس القديمة ، بالعمل فى شوارع العاصمة التاريخية.. قامت الدنيا ولم تقعد واتضح أن "الحيتان الكبيرة " تملك اسطول السرفيس وتم التراجع عن تنفيذ القرار.

وعادت الأزمة تنشب بين المسئولين في المحافظة.. واصحاب الفيلات القديمة.. الذين ارادوا بيعها لاقامة ابراج لاتتوفر لها البنية الأساسية وكان رأى المحافظة الالتزام بالقانون وعدم هدم الفيلات.. وبدات حمله شرسة ضد الدكتور شحاته.. والمحافظة .

وقد تشتد الحملة ضد المحافظ لأمور ابسط من ذلك بكثير كأن يتجاهل مسئولا معينا.. أو لا يقوم بزيارة مسئول آخر فى مكتبة ، أو يعتذر عن حضور عرس ابن مسئول ثالث.

وقد شاهدت ذات مرة خيوط حملة ضد أحد المحافظين تحاك فى مراحلها الأولى.. وكان السبب شديد الغرابة ،قابل احد"الوجهاء"المحافظ ، وأبلغه أن ولده أنهى دراسته الجامعية ويريد أن يجد عملاً يناسبه وبدأ المحافظ يتحدث عن قناعاته بأن البطالة تمثل اخطر التحديات.. وانه يرحب بمشاركة الشباب فى المشروعات التنموية.

وسأل "الوجيه" عن فرص العمل التى يتحدث عنها المحافظ ، الذى تحدث باسهاب عن مشروعات محو الأمية وتطهير الترع.. والنظافة العامة.

كان المحافظ يتحدث بهدوء شديد.. بينما يشكل الغضب ملامح وجه الضيف الذى رفض تناول فنجان القهوة ، وتوجه على الفور الى نادى الجزيرة ليتبنى حمله جمع مليون جنية للتشهير بالمحافظ الدكتور شحاته.

كان " الوجيه " يعتقد ان المحافظ سيقدم له فرصة تليق «بمقام» ولده وفوجئ بالاعمال المتدنية التى لايزاولها ابناء الكابر.

واذا كان تغيير المحافظين..أو نقلهم الى محافظات أخرى يعتبر من الأمور العادية.. بل والضرورية لتقديم خبرات جديدة ، إلا أن الأمر يختلف عندما يكون المحافظ محبوبا.. وأن الاستبعاد كان فجائيا مما يعطى الفرصة للتكهنات.

وهذا ما حدث عندما استبعد منصور العيسوى محافظ المنيا السابق الذى لم يستمر سوى عام ونصف العام واستطاع ان يكون واجهة مشرفة للحكومة.. وان يكسب احترام البسطاء ويثير أحقاد المنحرفين.

وقد سألته بعد أيام من استبعاده عن الاسباب التى ادت الى ذلك فقال" لقد نسيت أننى كنت محافظا، أو حتى ضابط شرطة "احترمت رغبته..لم اعاود السؤال.

ولكنى فوجئت بأن حكايه منصور العيسوى تتردد فى كل مكان فى المنيا.. وسرعان ما انتقلت الى المحافظات الأخرى وعندما تغيب التفسيرات الرسمية ، يجتهد الناس للوصول إلى الحقيقة بأساليبهم الخاصة.

ان الاستغناء عن احد المحافظين لايمثل مشكله ، ولكن عندما يكون المحافظ ناجحا ومحترما فالأمر يختلف ، فهو يؤثر على اداء غيره من المحافظين الذين قد يعتقدون ان الطريق "الدوغرى" ليس اقصر الطرق بالضرورة وهو يؤثر على الجماهير التى تضفى على القوى المناوئة للمحافظ حجما اكبر من قدراتها الحقيقة.

وبدأ الناس يبحثون

عن معارك المحافظ الاخيره

فى أيامه الأخيرة.. حدثت مشادة بينه وبين مساعدى وزير الداخلية السابق ، كان المحافظ قد ادلى بحديث إلى احدى صحف المعارضة حول الاوضاع الامنية فى المنيا ، ورأى مساعدو الوزير ان هذا الحديث يتجاوز حدوده كمحافظ ، وتصادف ان قام المحافظ بزيارة الوزير.. وقبل الزيارة واجهة احد المساعدين بالشكوك التى تساوره.. وعما اذا كان يسعى لأن يكون وزيرا للداخليه ، ثار **العهسوى** ورفض ان توجه له مثل هذه الاتهامات وانسحب غاضبا من مبنى الوزارة. ورفض المحافظ السابق التعليق على اثر هذه الواقعة على قرار استبعاده.

لعنه أبوفليو

المعركة الثانية التى خاضها **العهسوى**.. خاصة باستيلاء الكبار على أراضى "ابوفليو" التى اصبحت فجأة على كل لسان فى المنيا ، بعد ان كان يطلق عليها "الارض الخراب".

و"أبوفليو" تقع على الشاطئ الشرقى لنهرالنيل فى مواجهة مدينه المنيا قام عدد من الفلاحين بتأجيرها من هيئة املاك الدولة،ولأن هذه الارض لم تكن تزرع فقد كان المستأجرون يدفعون احيانا..ويعجزون عن الدفع فى معظم الاحيان.

وحدثت المعجزة عام ١٩٨٧ بافتتاح كوبرى المنيا الجديد فتحولت "الأرض الخراب" إلى كنز يتسابق أصحاب النفوذ على اقتسامه وبدأت

عمليات التنازل عن وضع اليد تتم بين المواطنين ، وارتفعت اسعار الأرض بصورة جنونية حتى وصل مقابل التنازل عن القيراط إلى ٧٠ ألف جنيه.

وبدأت حركة بناء واسعة.. عجز ابناء المنيا عن ملاحقتها ، وبسرعه البرق تم "غرس" عشرات الفيلات والشاليهات ، وبلغت حالات التعدى على أملاك الدولة ١٣٠ حالة فى مساحة لا تتجاوز ٢٠ فدانا.

وتحولت "الأرض الخراب" إلى الجنه الموعودة التى يتنافس اصحاب النفوذ للاستيلاء على موضع قدم فيها.

وتتوالى المعجزات فى عصر لايسمح بتكرارها ، تم تخصيص ١٣ فدانا لانشاء حديقة عامة فى "ابوفليو " واقيم المبنى الخاص لاتحاد الاذاعة والتليفزيون ، كما اختيرت لاقامة مجمع للتنس.

وواكب هذه المعجزة اشتعال اسعار الاراضى.. وازداد الصراع على اثبات وضع اليد بين الكبار.. بينما احهزة المحافظة تتفرج وكان الأمر لايعنيها.. والناس يتحسرون.. والمعتدون يتوعدون.. هل من مبارز؟

ومن يستطيع ان يبارز اعضاء مجالس شعبية وضباط شرطة ورجال قضاء واساتذة جامعات اصبحوا جميعا من اصحاب الاملاك فى الجنة الموعودة.

شريط الفيديو

فى هذه الظروف جاء **منصور العيسوى** إلى المنيا ، ووجد حكاية التعدى على أملاك الدولة تسبقه فى كل لقاء جماهيرى يذهب إليه ونصحة من حوله بالابتعاد عن "اللغم" الذى زرع منذ تسع سنوات.

قالوا.. ان لعنة " أبوفليو" تصيب كل مسئول يحاول ان يتصدى لها.

وكان للمحافظ الجديد وقتها- رأى آخر- ان السكوت على هذه التعديات يعنى التسليم بسقوط هيبة الدولة ، وأن تأجيل تنفيذ القوانين لايعطى حقوقا للمغتصبين.

وحدد العهسوى ساعة الصفر لتحرير "ابوفليو" قاد بنفسه عند الفجر الحمله لازالة التعديات ولم يصدق الناس فى المنيا ما يجرى أمام عيونهم.. حرصوا على متابعه مراحل الازالة التى يقودها المحافظ بنفسه.

حدث استقطاب حاد فى المحافظة.. بين الذين اعتادوا الحصول على الاستثناءات والامتيازات وبين الذين يحلمون بأن تسرى مواد القانون على الجميع دون تفرقة.

وعقدت حملات التأييد الشعبى فى صورة مؤتمرات.. تهتف للحكومة والنظام الذى اعاد الحق إلى اصحابة فى نفس الوقت الذى تعددت التدخلات والوساطات على الجانب الآخر حتى يتوقف المحافظ عن الاستمرار فى مسلسل التحرير.

اتجه كل معتد إلى العاصمة للبحث عن احد اصحاب النفوذ ليتدخل لردع المحافظ وخاصة بعد ان ارتفع سعر الارض فى هذه المنطقة بصورة غير مسبوقة.

ولم يستجب المحافظ للضغوط.. طلب من كل من تدخل بأن يقدم أى مبرر قانونى يستند اليه للسكوت على جريمة الاستيلاء على املاك الدولة.

ولم يستطع واحد منهم تقديم مبرر واحد مقبول ووصل الصدام إلى طريق مسدود إما ان يتراجع المحافظ أو يستمر الهجوم.

واجتمع المحافظ بالقيادات الشعبية والتنفيذيه واعلن انه يتمسك بتطبيق القانون .. وهنا دخل المصيدة التى اعدها بإحكام الذين يقفون ضد القرار.

ساله احد الحاضرين بلا مناسبة... هل تستطيع ان تتمسك بموقفك حتى لو تدخل الدكتور **يوسف والى**؟!.

ورد المحافظ.. انه سينفذ القانون حتى لو كان التعدى من جانب الدكتور والى شخصيا.

كانت كاميرا القناة السابعة تسجل الحوار.. واذيع الحديث دون مونتاج.

وقبل ان شريط الفيديو انتقل الى مكتب الدكتور **والى** بعد ساعات معدودة.. وكان من الطبيعى ان يسترجع الناس هذه الواقعة عندما تم تعيين محافظ جديدة فى المنيا.

ولأول مرة يتهم الدكتور والى بأنه سبب ايذاء لاحد ، بعد ان كان يتهم دائما بأنه لايتخلى عن العاملين معه حتى لو اخطأوا.

ورغم ان الشائعات كانت تدور فى كل المحافظات لم يجرؤ أحد على سؤال **يوسف والى** وعندما سأله محافظ صديق اجاب:

"أنا لا أمارس هذه الأدوار الرخيصة".

الجديد.. ان **منصور العيسوى** الذى اصر على الصمت تكلم عندما سمع عن هذه الشائعات ، قال ان نائب رئيس الوزراء كان ملجأه لحل كل المشاكل التى تواجهه.. وان اخلاقياته تحول دون ان يقوم بأى اعمال صغيرة.

واسدل الستار على قضية **منصور العيسوى** وان كانت دروسها قائمة والسؤال هل نحج المحافظ **مصطفى عبدالقادر** فى تجنب لعنة ابوغليو ؟.

الأجابه عند ابناء المنيا

○○○○○○

○○○

الصراع

بين دعاه التجديد وانصار التقليد

لايعرف صبرى البيلى محافظ القليوبية. لماذا أثارت تصريحاته التى أدلى بها بمناسبة العيد القومى للمحافظة ، كل هذه الضجة فى وسائل الإعلام. لم يكن مر أكثر من شهرين على تعيين المحافظ ، وكان عليه أن يقوم بافتتاح العديد من المشروعات الجديدة بمناسبة العيد القومى ، حرص المحافظ على إرجاع الفضل الى أصحابة وأكد ان دوره لايتجاوز افتتاح هذه المشروعات التى قام غيره بانجازها.

واعتبر المحافظ ان تصريحاته لم تتجاوز التعبير عن الواقع ، لكنه فوجئ بإبراز التليفزيون والصحافة لهذه التصريحات واشتدت حيرة المحافظ الجديد فى تفسير هذا الحماس.

ومالا يعرفه محافظ القليوبية حتى الآن ، أنه قبل أن يصدر تصريحاته بأيام معدودة ، توجه محافظ آخر جديد فى محافظة أخرى لافتتاح مشروع نفذه المحافظ السابق ، وأقيمت السرادقات.. واللافتات التى التى تحمل شعارات الترحيب وما كاد المحافظ يزيح الستار عن اللوحة التذكارية.. حتى فوجئ بإسم المحافظ السابق محفوراً على اللوحة الرخامية ، فتسمر الرجل فى مكانة.. ولم يستكمل البرنامج المعد.. وانسحب على الفور.

وأدرك القائمون على المشروع أن حسابهم سيكون عسيراً.

ولأن المحافظ لم يعلن صراحة عن سبب انسحابه ، لم يجد الذين يحاولون استعادة قيمة " الوفاء " من الاشادة بسلوك محافظ القليوبية.. حتى لايصبح السطو على مجهودات الآخرين من الأمور المستقرة وتتحول الى ظاهرة.

أحياناً يقال فى تفسير ما.. أنها عادة فرعونية بالغة القدم ، تم غرسها فى التربة المصرية.. عندما كان الفرعون الجديد ، يمحو آثار الفرعون السابق من على جدران المعابد وينسبها الى نفسه.

الوجه الآخر

والوجه الآخر للقضية ، أن المحافظ الجديد كثيراً مايجد نفسه أسيراً لأسلوب عمل المحافظ السابق ، وعندما يحاول الخروج من هذا الإطار.. يتم تفسير هذا السلوك على أنه تشوية لمن سبقوه.

والوفاء بهذا المعنى يقتل كل المبادرات الخلاقة،وبذلك يفقد التغيير معناه.

وعندما عين **مصطفى عفيفى** محافظاً لجنوب سيناء خلفاً **لممدوح الزهيرى** الذى انتقل الى السويس ، قام بتغيير عدد من قيادات المحافظة ، واختار عناصر تتوافق مع أسلوبه فى العمل.

وترددت الشائعات.. ومنها أن المحافظ الجديد يسير على طريق **الزهيرى** "بأستيكة".. أى أنه يمحو كل انجازاته.. ويتخلص من الرجال الذين عملوا معه ، ولو عرفنا أن كلا من المحافظين كان يتولى قبل تعيينه نفس

منصب زميله.. وهو رئاسة الحرس الجمهوري، لادركنا مدى الحرج الذى أحاط بالمحافظ الجديد نتيجة لترديد هذه الشائعات.

كان للمحافظ الجديد رأى آخر وهو.. أنه يقوم باستكمال خطط ٦ محافظين سبقوه للعمل فى جنوب سيناء.. لامحافظها الأخير فقط ، ومن حقه بل من واجبه ، أن يكون له "بصمة" خاصة على طريق الانجاز فى إطار الالتزام بالخطة ، والشطارة أن يتم التجديد دون هدم القديم. ورد المحافظ على الذين سألوه عن سر تغيير بعض العاملين فى المحافظة بانه جاء جنوب سيناء دون أن يحضر معه أى موظف من خارج المحافظة ، حتى السائق والسكرتير الخاص الذى يحرص بعض المسئولين على رفقتهم.. رفض المحافظ أن يصطحبهما معه الى عمله الجديد.

وجاء المحافظ ومعه شنطة ملابسة فقط.

سيمفونية الوفاء

وكان لكمال عامر محافظ مطروح اسلوب آخر للتعامل مع المشكلة ، وجه الدعوة لكل محافظى مطروح السابقين.. وقام بتكريمهم واطلاع كل منهم على ثمار المشروعات التى اقامها فى المحافظة.. وحاول المحافظ أن يحصل من كل منهم على رؤيته الخاصة فى ادارة المحافظة.. وكانت الرؤى مختلفة والطرق متعددة.. وللمحافظ الجديد رؤية أخرى.

ومن كل هذا التعدد عرف المحافظ الطريق الصحيح.

لقد ساعدت هذه اللفتة على تحسن صحة اللواء ابراهيم كامل الذى ساهم بجهود جباره عند قيادته لإحدى الفرق فى إعادة بناء القوات المسلحة

فى فترة صعبة ، ولم يستطع الاستجابة لدعوة محافظ مطروح ويشارك المحافظين تكريمهم.. ولكنه بدأ يخرج من وحدته القاسية وتحسنت صحته بعد أن تلقى هذه الدعوة.

أما المحافظ السابق **عبدالمنعم سعيد** فقد عبر لى عن مدى سعادته بهذه اللفتة الكريمة من المحافظ الجديد.

سعد أبوريده محافظ البحر الأحمر.. سلك طريقاً ثالثاً.. وهو ألا يشغل نفسه بتقييم من سبقوه.. يبدأ من الواقع مباشرة.. نزل الى الاسواق والتجمعات السكانية والقرى السياحية.. استمع الى البدو.. والسياح ، قبل أن يتعرف عليه الناس.. وتنشر صورة فى الصحف.. وعلى حد قوله:"اتبهدلت كثير.. وتعرضت للاستغلال من جانب بعض التجار فى الاسواق، ولكنى تعرفت على المشاكل على الطبيعة".

والحقيقة التى توصل إليها أن المستثمر الذى يوفر فرص العمل للمواطنين.. أهم من كل الموظفين.. وعلى رأسهم المحافظ ، ولذلك عمل على تشجيع المستثمرين وإزالة العقبات من طريقهم.. وأقنعهم بأن المساهمة فى مشروعات البنية الأساسية ستعود عليهم بالخير الوفير.

ولاشك أن **مصطفى عبدالقادر** محافظ المنيا كان يعرف صعوبة مهمته.. بعد محافظ اكتسب حب الناس . ولابد أن المحافظ الجديد سعى لكى يتعرف على منهج المحافظ السابق فى الادارة. وكان يشيد بدور المحافظ لسابق فى كل قرية يزورها.

واذكر أننى حاولت الاتصال بالمحافظ السابق بالقاهرة.. ولكنى أخطأت فى طلب الرقم.. واتصلت بالمنيا ، وعندما فوجئت بأن الصوت مختلف ،

سألت عن **العيسوى** ، جاء الرد.. بأن هذا هو مكتبة.. وأنه سافر للقاهرة.. لمدة قصيرة ، كان الرد رقيقاً.. ولم أكن فى حاجة لأن أعرف أن المحافظ الجديد هو المتحدث.

وعندما عين **أحمد بكر** محافظاً لسوهاج ، حاول البعض الصيد فى الماء العكر، وبأن يتغافلوا عن الجهود التى بذلها المحافظ السابق **طنطاوى فى** اقامة المدينة الصناعية ، وجاءت المبادرة من بكر لرفض هذا الأسلوب.. وتكريم المحافظ السابق على الجهود التى بذلها لتنمية سوهاج.

الـوزيـر بـرئ

كان تعيين **مصطفى صادق** محافظاً لبورسعيد..فى ظروف غير عادية.. ولولا خبراته السابقة فى مجالات متعددة.. لما استطاع أن يسير دفة السفينة بعد نقل فخر خالد الى الدقهلية.

جاء **فخر خالد الى** بورسعيد ليجد الصراعات بين المواطنين فى كل موقع.. وهى صراعات نتجت عن المصالح المتباينة بسبب الانفتاح التجارى بالمدينة ، أما الصراعات بين الاحزاب المختلفة فقد خرجت عن كل الحدود المتعارف عليها.. حتى داخل الحزب الوطنى كانت الخلافات على أشدها.. بل داخل الجهاز الادارى للمحافظة.

وقام المحافظ بحل هذه المشكلات.. وأزال الخلافات بأن تتجه كل العيون نحو تحقيق الصالح العام للمحافظة.. وكان لهذه الدعوة صدى واسع لدى الجميع.. وحققت بورسعيد بالفعل انجازات عديدة.. واحتل المحافظ مكاناً مميزاً فى قلوب الجميع.. وفجأة تم نقل المحافظ الى الدقهلية.. وآثار النقل حساسية شديدة لدى المواطنين، فالمحافظ من الدقهلية وقد يكون أبدى

رغبته فى العمل بها، كما أن وزير الادارة المحلية وقتها الدكتور محمود شريف دقهلاوى أيضا.. وقد يكون له دور فى هذا الاختيار. وأذكر أننى كنت أزور بورسعيد بعد أيام من نقل المحافظ ودعانى صديق الى قضاء سهرة بإحدى مقاهيها للاستماع الى "السمسمية" استمر العزف حتى الفجر.. وبعدها تجمع الحاضرون فى حلقة واسعة.. وبدأ الحديث عن المؤامرة التى دبرت لاختطاف الدكتور الذين خالد من بورسعيد ، وتحمس أحد الحاضرين وتحدث عن خطة مضادة لاختطافه من الدقهلية وإعادته الى بورسعيد.. ولم يسلم الدكتور شريف باعتباره من أبناء الدقهلية من الاتهام. وسألت وزير الادارة المحلية عن دوره فى نقل خالد الى الدقهلية.. وجاء رده حاسماً "أنا لا أعين المحافظين.. ولا انقلهم".

والحقيقة أن فخر خالد لو كان قد خير بين بورسعيد والدقهلية ، لاختار الاستمرار فى بورسعيد.. حتى يستكمل الخطوات التى بدأها.. وكادت أن تعطى ثمارها ، ولكن من يصدق !.. أما د.شريف فكانت خبرته الواسعة تتيح له أن يختار اشخاصاً اكفاء آخرين للعمل فى الدقهلية ، كما أنه لم يفرق طوال عمله بين محافظ وآخر مما جعله موضع أعجاب الجميع.. واحترامهم أيضاً.. وهذا هو الأهم.

○○○○○○

○○○

المحافظون

يقيمون فى القاهرة !

سواء كانت الاشاعة صحيحة.. أم لا.

وسواء كان التغيير الذى يتحدثون عنه محدودا كما يؤكد البعض ، أو شاملا كما يزعم غيرهم.

فإن ظاهره غياب المحافظين عن محافظاتهم. واقامتهم بالقاهرة.. تعتبر غير صحية وفق كل المقاييس ، وتتزايد حدتها عندما تتحدث الشائعات عن قرب حدوث تغيير بين المحافظين وعندما يسأل الناس عن المحافظ ، تأتى الاجابة.. ذهب للقاهرة.. لاجتماع هام مع رئيس الوزراء.

والحقيقة أن هناك أسبابا أخرى وراء غياب المحافظين عن محافظاتهم ، نستطيع ان نتبينها بسهولة من خلال متابعة الأبواب الاجتماعية فى الصحف اليومية فالذين يتابعون الافراح والليالى الملاح يكتشفون بسهولة صور السادة المحافظين حول العروسين خاصة اذا كان أحدهما ينتمى لشخصية عامة.

والذين يتابعون الندوات التى تعقد بالقاهرة وتناقش قضايا متباينة تتعلق بالعلاج أو مشاكل البيئة أو الصناعات الصغيرة ، سيكتشف ان

اكثر من محافظ تركوا هموم محافظاتهم وجاءوا للعاصمة للمشاركة فى الندوات.

وفى مثل هذه المناسبات التى يحرص على حضورها بعض المحافظين يلتقى المحافظ بكبار المسئولين وتختلط وظيفته بمهام رجل العلاقات العامة.

الاختيار الصعب

يتلقى المحافظ يوميا دعوات عديدة للمشاركة فى اجتماعات أو لقاء أو ندوات تعقد بالعاصمة ويقوم بالمفاضلة بين هذه المناسبات. ويبدأ الاختيار الصعب فالمناسبة التى يشارك فيها أكثر من وزير تفضل عن التى يحضرها وزير واحد ، أما اذا كان الوزير قريباً من صنع القرار ، فهو يفضل على دستة من الوزراء.

ومحافظ آخر يرفض المشاركة إلا فى المناسبات العامة ويكتفى بارسال برقية أو باقة ورد فى المناسبات الخاصة.

وان كان الاعتقاد السائد بين عدد من المحافظين ان المشاركة فى حفلات رجال الاعمال وكبار المسئولين.. اكثر جدوى من الاقامة فى محافظاتهم ومعايشة بسطاء الناس لأنهم لايعينون المحافظين ولايعزلونهم.

ويدعم هذا الاتجاه لدى بعض المحافظين غياب التقييم الموضوعى والدليل ان بعض الذين يستمرون ليسوا دائما الذين يحققون انجازات كبيرة وإنما يستمر احيانا الذين يجيدون الحديث عن مشروعات حتى لو كانت وهمية لا وجود لها على ارض الواقع ، لكنهم يعرفون كيف يسوقونها عن طريق بعض الإعلاميين حتى تصل الى المسئولين على أنها مشروعات جادة.

وهذا السلوك يدفع زملاءهم الجادين الى التساؤل : لماذا ينطلق هـ
الطراز من المحافظين بسرعة الصاروخ.. رغم علامات الاستفهام التى تحيـ
بقرارات عديدة يصدرونها.

والاجابات قد تأتى سريعة فى صورة وقف قرارات خاطئة وقد تأ
بطيئة فى صورة الاستبعاد أو النقل وقد لاتأتى ابدا ! ويقوم المحافظ بتفويض
سلطاته الى مساعديه حتى يتمكن من مغادرة المحافظة فى أى وقت يشاء.

ويحذر حسين كاظم محافظ الشرقية وهو خبير ادارة قبل ان يكو
محافظا من ان هناك سلطات يجب ان تكون فى يد المحافظ ولايفوضهـ
لمستويات ادنى ولو قام بتفويض سلطاته فماذا يعمل؟ وما هو دوره؟.

وحتى عندما يفوض المحافظ بعض السلطات فإن هذا التفويض لايحو
دون تحمل المسئولية لأن تفويض السلطة لايعنى تفويض المسئولية.

وعندما يخطئ المستوى الادنى الذى يكون غير قادر غالبا على تحـ
المسئولية فإن المحافظ يظل هو المسئول الاول والاخير.

ضوابط للاختيار

وضاعت الصرخة التى اطلقها احمد سلطان محافظ دمياط بضرور
التدقيق عند اختيار المحافظ وان توضع ضوابط واضحة لهذا الاختيار وتجر
دراسة شاملة للتعرف على قدرات المرشح والخبرات العلمية والاجتماعيـ
والسياسية التى حصل عليها.

وبعد ان يتم الاختيار وفق اسس موضوعية.. وموافقة المرشح لمنصـ
المحافظ بالالتزام بتنفيذ الخطة وحصوله على السلطات الكافية والتزامة بـ

يحقق "نتيجة" لا ان يبذل"عناية" فيجب ان يتابع بعد عام عن مدى التزامه بالتنفيذ وان يخضع للمحاسبة.

ولن يجد المحافظ وقتا يضيعه بعيدا عن محافظته اذا كان يسعى حقا لتنفيذ تعهداته.

مبادى الحرس القديم اصبحت فى خبر كان ، **عبدالرحيم شحاته** يرى ان وظيفة اجهزة الادارة المحلية وعلى رأسها المحافظ.. ان تمارس مهمتها المقدسة فى غسل اقدام الناس.

ويرى **حسن طنطاوى** ان المحافظ مجرد عتال يرفع الاحمال عن كاهل المواطنين. وعندما طرح رئيس الوزراء قضية المصالحة بين الادارة المحلية والجماهير وتولى **عبدالسلام المحجوب** محافظ الاسكندرية رئاسة لجنة تبسيط الاجراءات وتحسين معاملة المواطنين.. كان يعلن فى اللجان ان كل الاهداف المطلوب يصعب تحقيقها اذا لم " ينزرع " المحافظ وسط الناس.. اما **صلاح مصباح** محافظ اسوان.. فيرى ان المحافظ مايسترو يقود فريقا سيمفونيا إما للنجاح أو الفشل.. فلو كان المحافظ ماهرا.. بينما فريقه خال من المواهب لايستطيع ان يحقق وحدة الاهداف المطلوبة.

ولو كانت قدراته محدودة بينما الفريق الذى يقوده على دراية كاملة.. فإنه يفشل ايضا والنجاح فى رأى مصباح يتوقف على الكفاءة المتبادلة بين المحافظ والفريق الذى يعمل معه.

غياب المايسترو

وفى حالة غياب المحافظ " المايسترو ".. ينفرد السكرتير العام بادارة المحافظة.. ورئاسة اللجان ومخاطبة رؤساء المدن والقرى ويقتصر دور المحافظ على المشاركة فى المناسبات الرسمية ويترسخ فى وجدان المرءوسين ان المحافظ مثل بعض الازواج.. آخر من يعلم!.

وعلى الجانب الآخر تسعى " البطانة " المستفيدة من عزلة المحافظ الى اقناعه بانه " الكل فى الكل " ولاشئ يجرى بدونه ولولا وجوده لغرقت السفينة. والسؤال.. أين الناس من هذه القضية ؟.

انهم يديرون ظهورهم للمحافظ.. ومعاونيه ويفقدون الثقة فى كل الوعود التى يقطعها على نفسه فى المناسبات الرسمية المحدودة التى يشارك فيها. وقد يعتقد بعض المحافظين ان المواطن لايدرك ما يجرى داخل مبنى المحافظة وهذا الاعتقاد غير صحيح على الاطلاق بدليل ان بعض المواطنين يخاطبون المحافظ الجديد بأسم محافظ سابق كان " مزروعا " بينهم على حد تعبير محافظ الاسكندرية وتفشل كل الألاعيب التى تمارسها اجهزة المحافظة فى اقناع الناس بأن محافظا ما ليس مجرد صورة لاتنفع وانما نضر.

محافظ نهارى

وحتى عندما يعود هذا المحافظ من العاصمة..فإنه لايبقى بالمحافظة الا خلال ساعات العمل الرسمية ولم يعد مستغربا ان يتوجه الناس إلى مقر إحدى المحافظات فلا تجد احدا وطالما المحافظ لايوجد نهاراً.. فإن العاملين معه يرحبون بذلك..ويعبرون عن سعادتهم..بينما"يتكدرون" اذا كان المحافظ مختلفا.

واذكر ان احد المحافظين عمل بمحافظة الفيوم علي بعد مسافة لا تتجاوز ساعة من القاهرة وعندما سألته زوجته تليفونياً بعد ايام من تسلم عمله.. متى تأتى الينا كانت اجابته حاسمة: عندما تشتاقون الى.. عليكم ان تتجهوا الى الفيوم أما أنا فلن اغادرها ابدا.

وقد انجزها ما وعد به.. بذلك كان يستطيع ان يخرج الى احياء الفقراء فى "الحواتم" والشيخ حسن.. خلف الكناسين وعربات الرش فى السادسة من كل صباح وتحولت بالفعل هذه الاحياء لأول مرة الى أماكن صالحة لأن يقيم بها البشر ولم يجد أى مسئول غضاضه فى أن يقوم بهذه الواجبات الثقيلة ولم يعد أى عمل يخدم الناس يلقى استهجانا من كبار الموظفين هذه النوعية من المحافظين.. رغم انها تحفر اسماءها فى وجدان الناس.. الا انها لاتجد قبولا من بعض الموظفين هواة البلطجة و " الشللية " وهؤلاء الذين يسعون الى تحقيق مصالحهم الشخصية على حساب الفقراء من ابناء المحافظة وعندما اقام عدد من العاملين بأحدى المحافظات حفلا بمناسبة نقل محافظ حول استراحة المحافظة الى مسكن شبة دائم عاتبتهم على ذلك اجابوا.. لقد اصبحنا نرى زوجاتنا بعد حرمان سنوات طويله.

امراض معدية

والخطورة ان الاداء السئ ينتقل بسرعة بين العاملين بالمحافظة مثل الامراض المعدية فمنذ ايام اصر احد رؤساء المجالس المحلية فى احدى المحافظات على انهاء الاجتماع بسرعة حتى يلحق بالمحافظ الذى لايعمل بعد الثالثة ظهراً.

اما رؤساء المدن والقرى فقد اطمأنوا تماما واقاموا فى عواصم المحافظات لأنهم يدركون ان " الباشا " المحافظ لايخرج من استراحته بعد الظهر.. ولن يفاجئهم بالزيارة ابدا.

وتحدث الفجوة بين المواطنين واجهزة المحافظة وتضيع محاولات رئيس الوزراء فى تحقيق المصالحة المنشودة . ولولا الأداء الجيد والالتزام من جانب غالبية المحافظين لما برزت هذه الصورة غير الصحية لأداء نوعية أخرى تشكل خطورة رغم أنها محدودة جداً.

على الأقل تجعل الذين يتفانون فى خدمة الناس يعتقدون ان التفانى فى العمل .. لا يكفى.

○○○○○○

○○○



٨ أقاليم

على الورق .. فقط

عندما تم توزيع محافظات الجمهورية على ثمانية اقاليم ، يضم كل منها مجموعة من المحافظات المتجاورة ، كان الهدف المعلن.. ان يحدث التنسيق الكامل بينهما فى إطار كل اقليم.. بحيث لاتتضارب المشروعات الصناعية والزراعية التى تقام فى كل من هذه المحافظات.

وعلى هذا الاساس تم اختيار عاصمة لكل اقليم.. وتم تحديد مواعيد الاجتماعات التى تتم بصفة تبادلية فى إحدى المحافظات وتشكل مجلس إدارة لكل قليم يحدد جداول أعمال الجلسات ويتابع تنفيذ المشروعات.. وينقل الخبرات المستفادة من التجارب التنموية فى إحدى المحافظات الى باقى الاقليم ، وينسق مع الاقاليم الاخرى وخاصة فيما يختص بالمشروعات القومية.

ورغم وضوح هذه الاهداف ، لم تجتمع معظم قيادات المحافظات فى إطار الاقاليم المحددة ، وبقى قرار التقسيم على الورق فقط ، رغم الحاجة الماسة الى التنسيق بين المحافظات.

مصطفى صادق محافظ بورسعيد يقول.. اننا لم نجتمع ولا مرة واحدة فى إطار الاقليم ، والتنسيق مع المحافظات المجاورة لا يحدث الا عند حدوث ازمة ما ، فمثلا عندما تنفق الاسماك فى احدى المحافظات.. تبلغنا حتى نتخذ الاحتياطات اللازمة ، ونعمل معا على التوصل الى الاسباب الحقيقة.

ولا اعتقد ان هذه الاتصالات ترقى الى مستوى التنسيق المطلوب.

واعتقد ان عدم فاعلية الاقاليم التنموية، يرجع الى غياب الهدف الاستراتيجى لكل اقليم.. ودور كل محافظة فى تحقيق هذا الهدف ، وبدون ذلك لايتحقيق التكامل مطلقا.

إن التكامل المنشود يستهدف ان تقوم كل محافظة باستكمال اوجة النقص لدى المحافظة المجاورة ، وان يتم الاتفاق المسبق على نوعية المشروعات التى تقام فوق ارض كل محافظة ، وهذا لن يحدث مالم تتوفر خطة شاملة للاقليم.. تقوم كل محافظة بدورها المحدد فى اطار هذه الخطة.

تحريك وتنشيط

اما **صلاح مصباح** محافظ اسوان.. فيرى ان الاقاليم الثمانية ، تحتاج الى تفعيل.. وتحريك.. وتنشيط.

ونحن نحاول فى اقليم جنوب الصعيد الذى يضم أسوان والأقصر وسوهاج وقنا والبحر الأحمر ، ان نختار مشكلة محددة نعمل جميعاً فى اطارها بحيث يتحقق " التحريك " المنشود.

ولذلك اخترنا قضية " الصناعات الصغيرة " لنطرحها على قيادات الاقليم ، وتقدم كل محافظة تجاربها العملية في هذا الاطار حتى تتحقق الاستفادة المطلوبة.

داخل السرادقات

محمود أبو الليل محافظ كفر الشيخ.. يقول أننا نلتقى مع قيادات الاقليم.. ولكن فى سرادقات التعازى ! واضاف ابوالليل.. ان الحاجة إلى التنسيق ستتزايد عندما ينتهى العمل بالطريق الدولى.. بحيث لا تقوم كل محافظة باقامة المشروعات التى تروق لها.. دون مراعاة المحافظات الاخرى. وحتى يتحقق ذلك.. يقول محافظ كفر الشيخ ستبقى كل محافظة غارقة فى مشاكلها الخاصة.

صبرى البيلى محافظ القليوبية يقول.. ان التخطيط الى اقاليم يضم كلا منها بعض المحافظات.. غير مطبقة اطلاقا.

وحتى المحافظات التى تجتمع فى اطار الاقليم مثل "شمال الصعيد".. فهى تبحث مسائل محددة مثل الصناعات الصغيرة مثلا وينتهى الأمر عند ذلك.

فلا يوجد تكامل فى المرافق بين كل اقليم ، وكل منها لها ميزانيتها الخاصة.

وعن أسباب عدم فاعلية الاقاليم التنموية ، يقول محافظ القليوبية ، أن التنسيق بين المحافظات يجب ان يكون مركزيا ، فلو اننا فى اطار محافظات القاهرة الكبرى ، اجتمعنا لنناقش قضية ما ،سيكون هدفنا جميعا الصالح

العالم ، وايضا مصلحة كل محافظة داخل الاقليم.. والسؤال من يحسم الخلاف بيننا لو لم نتفق؟

الحل انه لو كانت هناك مشكلة فى إطار القاهرة الكبرى خاصة بالطريق الدائرى مثل ان يرأس الوزير المختص هذا الاجتماع ، حتى يمكن ان نحتكم اليه لو نشب خلاف بيننا ، لان محافظ القاهرة له فكر خاص.. وكذلك محافظ الجيزة ، وانا قد يكون لى رؤيتى الخاصة للمشاكل المطروحة.. وبالتالى لن نصل ابداً إلى اتفاق.

OOOOOO

OOO

همـــــوم

الإدارة المحليـة

تجمع نادر.. ٧٥ من رؤساء المدن والمراكز والاحياء.. مع ٣ محافظين.

القضية بالطبع معروفة وهي: الادارة المحلية. ومناسبة التجمع.. دورة تدريبية في اطار برنامج لتنمية مهارات وخبرات قيادات العمل التنفيذي بالمحافظات . والتوقيت حساس جداً.. مع قرب انتهاء تقييم قيادات الادارة المحلية بالمحافظات تمهيداً للتغيير أو التطهير. لكن المثير ، أن المحافظين هم الذين بدأوا الحديث..وإذا بهم يضعون همومهم وهموم الادارة المحلية كلها أمام رؤساء المدن والمراكز والاحياء!!

في بداية اللقاء أثار الدكتور محمد شتا الأمين العام للادارة المحلية اهمية وضوح العلاقات التنظيمية بين اجهزة الادارة المحلية والوزارات والتي يحددها الاطار القانوني والنسق العملي وقد يحدث احيانا قدر من عدم التوافق بين النسقين وهذه الفجوة يجب أن نسعى الى تضييقها لتحقيق الاهداف التي نسعى اليها.

قال محمد حسن طنطاوي محافظ الفيوم: ان زيادة هذه الفجوة أو التقليل من خطورتها يتوقف على القيادة الاولى في المحافظة.. واعني

المحافظ الذى يجب أن يحيط بكل ما يجرى على أرض محافظتة ويتعرف على مشاكلها فانه يستطيع أن يجد حلا لكل مشكلة وان يقنع المسئولين فى الوزارات المركزية برأية والحقيقة اننى لم اتعرض طوال ٨ سنوات من عملى كمحافظ لأى حساسيات فى التعامل مع الوزراء.

فالحساسيات لاتنشأ الا عندما يعطى المحافظ اذنه الى مدير مكتبة أو أى شخص آخر لينقل اليه تصوراته تجاه المشاكل المختلفة.

من المسئول ؟

وقال صبرى البيلى محافظ القليوبية: عندما تسملت عملى كمحافظ منذ عام واجهتنى مشاكل تتعلق بالتعامل مع الوزارات المركزية.

منها.. انه ليس للادارة المحلية رأى فى تحديد الاعداد المناسبة للعاملين التابعين لكل وزارة فقد تزيد على الاحتياجات فى معظم الاحيان وقد تنقص فى احيان أخرى.

ان تعداد المواطنين فى القليوبية ٣,٤ مليون مواطن وعدد الموظفين فى الوحدات المحلية ٣٣ ألفا وهو عدد يزيد عن حاجة العمل.

وجدت ان عدد العاملين فى التربية والتعليم ٧٧ ألفا ولم اجد أى دليل يرشدنى الى العدد المطلوب وما إذا كان العدد الموجود مناسبا أم لا.

المحافظ عليه ان يمارس عمله طبقا لما هو موجود بالفعل.. وليس له أى علاقة بتحديد الاحتياجات.. وعلاقتة بالوزراء تتوقف على مدى الصلات الطيبة التى تربطه بهم.

ويواجه المحافظ أيضا " بالهجرة الوظيفية " من وزارة لأخرى وهى تحكمها الرواتب التى تختلف وقد أصبح عدد كبير من الموظفين يسعون للانتقال من الوزارات المختلفة الى التربية والتعليم.

ولايوجد فى القانون آليه تحكم قضية الانتدابات هناك موظف فى وزارة منتدب الى وزارة اخرى منذ ١٧ سنة وهذ معناه ان وزارته الاصلية لاتحتاجه.. بينما الوزارة التى يعمل بها تحتاجه فلماذا لا ينقل ؟ لابد من وجود آليه تحقق سرعة الانتقال بسهولة ويسر.

وبالرغم من أن بعض الوزراء يفوضون المحافظين فى بعض اختصاصاتهم مثل وزير التربية والتعليم ومنها اختيار القيادات . الا اننى عندما بلغ وكيل وزارة التربية والتعليم بالقليوبية سن المعاش ، أردت ان اختار - عن طريق اللقاء الشخصى - احد العناصر الجيدة خاصة انه لاتوجد لدى بيانات عن العاملين من الوزارة . واستطعت بالفعل ان احدد الشخص المناسب لكن الوزير هو الذى يقوم بالتعيين وبالتالى قد يقوم بالاختيار.

وهذا يحدث ايضا عندما يتعلق الأمر باختيار احد العاملين فى مديريات الشئون الصحية فلا أجد بيانات كاملة عن كل الاطباء وعندما اختار.. يكون قرار التعيين فى يد سلطة أخرى.

والموظف يهرب من العمل بالادارة المحلية لانه لا يجد مقابلاً مجزياً ولا يحصل على حوافز ولا اعرف كيف يوقع المحافظ جزءاً ادارياً على موظف اذا كان راتبة لا يكفى ، لابد ان يحصل على حوافز على الاقل حتى استطيع ان امنعها عندما يخطئ.

واضاف محافظ القليوبية قائلا :ان وزارة الزراعة من الوزارات التى تفوض اختصاصات الوزير للمحافظين . لكن بعض الأمور الخاصة بحماية الارض الزراعية تحتاج الى وقفة.

لقد تم تحديد ٣ مراحل لتنفيذ الحيز العمرانى على الا نبدأ فى مرحلة تالية دون ان تنتهى المرحلة السابقة واحيانا يحدث نزاع بين الورثة فى المرحلة الأولى أو لا يستطيع البعض توفير السيولة النقدية ومع ذلك لا نستطيع الانتقال الى مرحلة اخرى وقد طلبت التداخل بين المراحل ففوجئت بالاعتراضات رغم ان ما اعرضة يعتبر من الامور المنطقية لكن المحليات ليس لها ان تفرض رأيها حتى لو كان منطقيا.

العلاقات الطيبة لا تكفى

وقال **مصطفى عبدالقادر** محافظ المنيا: ان قيام علاقات طيبة بين المحافظين والوزراء.. أمر طبيعى لكن السؤال: هل نحن فى حاجة الى تطوير الادارة المحلية.. أم لا ؟

الادارة المحلية لا تقتصر على العمل التنفيذى. وانما تمتد الى العمل السياسى والمجالس الشعبية والدعم الجماهيرى ولابد من دعم فكرة التطوير لا فى اتجاه اللامركزية الكاملة كما يحدث فى امريكا لأن اوضاعنا السياسية والاقتصادية تختلف ، بينما الولايات الامريكية تمتلك موارد اقتصادية تحقق لها الاكتفاء الذاتى نجد ان الدولة المصرية تدعم العديد من المحافظات لانها ليست منتجة.

واضاف **مصطفى عبدالقادر** انه لايمكن تجزئة صلاحيات المحافظ وجهازه التنفيذى فالمحافظ مسئول عن كل جزء فى محافظتة ومع ذلك يتم تجزئة المحافظة بين المديريات والهيئات.

ولابد من تحديد هذه المسئولية.. وان تفرض صلاحيات المحافظ على الاقليم حتى تتحقق اللامركزية المستهدفة ويجب ان يكون للمحافظ سلطات تتوافق مع مسئولياته.

ويجب مراعاة ظروف العاملين من حيث الرواتب وقد تعرضوا لحملة غير منصفة وقد يخطئ البعض منهم لكن التعميم مرفوض.

شماعة القوانين :

وقال **محمد شعا** اخشى ان يفهم كلامى على غير ما اقصد ، لقد ابرزت دور العلاقات الشخصية بين المحليات والمركزيات فى انجاز المهام الموكولة للإدارة المحلية اما فيما يتعلق بالتأصيل القانونى لها فارجو الا يفهم حديثى على ان تكون العلاقة الشخصية بديلا عن القانون فمن المهم صياغة العلاقات الشخصية بشكل قانونى.

والمواطن المصرى لايتصور ان هناك مشكلة تواجهة دون ان تكون الادارة المحلية مسئولة عنها لذلك يلجأ لرؤساء المدن والاحياء ولسبب أو آخر لم يواكب المشرع التصور النظرى للمواطن ويضع نصوصاً قانونية تدعم الموقف ومع ذلك لا يجب ان نتوقف عن العمل عندما لا تسعفنا النصوص القانونية.

وجاء الدور على رؤساء المدن والمراكز والاحياء ، ليقدموا تجاربهم.. ويطرحوا تساؤلاتهم على المحافظين الذين سبقوهم الحديث.

وعندما يتحدث رؤساء الوحدات المحلية عن تجاربهم العملية ، التى اكتسبت من خلال تعاملهم اليومى مع الجماهير.. يبتعد الحديث عن التزويق ويعكس الواقع بايجابياته وسلبياته.

محمود الجندى رئيس مدينة سفاجا: لاتوجد خرائط توضح حدود المحافظات النائية مثل البحر الاحمر ، والهيئات المركزية تتحكم من القاهرة فى مقدراتها.. مثلا هيئة تنشيط السياحة تقوم ببيع الاراضى على شواطئ المحافظة.. والمفترض اننا نتولى مسئولية المنشآت التى تقام ونحاسب اذا حدث تقصير.. فما الحكم فى هذا الوضع الغريب.

صبرى الهيلى محافظ القليوبية يجيب :

ليست المحافظات النائية وحدها التى يتوفر لديها خرائط توضح حدودها ، وانما محافظات الدلتا ايضا.

وقد دفعت محافظة القليوبية ٤٠ الف جنية الى هيئة المساحة لاعداد الخريطة توضح حدودها ، واكتشفنا بعد اعداد الخريطة ان املاك الدولة موزعة على جهات عديدة ، ولاشك ان تفتيت املاك الدولة على هذه الجهات كان المقصود منه استفادة بعض الناس ، ولابد من حصر الأملاك وتوثيقها وادخالها الكمبيوتر.

وسواء كانت المحافظة نائية أو قريبة من العاصمة يجب ان تتوافر لها خريطة واضحة المعالم تحدد حدودها وتحد من الاعتداءات.

مغازى تمام تمام رئيس وحدة ارمنت بقنا.. قال:

العمل بالادارة المحلية يسير بجناحين.. شعبى وتنفيذى وفى المحافظات النائية نجد جناحا قويا هو الجناح . التنفيذى.. اما الشعبى فليس على المستوى ، لأن الانتخابات لاتفرز دائما افضل العناصر.. والقبلية مازالت موجودة ، واتساءل.. لماذا لايتم تعيين عناصر جيدة فى المجالس الشعبية بدلا من الانتخابات؟

المشكلة الثانية التى تواجهنا هى عدم التنسيق بين الهيئات المركزية،هيئة الطرق تمهد الطريق وترصفه.. وهيئة التليفونات تحفرة من جديد لتوصيل الكابلات.. والامثلة عديدة.

فمن يعيد التنسيق المفقود ؟

***مصطفى عبدالقادر** محافظ المنيا يرد:*

لابد ان ندرك ان الديمقراطية لها ثمن.. ولايجب ان نكفر بها عندما لا تفرز فى بعض الاحيان افضل العناصر.. لان الممارسة وحدها هى القادرة على التصحيح ، لذلك فأنا لا أتحمس لمبدأ التعيين فى المجالس النيابة ، لا لانه يتعارض مع الدستور فقط.. وانما سيعوق المسيرة الديمقراطية وخاصة ان الرهان الديمقراطى احد انجازات العهد الحالى لايجب ان نعرضه للخطر ، وذلك عن طريق ان تشارك فى الادلاء باصواتنا.. ونعطيها لمن يستحقها ، وان نشارك ايضا فى الترشيح وخوض المعارك الانتخابية ، ويتخلى البعض منا عن السلبية التى تتيح للعناصر التى لا تمتلك كفاءة عالية ان تفوز. اما عن الهيئات التى تحفر الطرق بعد رصفها ، فهناك قرار مجلس المحافظين يحمل

الجهة التى تعيد الحفر مسئولية اعادة الطريق الى حالته الطبيعية . والحقيقة ان حفر الطرق يكون لضرورة فى بعض الاحيان ، فعندما نتوسع فى توصيل التليفونات ونحل الازمة التى كانت قائمة منذ سنوات ، فهل هذا الامر يستحق حفر الطرق ثم اصلاحها.. أم لا.

انا ارى طبعا ان الحفر هنا يصبح ضرورة ، وأعرف مدناً دخلها ٣٠ الف خط تليفونى.. وكان من الطبيعى حفر طرقها.

محمد حسنين رئيس مركز ابو قرقاص.. لماذا لا يجتمع مجلس المحافظين مرة فى كل اقليم حتى يقوم بتنشيط الأقاليم التنموية.

محمد حسن طنطاوى.. لا بأس من اى جهد يستهدف زيادة فاعلية الاقاليم التنموية ، وما أريد ان اشير اليه ان اقليم شمال الصعيد الذى يضم المنيا وبنى سويف والفيوم ، يحرص على التنسيق الدائم.. وتبادل الرأى والمشورة فى كل مايخص محافظات الثلاث وتعقد اللقاءات بالتناوب فى كل منها وفى مواعيد محددة، وهناك لجان دائمة تدرس ما يحال اليها بموضوعات وتقدمها للمحافظين لاتخاذ القرارات المناسبة.

وكنت أتمنى ان تكون الفرصة كافية لاعرض عليكم الاعمال التى قمنا بها فى شمال الصعيد.

ابو الحسن اسماعيل رئيس مركز المراغة:

الوضع الاجتماعى لرئيس المدينة لا يتناسب مع المسئوليات التى يتحملها ، فلماذا لا نضع كادرا ماليا للعاملين بالادارة المحلية أسوة بالوزارات الاخرى.

محمد شتا نحن جميعاً اوضحنا اقتناعنا بأهمية اعادة النظر فى الاوضاع المالية للعاملين بالادارة المحلية ، وانهم اقل الفئات أجراً ، وهناك اجراءاتستتخذ ويجبأن يقتنع الرأى العام بسلامة موقفنا.

سيد عبدالهادى رئيس مدينة بشمال سيناء : المحافظات النائية تفتقد الى المستندات اللازمة لاثبات الملكية ، وتكتفى بقاعدة " وضع اليد " مما يخلق العديد من المشاكل لاجهزة الادارة المحلية.

محمد شتا انت تتحدث عن أوضاع قديمة.. الآن تتوافر كل المستندات التى تثبت ملكية المواطنين فى المحافظات ، سواء كانت نائية او قريبة.

حلمى عبدالدايم رئيس مركز اجا دقهلية: الموظف بالادارة المحلية اصبح زبونا لدى النيابة الادارية ، لان كل مخالفة تحدث مهما كان حجمها تعرض على النيابة ، وبالتالى يفضل الموظف عدم العمل.. لان من يعمل يتعرض للخطأ.. وبالتالى للمساءلة فى النيابة الادارية.. ما الحل؟.

صبرى البيلى من قال ان كل مخالفة يجب ان تعرض على النيابة الادارية؟ من حق رئيس الوحدة أو الحى أو المدينة التحقيق فى المخالفات ، ماعدا تلك التى تؤدى الى ضياع حق مالى محقق على الدولة ، وفى هذه الحالة فإن العرض على النيابة الادارية يحقق الحماية للموظف.. ويساعد على انضباط العمل الادارى ، عرض الموظف على النيابة الادارية ليس معناه الاساءة لهذا الموظف .. بل بالعكس فهو اجراء يحميه.

ومع ذلك تم الاتفاق مع وزير التنمية الادارية لتعديل مواد العقاب بما يتيح للادارة المحلية التحقيق والمجازاة ، وستعرض التعديلات على مجلس الوزراء.

يحيى زاهر رئيس مركز بلقاس : قانون الادارة المحلية لم يتضمن أى سلطات لرؤساء المراكز.. لماذا لا يفوض المحافظ بعضا من سلطاته لرؤساء الوحدات المحلية ، حتى لاتصبح وظائفهم بلا سلطات .

محمد حسن طنطاوى انا افوض رؤساء المدن فى التعامل مع الوزارات المختلفة ، والقاعدة ان كل محافظ يتصرف فى التفويض وفق ما يناسب محافظته ، وهو الاقدر على تقدير الاسلوب المناسب الذى يحقق المصلحة العامة .

قاسم جبر رئيس مركز الضبعة محافظة مطروح : محافظتنا تعتبر من المحافظات النائية.. التى لاتتناسب ميزانيتها مع مطالب تطويرها، والحجة التى تقدم ان المحافظة معانة من الدولة لضعف مواردها ، بينما يتوفر لدينا بترول وامكانات تعدينية كبيرة.. لماذا لاتعطوننا البترول حتى ننهض بمحافظاتنا.

مصطفى عبدالقادر لو ان كل محافظة استولت على مواردها..لما توفرت ميزانية للدولة ، لكنى اتفق معك على ان"الباب الثالث" فى ميزانية المحافظات لا يتفق مع طموحاتنا ، وللحقيقة كثيراً مايضاف الى هذا البند من الميزانيات المخصصة للوزارات ، بحيث تتوفر الاحتياجات المطلوبة ، كما ان مجلس المحافظين له دور كبير فى توفير احتياجات المحافظات.

ولابد ان ندرك الدولة تعمل على مستوى ٢٦ محافظة بالاضافة للمشروعات القومية الكبرى ، ونلاحظ ايضا مدى الاهتمام بتنمية

المحافظات واقامة مناطق صناعية بها ، وما يترتب على ذلك من حل مشاكلها المزمنة.

إدارة خاصة

حامد صالح رئيس مركز الجيزة.. عند تنفيذ قرارات الازالة التى نص عليها قرار الحاكم العكسرى يتاخر احيانا وصول جهاز الشرطة اما بسبب وصول البلاغ متاخرا.. أو لاسباب أخرى.. مما يجعل الازالة المتاخرة فى غاية الصعوبة ، لماذا لاتقام ادارة خاصة بالشرطة لحماية اراضى الدولة.

صبرى البيلى.. احيانا يرجع التاخير الى عدم وجود معدات فى الوحدات المحلية ، صالحة لعمليات الازالة ، وكثيرا ما تعود المعدات دون ان تنفذ مهمة الازالة لانها تعطلت، وخاصة انه لا توجد ميزانية خاصة بالصيانة.

محمد حسن طنطارى.. الشرطة لا تتاخر مطلقا عن تنفيذ الازالات ولكن المشكلة ان رئيس الوحدة المحلية عادة يكون من ابناء القرية او المركز ، وبالتالى قد يتستر على المخالفة .. كما انه لا يستطيع ان يقوم بازالة مخالفة لاحد اقربائه ، ولذلك اطالب الا يكون رئيس الوحدة من ابناء المركز أو القرية ، وان كان لابد ان يقيم بصفة دائمة فى مقر ومدته.

مصطفى عبدالقادر.. الالتباس يحدث عندما يلجأ المخالف الى النيابة العامة.. ويتأخر حسم النزاع ، ومن حق الادارة المحلية ان تزيل المخالفات فى وقت مبكر قبل أن تصل الأمور الى النيابة ، وذلك بأن يقوم رئيس الوحدة بتوضيح ان الازالة تتم تطبيقا لقرار الحاكم العسكرى ، اما ارجاء التنفيذ فيؤدى للمماطلة والتعطيل.

صفعة النائب

على وجه الناخب جناية أم مخالفة ؟

الصفعة التى تلقاها سكرتير محافظ الدقهلية اللواء فخر الدين خالد من أحد أعضاء مجلس الشعب ، لاتخرج عن نطاق الحوادث الفردية التى لا تخضع للتعميم ، لانه لا غنى لأعضاء المجالس النيابية عن أجهزة المحافظات لحل مشاكل الناخبين ، ولاتستطيع المحافظات ان تتجاهل النواب الذين يمثلون الجماهير.

العلاقة إذن مستمرة.. يحرص طرفاها على أن تكون طيبة ، وعندما يقع حادث فردى يعكر صفو العلاقات.. يجب ألا يتجاوز هذا الاطار.

وما حدث فى الدقهلية من واقع تحقيقات النيابة ، أن احد النواب دخل الى مكتب المحافظ ، بينما كان الموظف المسئول مستغرقا فى اتصال تليفونى لاداء بعض الاعمال المكلف بها من جانب مدير المكتب. استعجل النائب الموظف لانهاء المكالمة.. اعتذر الموظف وطلب منه الانتظار حتى ينهى عمله.

غضب النائب وصفع الموظف على وجهه ، ولولا وجود بعض الحاضرين لكانت العواقب وخيمة ، فقد أحاطوا بالموظف وأخرجوه من الغرفة حتى لايتعرض لما هو أكثر كما أثبت شهود الواقعة.

لجأ الموظف الى النيابة.. التى استجوبت الشهود فى انتظار رفع الحصانة عن النائب واستجوابه.

وحتى تتكشف الحقائق وتنتهى التحقيقات طلبنا من ٣ محافظين من رجال القانون التوصيف القانونى لعدوان النائب على الناخب داخل مكتب المحافظ.

مجرد مشاجرة

*المستشار **محمود أبو الليل** محافظ كفر الشيخ :*

ما حدث مشاجرة عادية ، والنائب مواطن عادى لايختلف عن غيره إلا فى مجال الحصانة ، ومن الصعب تشخيص الواقعة على أنها تعد بالضرب على موظف عمومى ، لأن الضبط لم يتم بمعرفة الشرطة ، كما ان الفعل أنتهى ، والحكم يتوقف على مدى عمق الاصابة واذا كانت تحتاج الى علاج أكثر من ٢١ يوماً!

وأرى انه يجب أن تجهز المحافظات استراحات لأعضاء مجلسى الشعب والشورى،بحيث يمكنهم انجاز اعمالهم أو إجراء إتصالاتهم التليفونية من داخلها.

ولدينا فى المحافظة مكتب لشكاوى أعضاء المجلسين ، لكن أعداد الاستراحة أمر ضرورى ، لأن التعامل بين أجهزة المحافظة وأعضاء المجلسين هو تعامل مستمر، وترددهم على مقر المحافظة دائم ومن الطبيعى أن يتوفر لهم مكان مناسب داخل هذه المقرات.

*المستشار **أحمد سلطان** محافظ دمياط له تحليل آخر يقول :*

الواقعة الفردية التي حدثت في الدقهلية لها وجهان ، احدهما قانوني يتعلق بالاعتداء على موظف اثناء تأدية عمله ، والقانون هنا صريح لايحمي الموظف فقط وانما يحمي المكان الذي يؤدي به الموظف عمله ، والاعتداء الذي جرمه القانون أقل من الضرب بكثير ، فقد جرم كل من وجه إهانة للموظف أثناء تادية عمله!

والقانون لايوفر الحماية لمكتب المحافظ فقط ، وانما لأي مكان للعمل العام.

أما الجانب الآخر فهو سياسي ان يكون قدوة ، وعندما يعتدي على موظف بالمحافظة.. فماذا يفعل المواطن العادي؟

وقد يكون لهذه الواقعة أبعاداً لا نعرفها لأن عضو مجلس الشعب يعلم أن التعامل مع اجهزة المحافظة دائم ، وبالتالي لابد أن تكون العلاقة جيدة بينه وبين موظفيها ، وهو يعلم بلاشك أن الاعتداء على الموظف جريمة؟

وينقسم عمل العضو الى شقين :

الأول : أنه عضو في السلطة التشريعية.

والثاني :انه منتخب ، والناخبون لهم عليه حقوق .. وهو يأتي للمحافظة لحل مشاكلهم فهل يتوجه الى المحافظة لحل مشاكل الناس ام ليتشاجر مع الموظفين.

ولو افترضنا أن الموظف أخطأ ، فإن العضو يستطيع أن يشكو للمحافظ.. أو لرئيس مجلس الشعب.. أو للحزب الوطنى .

ويرى المستشار **أحمد سلطان..** أن محافظ الدقهلية ليس طرفا فى هذه المشكلة ، فما حدث لايعتبر إهانة مباشرة للمحافظ ، ولو أن الموظف قبل الاعتذار وقدم له النائب الترضية التى تحفظ له كرامته.. فإن الصلح خير فى مثل هذه الاحوال.

واجب المحافظ :

المستشار **صبرى البهلى** محافظ القليوبية والذى كان رئيسا للنيابة الادارية يؤكد أن التشخيص القانونى للواقعة.. اعتداء على موظف عام أثناء تأدية وظيفته ، ولو أن الموظف قام بالرد على المعتدى فى وقتها دفاعاً عن نفسه.. لما كان فى رده جريمة.

الأمر الثانى أنه لايجوز استخدام تليفون حكومى فى أغراض شخصية ، كما لايجوز لشخص غريب عن المكتب ان يستخدم التليفون حتى لو كان موظفاً فى مكتب آخر من الجهة الحكومية ، وأنا أرى أن واجب المحافظ أن يحمى أى موظف يخضع لرئاسته والا تحول الأمر الى غابة.

انتهى تحليل السادة المحافظين المستشارين.. وبقيت الواقعة بين أيدى المحققين.

○○○○○○
○○○

حـــدث

فـــى المـــغـــرب

لو لم يكن الملك الحسن الثانى جالسا أمامنا على المنصة الرئيسية للمؤتمر ، وخلفه ولداه الأميران محمد ولى العهد ورشيد .

ولو لم يكن ٢٤٠٠ مواطن مغربى ، تم تصعيدهم من المجالس المحلية عن طريق الأنتخابات ، يجلسون حولناهم يرتدون الزى المغربى التقليدى ، ويستمعون الى الملك وهو يتحدث عن ضرورة تطوير المحليات ، واهمية عدم انفراد السلطة المركزية باصدار القرارات ، لاعتقدت اننى جالس داخل حلقة مصرية تناقش مشاكل الادارة المحلية فى محافظاتنا .

فالكلمات التى انطلقت داخل احدى قاعات القصر الملكى بالدار البيضاء ، هى نفس الكلمات التى تقال فى الهيئات التى تناقش نظام الادارة المحلية فى مصر .

استطاعت المغرب ان تخطر خطوات عملية على طريق اللامركزية ، وفوضت سلطات عديدة للمحليات ، منها حق تحصيل بعض الضرائب ، وتوفير التمويل اللازم للمشروعات سواء عن طريق بيع الاراضى الواقعة فى نطاقها أو التعامل المباشر مع البنوك ، وتحريك المجالس القروية المنتخبة ودفعها للمشاركة الايجابية والحد من وصاية الوزارات المركزية على المحليات .

والمناظرة الوطنية التى اتحدث عنها عقدت بالدار البيضاء فى أكتوبر ٩٨ ، وكلمة مناظرة تعنى ان يدلى كل انسان بوجهة نظرة حول القضية المطروحة وهى **"التمركز واللاتمركز"** وقد أوضح الملك الحسن الثانى فى كلمتة الافتتاحية اهمية هذه القضية بقوله :

ان العاصمة يجب ان تتخلى عن فرض الوصاية على المحليات ، وان تقوم كل وزارة بتفويض المزيد من الاختصاصات لها ، وان تقوم المدارس باضافة مادة جديده هى **"الادارة المحلية"** لتترسخ فى عقول التلاميذ حقيقة ان الحكم المحلى هو الاختيار الوحيد والسبيل الناجح لتحقيق التنمية المتواصلة.

وحرص **جلال السعهد** أمين عام المؤتمر على ان يوضح ، ان التنمية لا تفرض من اعلى ، وان دور المحليات أساسى فى تحقيقها .. والوسيلة هى فى دعم اللامركزية.

ويوضح أدريس البصرى فى كتابة "اللامركزية فى المغرب" ان اللامركزية تعزز سلطة الدولة ، حيث تجنب الاجهزة المركزية المتاعب الناجمة عن تعقيدات الاجهزة التقنية ، وتعفيها من الخوض فى المشاكل الادارية لتركيزها اهتمامها على الأطار العام للتوجيهات السياسية ، خاصة ان الدولة لاتستطيع بواسطة اجهزتها المركزية. ضمان القيام بالمهام الادارية فى كل مناطق التراب الوطنى.

ومن الناحية التقنية فاللامركزية تمكن الأجهزة المحلية من الحلول محل الدولة فى ممارسة نشاطها.



وخلال المناظرة قدم ادريس البصرى وزير الداخلية والدولة مسيرة الامركزية منذ عام ١٩٧٦ ، فقال ان الجماعات المحلية وفرت ما يزيد عن ١٠٠ ألف وظيفة خلال ٢٠ سنة ، مما يجعلها بمثابة القطاع الذى ساهم بقدر اكبر فى امتصاص البطالة فى صفوف الشباب خلال السنوات الاخيرة.

واستقطبت الجماعات القروية الافواج الهائلة من خريجى الجامعات والمعاهد العليا الذين يساهمون فى مجالات التنمية.

كما استفاد ٢٧ الف من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة من برامج اعادة التأهيل فى المدة من عام ٨٨ الى ١٩٩٨ ، وقد ساهمت فى ذلك دول اوربية مثل فرنسا والمانيا واسبانيا ، بتنفيذ برامج تدريبية استفاد منها ١٣ الف موظف.

وتم تخصيص ٣٠ ٪ من ناتج الضريبة على القيمة المضافة لدعم ميزانية المحليات ، بالاضافة الى وضع نظام ضريبى محلى جديد ، يمثل عائدة وفق احصاءات عام ٩٧ ، ٢٥٪ من موارد المحليات أى ٣,٥ مليار درهم مقابل مليار واحد عام ١٩٨٨.

وقد حققت سياسة تخصيص حصة من ناتج الضرائب لفائدة الجماعات المحلية نجاحا كبيراً ومكن المحليات من تحقيق استقلالها المالى والحد من التقلبات والشكوك المرتبطة بالامدادات الممنوحة من الخزنية العامة.

كما شهدت القروض من جانب صندوق "تجهيز الجماعات المحلية" ارتفاعا ملموسا ،من ٥٠٠ مليون درهم عام ١٩٨٨ الى ١,٢ مليار درهم عام ١٩٩٧ ، وهو ما يمثل ٩٪ من الحجم الاجمالى لميزانيات الجماعات المحلية.

وقد كانت نسب الفائدة المرتفعة المطبقة من قبل "صندوق تجهيز الجماعات المحلية" ، تشكل عائقا امام تعميم مساهمة هذه المؤسسة فى تمويل البرامج والمشاريع التنموية المحلية.

وفى هذا السياق تم البحث عن عدة حلول لتمكين المحليات من التعامل المباشر مع البنوك وتنويع الموارد التمويلية لصندوق تجهيز الجماعات المحلية ، والاستفادة من قروض متنوعة ذات نسب فائدة معقول ، وتوفير شروط مميزة للصندوق ، والتفكير فى اقامة صندوق للتضامن لتمويل مشروعات محدده تمثل اولويه للمحليات.

وعلى الرغم فى ان حجم الموارد الممكن توفيرها من جانب المحليات، تبقى دون مستوى حاجياتها ، وارتفاع المتطلبات والاجتماعية ، الا انه لا يمكن انكار التطور الذى حدث لتوفير المتطلبات المالية.

وبفضل تحسين مستوى خبرة الجماعات المحلية وطاقاتها المالية ، استطاعت هذه الجماعات خلال السنوات الاخيرة المساهمة بنصيب وافر فى انعاش الاقتصاد المحلى وتنشيط مسلسل التنمية بشكل عام.

كما ان تدعيم حجم الادخار المرجه نحو الاستثمار، الذى بلغ نسبة٤٢ ٪ من الموارد الاجمالية ، مكن الجماعات المحلية من تعبئة طاقة استثمارية مباشرة تقدر بـ ٤٧ مليار درهم فى الفترة الممتدة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٧ ، مساهمة فى ذلك بشكل ملحوظة فى الاستجابة لتحقيق الحاجات الأساسية للمواطنين المتمثلة فى اقامة مشروعات البنية الأساسية والمشروعات الاجتماعية والثقافية ، وتوصيل المياه الصالحة للشرب الى القرى.. ومشروعات الصرف الصحى والكهرباء.

وقد تمكنت القرى من استقطاب استثمارات هامة عن طريق التمويل المشترك ثم توظيفها فى برامج واسعة لتوصيل الكهرباء ومياه الشرب للريف.

وظهرت صيغ جديدة للتنمية بالمشاركة بين القطاعين الحكومى والخاص ، مما ساهم فى تعبئة الدولة والمحليات والمنظمات غير الحكومية والمواطنين لاقامة مشروعات مشتركة.

وقد أدى هذا الاسلوب الجديد للمشاركة الى استغلال كل الطاقات الموجودة ، كما وفر موارد مالية لاقامة مشروعات تلبى احتياجات المحلية.

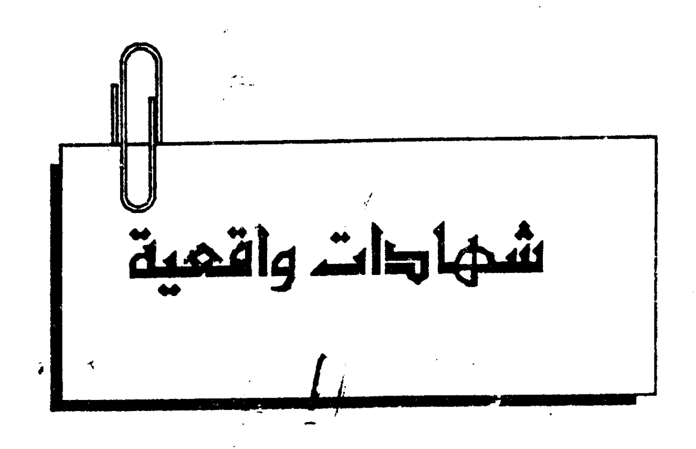
ولم يغفل التقرير الذى قدمه للمؤتمر الوزير **ادريس البصرى** ذكر بعض السلبيات ، منها نقص المبادرات الاجتماعية والاقتصادية فى المحليات ، وعدم فاعلية. التخطيط .. وتدنى دخول المواطنين ، تواضع فاعلية الادارة المحلية.

وكشفت احزاب المعارضة المشاركة فى المناظرة ، عن الحاجة الى آليات جديدة للمراقبة والمحاسبة تكفل وصول الحاجات الى مستحقيها ، ومحاصرة اصحاب المصالح الشخصية ، وتزويد والمحليات بهياكل ادارية عصرية بما يتفق مع طبيعة وحجم الاختصاصات المناطة بها.

والتجربة المغربية فى الادارة المحلية ، رغم كل تحفظات المشاركين من اعضاء المؤتمر ، الذين تم تصعيدهم من القرى والمدن ، هى تجربة رائدة تستحق الدراسة والاهتمام.

○○○○○○

○○○


شهادات واقعية



حسين رمزى كاظم

بدأت مسئولياتى فى الشرقية
بمطاردة .. القرود !

حتى لاتذهب بك الظنون بعيداً.. دعني أفسر لك حكاية " القرود " التي تؤثر على فاعلية الجهاز الاداري في الدولة.

أعد خبير أمريكي في الادارة دراسة بعنوان "من الذي يحصل على القرود ؟ " وعلى غلافها " كاريكاتير " لأحد المديرين تبدو عليه البدانة ، بينما القرود تجلس فوق رأسة وعلى كتفيه.

و أوضحت الدراسة أن المقصود بالقرود الاخلال بالمسئولية ، فالمدير اذا كان معاونوه غير أكفاء ، يحيلون اليه كل المشاكل ومعها تأشيرة " للتفضل بالنظر .. والتوجيه باتخاذ اللازم " لكي يحسم هو كل شئ.

ويحيل المدير الى رئيس الهيئة الأمر بنفس التأشيرة ويتكرر الأمر مع الوزير والمحافظ.. الكل خائف من اتخاذ قرار.. أو تحمل مسئولية ، والامر الأصعب ان المعاونين لايكتفون بهذا الموقف السلبي.. وانما يبدأ دورهم في متابعة المسئول الأول.. ماذا فعلت بالقرود ؟

وبدلاً من مواجهة المشاكل.. يصبح الرئيس الأعلى موضع الاتهام .

لقد واجهتني هذه المشكلة عند تعييني محافظا للشرقية.. وبدأت أقول للمرءوسين: أنتم مسئولون معي.. فتحملوا مسئوليتكم ولاتلجأوا اليّ إلا في حالة فشلكم .

وهكذا بدأت عملى فى الشرقية بمطاردة القرود.

وأذكر ان احدى جلسات المجلس الشعبى كادت ان تتحول الى محاكمة للجهاز التنفيذى واتهامه بالتقصير خاصة فى مجال النظافة.

وتدخلت فى الحوار.. سألت أعضاء المجلس المحلى.. أين دوركم فى التوعية.. وهل تشعرون بانعدام مسئوليتكم عن الأخطاء.

وشرحت لهم أن تنفيذ المشروعات يعتبر مؤشرا جيداً ، يعكس مدى تجاوب المواطن مع المجالس الشعبية.. ولايمكن أن يقتصر دور عضو المجلس بعد الفوز فى الانتخابات على مطالبة المحافظ بعمل كل شئ .

ООО

لم أكن بعيداً عن هموم المحافظات قبل أن أتولى مسئوليتى محافظاً للشرقية كنت خلال عملى السابق كرئيس للجهاز المركزى للتنظيم والادارة.. قريباً من هذه المشاكل.

وبعد تعيينى محافظاً.. أعددت برنامجاً شاملاً لتطوير الشرقية.. يمثل دليل عمل لأى محافظ لو أراد تطوير محافظته.

من محاور هذا الدليل.. دراسة مشروعات المحافظة المتعثرة ، وهى المشروعات التى تدخلت المحافظة لادارتها.. ولكنها تعطلت نتيجة سوء الإدارة.. والتسيب ، ولابد من دراسة هذه المشروعات والتعرف على اسباب تعثرها ، وأن تدار اقتصادياً.

واذا كان من السهل ان نتخلص من مشروع خاسر ببيعه ، فإن الأمر الأصعب إصلاح هذا المشروع.

محور آخر يتعلق بالتنمية الريفية.. فأنا مقتنع كأستاذ للإدارة قبل أن أكون محافظا، انه بدون احداث تنمية شاملة فى الريف.. لافائدة ترجى من أى خطط تنموية ، فالقاهرة.. والجيزة.. والأسكندرية.. لاتمثل مصر كلها ، ولكن الأهم محافظات قبلى وبحرى ولذلك فأنا شديد الاقتناع بأهمية المشروعات التى تعدها وزارةالتنمية الريفية.. وعلى رأسها مشروع "شروق".. لأنه يستند الى تحريك القرية المصرية.. ومساعدة المبادرات التى يقوم بها المواطن..سواء كانت فردية أو جماعية.

ooo

أنا لا استطيع أن أنسى تخصصى فى مجال التنظيم والإدارة.. اهتمامى ينصب على تطوير الخدمات وتيسير تعامل المواطنين مع المصالح ، فإذا لم أنجح فى هذه المهمة أكون فاشلاً تماماً.

وقد راجعت جميع تعاملات المواطنين مع أجهزة الخدمات المختلفة.. الصحة..التعليم..وغيرها،وقمت بمتابعة عمل هذه الأجهزة على الطبيعة، والمتابعة عملية ليست سهلة..لأنها تحتاج الى الاستمرارية وترشدنا الى مدى تطبيق التعليما..خاصة لو أن هذه التعليمات تتعلق بتغيير سلوكيات الناس.

مثلاً.. سبقنى ٣ محافظين أصدر كل منهم قرارات تتعلق بإزالة الاشغالات من الشوارع والميادين.

وجميع هذه القرارات لم تنفذ ، والسبب يرجع الى عدم توفير الاماكن البديلة.. فعندها يتقرر رفع اشغالات سوق السمك دون أن نوفر للذين يستخدمونه مكاناً لن يستجيب أحد لهذه التعليمات ، وعندما يتقرر

ابعاد مواقف السيارات عن قلب المدينة.. لابد أن أوفر أماكن بديلة عند مداخلها.

ooo

أنا اعتقد ان أى تغير مادى ، لابد أن يسبقه اهتمام واسع بالثقافة.. والفكر، وأنا مهموم بتنشيط العمل الثقافى.. والحفاظ على الآثار وحمايتها، واذكر أننى عندما جئت الى الزقازيق وفوجئت بالحال المتردى لمتحف أحمد عرابى ، اتصلت على الفور بوزير الثقافة.. وقلت انه لايجب ان نتعامل بهذا الأسلوب مع رموزنا التاريخية.

وكان رأى الفنان **أحمد نوار** أن هذا المتحف يجب ان يحدث له تطوير شامل.. وكان هناك رأى آخر بأن الظروف المادية لاتسمح.

وقلت انه طالما لايتوفر التمويل.. فيمكن عمل تطوير جزئى ينقذ المتحف.

ولدينا فى الزقازيق قصر ثقافة فى حالة يرثى له ، رغم أن لدينا فرقة للفنون الشعبية لها سمعة درلية.

وقد قرر الدكتور **مصطفى الرزاز** رئيس الهيئة تخصيص٣ملايين جنيه لانقاذ القصر.

هل ابتعدت عن وظيفتى السابقة كخبير فى الإدارة ، أو وظيفتى الحالية كمحافظ ردخلت فى مجالات يعتقد البعض انها تمثل نوعا من الرفاهية.

لا.. لم أبتعد على الإطلاق..فمن حق المواطن ان يكون لديه نشاط ثقافى.. من حقه ان يتعرف على تراث بلده.. والثقافة ليست نوعاً من الرفاهية.. وانما هى الأساس لاحداث التغيير ، واذا توفرت الارادة.

وقد قال خبراء الإدارة " **إن الإرادة قبل الإدارة.. دائماً** ".

استثارة الناس وتحريكهم لخدمة المجتمع المحلى.. هى البوصلة التى تقود للنجاح.. فعندما يقتنع المواطن..أنه مسئول عن نظافة الشارع بنفس قدر مسئوليته عن نظافة بيته.. يتغير الكثير.

معوقات كثيرة

المعوقات كثيرة اهمها ما يتعلق بتوصيل المرافق للمواطنين ، وهى مسألة يحرص مجلس المحافظين على الاهتمام بها.. ثم تصدر القرارات التنفيذية من المحافظ ، لكن القائمين على التنفيذ فى الوحدات المحلية يعرقلون التنفيذ بسبب تفسيرات خاطئة ، لذلك فالمتابعة أمر ضرورى حتى لا نعطى فرصة لاصحاب العقليات المتحجرة لعرقلة المشروعات.

وهناك ايضا الاستفسارات التى ترد من الوحدات المحلية وهى متكرره.. واجاباتها بسيطة.. لكنها توقف عملية الانجازات ، لذلك اصدرت كتابا دوريا الى جميع الوحدات المحلية ، يتضمن ردودا على جميع الاستفسارات.. وتصحيحا.. للتفسيرات الخاطئة.. والمعوقة.

واكدت ان العبرة ليست فى اصدار القرارات.. وانما بالقدرة على تنفيذها.. حتى ينتقل القرار الى الواقع العملى.

من المعوقات ايضا ماتقوم به شركات المقاولات المنفذه لمشروعات الكهرباء والصرف الصحى ، من اعادة حفر الشوراع بعد رصفها.. رغم اننا نسألهم مسبقا قبل الرصف عن خططهم المستقبلية ، ويردون علينا بان اعمالهم استكملت تماما.. وبعد شهور يطلبون الحفر من جديد.

كما أن التعقيدات الروتينية فى المحليات ، وراء العديد من المشاكل ، فعندما يبلغ المسئول عن تسرب المجارى فى موقع ما ، لايتحرك على الفور..

وانما يرسل تقرير أو أشارة.. وتتطلب عملية الكسح شهر أو أكثر ، رغم انها لا تحتاج سوى ساعات.. لو تم الاتصال المباشر بسرعة.

وامامى تقرير عن مشروع حضارى وانسانى تحمست له كثيرا.. وهو خاص باقامة دورات مياه جديدة فى ميادين رئيسية بالزقازيق ، فليس من المعقول الا يجد المواطن دورة مياه ليقضى حاجته ، وقد حرصت على اقامة دورات المياة تحت الارض.. وعلى مستوى عال من التجهيزات ، وحتى أضمن حسن الخدمة ودوام الصيانة.. و كلفت شركة قطاع خاص بالاشراف عليها نظير مقابل معقول.

والتقرير الذى امامى يقول ان دورات المياه مغلقة.. والحنفيات معطلة والمحافظ لن يذهب للتفتيش عن دورات المياه.. انما رئيس الحى كان عليه ان يتابع ويحاسب الشركة على أخطائها.

OOOOOO

OOO

صبري البيلي

صدقوني ..

لا أعرف حدود القليوبية !

لا يوجد شارع فى القاهرة اسمه "شارع الجحيم " ولكنى اطلقت هذا الاسم على الشارع الذى كان يوجد به مقر عملى السابق قبل تعيينى محافظا للقليوبية.

كنت أعمل رئيساً لهيئة قضائية هى " هيئة النيابه الادارية ".. وكان مبنى الهيئة فى شارع "زكى".. وهو الشارع الذى تتركز به تجارة قطع غيار السيارات ، ولم يكن غريبا ان تجد ٤ صفوف من السيارات المنتظرة على جانبى الطريق ، بينما لا يوجد سوى شريان صغير فى الوسط.. لا يسمح الا بمرور سيارة واحدة ومن محاسن الصدف ان الشارع كان اتجاها واحدا.. والا لاستحال المرور به.

وكان مكتبى يقع فى عمارة مؤجرة لوزارة العدل ، وتشغلها هيئة النيابة الادارية.. وادارة الكسب غير المشروع.. والعيادة الطبية لرجال القضاء . ومكتبين لاثنين من كبار المستثمرين فى مصر ، وفى مدخل العقار محل كبير جدا لقطع الغيار يملكه احد المستثمرين المعروفين.

لا شك انكم تعتقدون اننى خرجت عن الموضوع.. وربما أطلت فى العرض.. رغم ان الايجاز فى العبارة خبرتى المهنية ، وحتى ازيل هذه الهواجس ، اقول ان هذه الخلفية ضرورية جدا.. وستدركون على الفور اننى لم اكن مبالغا عندما اطلقت اسم " شارع جهنم " على هذا الشارع.

وعينت محافظا للقليوبية.. وانتقلت الى بنها عاصمة المحافظة.. وفوجئت بأن مبنى المحافظة يقع فى شارع هادئ.. وأنيق الى حد ما ، وعندما تجولت بالمدينة لم اجد ابراجا عالية.. فعماراتها لاتتجاوز ٥ طوابق.

وبدأت استعد لمرحلة من الهدوء النفسى.. فهل تحققت ؟.

ooo

عندما نقلت من وظيفة قضائية الى وظيفة ادارية وسياسية معاً ، وضعت نصب عينى هدف ان المحافظة ستكون بمثابة "منزلى ".. ومنزل اى انسان لابد ان يكون نظيفاً ومرافقه ميسرة.

فماذا وجدت فى مسكنى؟

فى جنوب المحافظة حيث يوجد اكبر تجمع سكانى ٨٥٠ الف نسمة ، يمثلون ٢٥ ٪من سكان القليوبية يعيش هؤلاء السكان داخل مدينة شبرا الخيمة التى كانت ارضاً زراعية.. ثم تحولت بقدرة قادر الى مدينة مكتظة جداً. معظم عمارتها اقيمت بطريقة عشوائية ، وتجد عرض الحارة لايزيد على ٣ أمتار.

وبدأت اتجول فى المدينة احاول ان اتعرف عليها.. حتى اعرف بيتى الجديد.

هالنى تلال القمامة الموجودة فى شبرا الخيمة، وهى تلال فعلاً لا قولاً ، ولو ان اى انسان حاول ان يتسلق احداها يحتاج الى وقت ومجهود كبير حتى ينجز المهمة، واثار فزعى ان هذه التلال موجودة على مدى البصر فى اكبر الشوارع.. ونقلها صعب بسبب نقص امكانيات الحملة الميكانكية.. اقصد سيارات النقل.. واللوادر.

وقررت تحويلها على السيارات التابعة للمحافظة ، واستمر العمل ليل نهار ، حتى قمنا بنقل ١٠ الاف طن.

فوجئت بان سيارات نقل تاتى من العاصمة القاهرة كل مساء لتلقى القمامة فى عرض الطريق ، فاصدرت قرارا بسحب رخص هذه السيارات ، وتشغيلها ٣ شهور فى رفع الزبالة ، لاننى لن اسمح لان تكون القليوبية مقلباً عمومياً لزبالة القاهرة ، وعندما طبقت هذا القرار اختفت هذه الظاهرة.

○○○

انا حزين من اجل الموظفين بالادارة المحلية ، لان رواتبهم اقل من الوزارات الاخرى ، لقد فوجئت عندما تسلمت عملى ان راتبى نقص ٥٠٪ تمثل الحوافز التى كنت احصل عليها من وزارة العدل.. بينما فى الادارة المحلية لا حوافز ، وهذه مسألة خطيرة ، فالمدير العام يحصل على ٣٠٠ جنيه شهرياً.. لا تكفيه ليأكل (جبنة بيضا) بينما موظف فى وزارة العدل يحصل على ٢٠٠٪ من راتبه حوافز.. ولذلك يزداد الاقبال على العمل بها.

○○○

قد لا تصدقوننى لو قلت لكم اننى لا اعرف حدود القليوبية ، لقد أردت ان اعرف اين حدودى فلجأت الى هيئة المساحة لتفصلنى عن القاهرة والشرقية وتم تشكيل لجنة لفصل الحدود حصلت على ٢٨ الف جنيه.

حدث هذا فى شهر سبتمبر الماضى .. وحتى الان لا اعرف حدودى بالضبط ، وبالتالى لا استطيع الرد على المستثمرين الذين يريدون تخصيص اراض لاقامة مصانعهم بالخانكة ، وقد بلغت قيمة هذه الاراضى مليار و ٢٠٠

مليـون جنيـه ولكن حتى الان ليس لدى رد خـوفـاً من ان تكون تلك الاراضى غير تابعة للقليوبية.

لا تتعـجبوا.. لقد كنت اتصور ان هناك خطوطا واضحة تفـصل حدود المحـافظات ، وفـوجئت بأن هناك شـيـئـا أسـمـه " الزمـام ".. وشئ آخـر خـارج الزمـام.. واعـتـقـد ان الحدود داخل الزمـام تتـبـعنى وان الخارج ليس لى ولاية عليـه، والمفـاجـأة.. ان الحـدود خـارج الزمـام لا تتـبـعنى.. وان كـان لى الولاية عليها!! ، اى ان تخصيصها يتبع جهات أخرى.. لكن ادارتها تابعة لى.

ooo

يزعـجنى أيضـا التـلاعب فى قـانون البنـاء على الاراضى الزراعـيـة فالعمارات تقام على النيل.. وتقسم الى شقق تباع الواحدة منها بـ ٢٠٠ ألف جنيه وهى مقامة على أرض زراعيـة . واصحاب هذه العمـارات لا يخضعون لقانون مخالفة احكام المبانى كما يحدث فى المدن ، وانما تقتصر العقوبة على محضر تبوير الارض ، ويحصل على تقرير من الخبير بان هذه الارض ليس لها مصدر للرى.. رغم انها على بعد امتـار من النيل . اى ان الذى ارتكب جريمة حصل على مـيـزات قـانونيـة ، فـبينمـا يخضع الذى يقـوم بالبنـاء داخل المدن لاحكام القانون ، يحصل الذى يبنى على ارض زراعيين على احكام البراءة.

ooo

رصدت ظاهرة خطيرة خلال عملى كمحافظ.. ان اعضاء مجلس الشعب والشورى مع احتـرامى الشديد لهم يسـعى البعض منهم الى ان تكون الخدمة الموجهـة للجـمـهور تمت عن طريقهم، ويضيـقـون بتحـرك الادارة المحليـة لرفع المعاناة عن الناس.

اريد ان اختتم حديثى بحكاية لها دلالتها ، فعندما كنت امر فى شوارع شبرا الخيمة ، فوجئت بمبنى جديد جذب انتباهى ، سألت قالوا انه تابع لمجلس المدينة.. ومجهز لخدمة السيارات، ولكنه مغلق منذ سبع سنوات ، فأرسلت على الفور خطابات الى شركات القطاع الخاص للتقدم لتأجيره ، وعرضت احدى الشركات ٦٠ الف جنيه ايجار سنتين ، والامر لم يكن يتطلب سوى مجرد خطاب تأخر سبع سنوات.

تواجهنى مشكلة أخرى تؤثر على الانضباط .. فانا أصر على توقيع عقوبات رادعة على المخالفين.. ولكن القضاء التأديبى يملك حاليا ان يناقش تناسب العقوبة مع المخالفة المرتكبة.. ويتدخل فى عنصر التقدير الذى تملكه جهة الادارة وحدها ، عن طريق نظرية " الغلو " التى استخدمها القضاء الادارى ، فيقول ان العقوبة لا تتناسب مع الفعل المرتكب.. فيلغيها.. او يخفضها الى "الانذار" وهو حكم غير رادع.. يؤدي الى التسيب بين الموظفين ، والامر العجيب ان هذا القضاء لايرفع العقوبة المتدنية حتى يوازن بينها وبين الفعل المرتكب .

والدليل انه لم يصدر حكم واحد فى تاريخ القضاء التأديبى ، برفع العقوبة البسيطة الى عقوبة أشد.

OOO

انا اكره النفاق والمنافقين ، واذكر عندما عينت فى القليوبية. دخل مكتبى أحد المرءوسين.. وأخذ يكيل لى المديح.. وقال اننى أمتلك صفات تختلف عن المحافظين السابقين.

قلت له.. أرجوك عندما أغادر مكتبى بعد فترة قد تطول أو تقتصر.. لاتفعل مع المحافظ الجديد ما تفعله الآن معى.

شعر الرجل بالخجل.. وخرج وهو منكس الرأس.. ولم يعاود هذا الاسلوب معى.

تسالنى كيف لايستقطب المحافظ.. واجيبك على الفور.. عندما يتحصن بالعدل يصعب.. بل يستحيل استقطابه نحو طرف من الاطراف.

واعترف ان عملى السابق فى النيابة الادارية ، جعلنى ملماً بما يجرى داخل اروقه الادارة المحلية.. حيث كانت تطرح علينا كافة المخالفات المالية والادارية.

OOOOOO

OOO

احمد سلطان

مدن الحرفيين .. مظلومة

تصادف عندما تسلمت عملى محافظاً لدمياط ، حصول المدينة على الميدالية الذهبية من سوق القاهرة الدولى فى انتاج الموبيليات للمرة الرابعة على التوالى ، ومع ذلك لم تنجح دمياط فى هزيمة مشكلة القمامة فى شوارعها ، وشعرت بالضيق الشديد.. فأنا لا أقبل مثل هذا الوضع لا بالنسبة لدمياط وحدها.. وانما لأى مدينة مصرية.

والأمر المؤسف ان تجد أن هناك تسليما من بعض المسئولين باستمرار هذه " الوصمة ".. بحجة ان مدن الحرفيين لابد ان تقترن باكوام " الزبالة " ، وهذا الادعاء غير صحيح.

لقد شاهدت مدنا عديده فى العالم تهتم بالصناعات الحرفية ، مع ذلك تحرص على النظافة ، بل اقول ان النظافة كانت عاملاً رئيسياً فى زيادة الانتاج.. وشهرة هذه المدن.

وأنا لا أتصور أن يتلاقى الانتاج مع القذارة التى تنشر الامراض.. وتشعر الناس بالكآبة ، وكان لابد من مواجهة هذه المشكلة بالجدية الكافية.

○○○

عقدت اجتماعا مع كبار المسئولين بالمحافظة ورؤساء المدن والاطباء ، فى محاولة للتعرف كيف تولدت لديهم القناعة باستحالة مواجهة مشكلة القمامة.

كان رأيهم ان عمل الحرفى يتعارض مع شروط النظافة ، والحقيقة ان الاجابة لم ترحنى ، فماذا يتكلف الحرفى اذا حرص على ان يلقى القمامة فى اكياس يتم رفعها بانتظام حتى تستمر مدينته نظيفة ، واخيرا.. توصلت الى تفسير يريحنى ، ويتلخص فى كلمة واحدة " الاهمال ".

فدمياط محافظة لديها امكانات كبيرة ، ولديها مساجد أثرية مثل مسجد عمرو بن العاص ، الذى يعتبر ثانى مسجد فى افريقيا من حيث الأهمية ، إلا أننى فوجئت بان المياة الجوفية تحيط به من كل جانب ووجدت انه لا يوجد بالمدينة دار سينما او مسرح.. وقصر الثقافة متهالك ، وفريق لكرة القدم بدون ملعب أو مدرب.. رغم دخول المحافظة الدورى الممتاز.

ووجدت الشارع الدمياطى غير منظم على الاطلاق.. الباعة الجائلون يزاحمون عربات الكارو والسرفيس .

ولا يمكن فى ظل هذه الاوضاع أن نوجه الاتهام للمجتمع الحرفى بنفاياته، وانما نبحث عن يد الاهمال التى تسببت فى كل هذه الظواهر.

○○○

فى الستينات كنت مقيما "بباريس".. أصطحبت ابنتى الصغيرة وكان عمرها (٦سنوات) الى شارع الشانزليزيه ، وكانت الطفلة شديدة السعادة وهى تتفرج على معالم الشارع الشهير.. وفى يدها قطعة من "الشيكولاته".. وفى غمرة سعادتها.. القت بالغلاف الورقى على الرصيف ، وفوجئت بعجوز تجاوز الثمانين يجرى خلفنا ، ويمسك ابنتى من يدها.. ويعيدها للوراء حيث القت الورقة ويطلب منها ان تلتقطها وتضعها فى سلة القمامة.. وقد فعلت.

والآن وبعد ان كبرت ابنتي.. وتزوجت.. وانجبت ، لا يزعجها أمر اكثر من القاء ورقة فى الطريق العام.

لقد أحب العجوز الباريسى مدينته فحافظ على نظافتها ، واؤكد ان حرص ابناء دمياط على مدينتهم لايقل عن ذلك، ولكن تنقصنا المبادرات الفردية والجماعية.. والحرص على المال العام ، وافتقاد هذا الحرص لا يقتصر على دمياط وحدها.. وانما للأسف اصبح ظاهرة مصرية ، فالمواطن الذى يقوم بتخريب كراسى المواصلات العامة.. أو تخريب جهاز تليفون للخدمة العامة.. وكأنه لا يدرك ان هذه السلع تم شرائها باموال تم الناس.. بعد ربط الحزام على البطون سنوات طويلة .. وبعد معاناه طويلة مع ضرائب المبيعات وغيرها من الضرائب.

نحن باختصار لا ينقصنا الانتماء.. انما نحتاج الى إعادة الوعى بحرمة المال العام.

ooo

حاولت أن أجد تفسيراً لضعف المساهمات الشعبية فى تنفيذ المشروعات العامة ، قلت للمسئولين التنفيذيين ان عدم تجاوب المواطنين معكم ، اما ان يرجع إلى انعدام الثقة فى القيادة على مستوى المحافظة.. أو نقص المعلومات.. أو أمور تتعلق بوعى المواطن.

والمواطن الدمياطى يعشق بلده.. ويفخر بها.. ويعتبرها " يابان مصر " ولدية الاموال.. ومع ذلك فالمشاركة محدودة ، وهى لا تزيد عن ٢٠٪ فى مدينته دمياط.. وتنتعش بعض الشئ فى " فارسكور " حيث اقاموا الكورنيش بجهودهم الذاتية.

اما ابناء دمياط الأثرياء الذين يقيمون خارجها فقد ساهم أحدهم باقامة قسم علاج الفشل الكلوى بالمستشفى العام ، واقامت احدى العائلات مدرسة تكلفت مليونا ونصف المليون وقد اهدينا الاسرة درع المحافظة.

واعتقد ان المواطن الدمياطى يجب ان يقوم بنفسه بالانفاق على المشروعات التى يقيمها حتى يثق فى سلامة توجيه امواله.

○○○

وطالما أننى اقدم شهادتى للتاريخ.. ومن أجل الأجيال القادمة ، خاصة من يتولى منهم منصب من أخطر المناصب على الاطلاق.. وهو منصب المحافظ ، فإن ضميرى كقاض لا يستريح دون ان ابدى عدة ملاحظات.. منها.. ان اختيار المحافظ ليس أمر جزافيا.. وانما يجرى وفق مقاييس ومعايير مختلفة ، وقد يستطلع رأى من يختار.. وقد لا يستطلع فى الغالب الأعم.. حيث يصدر التكليف باداء الواجب الوطنى.. ويوافق الشخص بكل ارتياح.

ولكن عند انهاء عمل المحافظ.. اليس من حقه كأنسان.. ألا يفاجأ بهذا القرار من الصحف.. أو التليفزيون ، واليس من حقه ان يعرف لماذا أختير.. ولماذا أنهيت خدمته.. حتى يجيب على تساؤلات أسرته.. والاصدقاء.. بل والاعداء.. الذى يسعى كل منهم الى استغلال أنعدام الشفافية فى ترويج الشائعات. ايضا.. كنت أعمل قاضيا.. أخترت لتولى منصب المحافظ ، ولا أزعم اننى كنت افضل القضاه من جيلى ، لكنى اؤكد اننى كنت موفقا فى عملى.

وانتقلت من منصة القضاء ، حيث تقام بعض المسافات التى تحيل دون الاندماج فى النشاط الاجتماعى ، الى منصب المحافظ وهو بطبيعته يتطلب التواجد وسط الناس.

صحيح ان الحس الاجتماعى لدى القضاه ، لا يقل عن غيرهم من ابناء المهن الأخرى ، والعزله لا تأتى إلا لصالح التقاضى ولكن الصحيح ايضا انه لابد من تحديد خطه امام من يختارون لهذا المنصب.. حتى لا يضطرون الى الاستعانة باناس قد يضلونهم الطريق بهدف تحقيق مآرب شخصية ، وهذا يتطلب وجود دليل عمل للمحافظ.. وان تتوفر له الامكانات التى تتوافق مع مسئولياته.

مثلا.. كيف لا اتمكن كمحافظ من القيام بمسئوليتى تجاه المواطن فى محافظتى من المهد إلى اللحد ، ولا أملك له سوى بعض الامكانات التى لا تسمن ولا تغنى عن جوع.

وحتى مثل هذه الامكانات لا تتوفر دون طلب يرفع لغيرى.. ليسمح لى بأن أؤدى عملا لمن هو فى الاصل مسئولا منى.

○○○○○○
○○○

ظاهرة

عبد السلام المحجوب

الانجاز الذى تحقق فى الاسكندرية ، هو ثمرة التعاون والتكامل ، بين جماهير تصر على الارتقاء بمدنيتها ووضعها على الخريطة العالمية ، ومحافظ استفاد من حاجة الناس للتغيير.. ونجح فى اشعال حماسهم وتحويل الاحلام الى حقائق.

- والسؤال.. ماذا يحدثلو أنتقلتهذه الروح الى جميع محافظاتنا ؟

- السؤال على قدر كبير من الأهمية خاصة ونحن على أبواب تطوير الادارة المحلية.

وتجربة الاسكندرية تثبت ان المحافظ - مثل كل مسئول فى اى موقع - اذا استطاع ان يضبط "موجته " على هموم الناس.. ويتعرف على تطلعاتهم كان بمقدوره ان يحقق الكثير ، خاصة اذا وجد التجاوب من الجماهير.

البداية فى الإسماعيلية

عمل المحجوب سنوات محافظا للاسماعيلية ، ولم يكن فاشلاً ، وإن كان لم يحقق بكل تأكيد النجاح الذى تحقق فى الاسكندرية.

واستبعاد المقارنة بين الاسماعيليه والاسكندرية.. لايمكننا من التوصل الى التفسير الصحيح لظاهرة " المحجوب ".

ربما يكون شعب الاسماعيليه الذى استقبل المحجوب بفتور لأنه جاء عقب محافظ اخر محبوب هو أحمد جويلى الذي يمتلك كل المقومات التى تؤهله للنجاح.

كان جويلى المحافظ ينحاز للبسطاء ويعرف اقدار الناس. ولايعد بما فوق امكاناته، فامتلك قلوب ابناء الاسماعيلية ، وكان من الطبيعي ان يتطلب الامر بعض الوقت حتى يتعرف أبناء الاسماعيلية.. على المحجوب وللحقيقة فقد احبوه عندما عرفوه.

فى الاسكندرية اختلف الامر.. تم رفع ربع مليون لافتة للترحيب بالمحافظ الجديد.. قبل ان يتعرف عليه فقد كان التغيير مطلوبا ، حتى لو لم تكن نتائجه مضمونه.

مؤهلات لا تكفى

أداء المحجوب عندما كان محافظا للاسماعيلية جاء صادقا فى نقل معاناة أبناء المحافظة مع أجهزة الحكم المحلى ، وكان ذلك فى حضور وزيرها فى ذلك الوقت محمود شريف.

كان يتخذ مواقف متشددة ، عندما يتعلق الأمر بما يرى انه صميم اختصاصاته ، حدث ذلك عندما تم اختيار موقع بالاسماعيلية لاقامة وادى التكنولوجيا ، وبدأت المفاوضات تدور من وراء ظهره ، فغضب واصطدم مع الكبار.. واوقف المشروع.

وأحيانا أخرى يكون شديد المرونة ، عندما يريد احتواء أزمة طارئة قد تؤثر على مستوى الأداء فى محافظته ،فعندما حدثت خلافات بينه

وبين نائب معروف بالاسماعيلية ، وروى النائب لأمين التنظيم، واتصل **كمال الشاذلى** تليفونيا بالمحافظ الذى حدد موعدا للنائب.. وتم حل المشكلة.

وهو أيضا شديد الحرص على احترام كل القيادات المركزية.. كما أن بينه وبين المظهرية خصاما قديما وهذه المؤهلات تساعد على نجاح المحافظ فى عمله ، لكنها بكل تأكيد.لاتكفى لتفسير ماحدث بالاسكندرية ، انه أشبه بالزلزال الذى هز المحافظة من الاعماق ، وانتقلت تداعياته الى كل المحافظات.

عواجيز الفرح

صحيح ان عواجيز الفرح يتوقعون ألا يدوم شهر العسل بين المحافظ وابناء الاسكندرية ، لكن ذلك لا يغير فى الأمر شيئا ، لأن الاسكندرية لم تعد قابلة ولا مستعدة للعودة الى الوراء.

حاولت أن أصل الى تفسير مقنع من خلال عشرات المواطنين من أبناء الاسكندرية.. كانت أجابتهم أن المحافظ نجح فى تحريك المياه الراكدة.

وعندما سالت المحجوب اجاب فى جملة واحدة "عملولها الاسكندرانية"

المحافظون يفسرون

وحاولت أن أجد التفسير لدى المحافظين .

فاروق التلاوى محافظ البحيرة قال:

المحافظ وحده أيا كانت قدراته ، لايستطيع أن يفعل المعجزات ، وانما

تتحقق المعجزات عندما يتكامل الاداء بينه وبين الجماهير ويؤدى كل منهما دوره المطلوب بأمانه.. وتجرد.

وما حدث بالاسكندرية نتيجة لاستجابه أبناء المحافظة لنداء المحافظ الذى يسعى لاحداث التطور.. حدث التلاحم دون ان تسبق خطوات المحافظ رغبات الناس.. أو يتخلف ابناء الاسكندرية عن مسايرة محافظهم ، ولم تتخل الاجهزة المركزية عن واجبها فى الدعم والمساندة.

محمد حسن طنطاوى محافظ الفيوم.. قال:

لا أجد تفسيراً لما حدث بالاسكندرية ، إلا ماجاء على لسان محافظها المحجوب قال انه يستكمل الخطوات التى بدأها المحافظون السابقون ، وأنا أؤمن أن لاشئ يبدأ من فراغ.. ولا انجازات تتم من عدم.

والناس يحترمون المسئولين الذين يعترفون بجهود السابقين عليهم ، لأن ذلك يؤكد الثقة فى النفس ويساعد على غرس قيمة الوفاء.

صلاح مصباح محافظ اسوان:

لايجب أن نغفل خصوصية مجتمع الأسكندرية ، حيث تحتل الجامعة مكاناً بارزاً.. وهذا مالم يستبعده المحجوب ، فهو لم يتغافل عن أهمية مساندة الجامعة واساتذتها ومشاركتها فى حل مشاكل المجتمع.

ومن خصوصية مجتمع الإسكندرية ايضا تأثير رجال الاعمال ، الذين يمثلون قوة لايستهان بها ، وخاصة والمجتمع يتحول نحو الخصخصة والاقتصاد الحر ، ولم يكن تأييد رجال الاعمال للمحجوب أقل من تأييد اساتذه الجامعات.. وهذه خطوة أخرى على طريق النجاح.

فخر الدين خالد محافظ الدقهلية:

أنا لا أريد التقليل من أهمية القدرات الخاصة للمحافظ ، واسلوبه فى التعامل مع مشاغل الناس.

والمحجوب صاحب رؤية تغلب الجانب العملى فى حل المشاكل ، مما يساعد على سرعة الانجاز ، وهو رجل بسيط . وبساطته تمكنه من اقتحام قلوب الناس بسرعة ، ولم يتقيد يوماً "بالمراسم" أو يقعد أسيراً للمظاهر.

وأنا لا أغفل بالطبع العوامل الاخرى مثل موقف اساتذة الجامعة أورجال الأعمال ، ولا أقلل من شأن الانجازات الى بدأها غيره من المحافظين وجاء المحجوب لكى يستكملها.

ولكنى أؤكد أهمية دور المحافظ لانه " المايسترو" الذى يحرك كل العازفين.

وحتى تستكمل الصورة لابد من التعرف على أراء المحافظ حول بعض القضايا المهمة.. ومنها ظواهر الأنحراف داخل بعض الادارات الهندسية.

وقال المحجوب حدوث واقعة انحراف داخل احد اجهزة المحافظات أمر وارد ، لانه لايوجد مجتمع بشرى يخلو من الجريمة ، انما الاهم من وجهة نظرى الا يسمح المناخ السائد فى المحليات بنمو الانحراف ، وان يسد الثغرات التى تساعد عليه ، حتى يمكن حصاره بسهوله.

وقناعتى ان مناخ الاسكندرية لايسمح بنمو الانحراف ، بل على العكس يحاصره فى اضيق الحدود ، وقد يقضى عليه. وهذه القناعة تولدت من معايشتى لابناء هذه المدينة والتى لمست من خلالها حرصهم على أن يكون

ثوب مدينتهم ناصع البياض ، لاتلوثه بقعه سوداء ، حتى لو كانت متناهية الصغر، وهذا الحرص يدفع الناس الى مبادرات يلمسها كل العاملين فى الجهاز التنفيذى ، واخذت تتنامى بشده لمواجهة اى ظواهر غير طبيعية.. ومنها حالات الانحراف ، وبذلك أصبح كل من تسول له نفسه السير فى طريق الخطأ ، يفكر عدة مرات.. وربما يتراجع فى نهاية الامر.

والمحافظ.. أى محافظ لايستطيع ان يخصص حارساً لكل موظف يتعامل مع الجماهير، ولكن المواطن يمكنه ان يسد المنافذ التى تساعد على الانحراف.

مثلاً.. ليس سراً أن بعض المواطنين الذين يعتقدون ان مصالحهم لن تتحقق الا عن طريق الرشوة.. يساعدون الموظفين الذين ليس لديهم الاستعداد للوقوع فى الاخطاء على قبول الرشوة.

اما عندما تتوافر الآليات التى تكفل للمواطن تحقيق مصالحة دون ان يدفع شيئا ، فلن يقدم على هذه الجريمة.. وبالتالى يتم حصار الانحراف.

الأمر الثانى الذى لمسته من خلال متابعتى اليومية لاداء العاملين فى اجهزه المحافظة ،انهم يسعون بلا كلل لتقديم الخدمة الجيدة للمواطن حتى يتفرغ للانتاج ، وتتفرغ الدولة لمواجهة التحديات الكبرى ، وتنفيذ المشروعات العملاقة.

وصدقونى ان هؤلاء العاملين.. اصبحوا يرفضون مجرد التهاون فى العمل ، لاجرائم الانحراف لانهم يلمسون ثمره عملهم تتحقق وتعود بالفائدة على كل منهم ، ويسعون لان تحتل مدينتهم الموقع الذى تستحقه.

وأوكد انه عندما يشعر الناس انهم امام القانون سواء.. وتختفي الواسطة ، ويسهل الاتصال بكبار المسئولين.. فالنتيجة اقامة السدود العالية امام الانحراف.

لقد تفاعلنا معاً.. ابناء الاسكندرية وانا، وقدمنا الكثير حتى تكون الاسكندرية نموذجاً يحتذى لكل محافظات مصر.

وعن التعاون بين المحافظة وجامعة الاسكندرية.

قال المحجوب.. انا اعمل بالمثل الشعبي الذى يقول: اعط العيش لخبازة.. والجامعة تمثل مجلساً استشارياً يضم كل التخصصات.لذلك ألجا الى اساتذتها فى كل صغيرة وكبيرة واتخذ القرار المناسب فى النهاية.

كما ان معظم الدراسات التى تعد من جانب مختلف الكليات.. تكون بلا مقابل، لان الاساتذة من ابناء الاسكندرية ويسعون الى رفعتها.

كما اشير الى دور رجال الاعمال البارز فى الانجازات التى تتحقق على ارض الاسكندرية.

OOOOOO
OOO

محمد حسن طنطاوى

المناطق الصناعية .. هى الحل

لم يكن التوجة نحو إقامة أول منطقة صناعية فى مصر.. وهى التى أقيمت فى سوهاج، يمثل نوعاً من الترف ، وإنما جاء بعد اعداد دراسات شاملة كلفت المتخصصين بالقيام بها عندما عينت محافظاً لسوهاج، واثبتت أن اقامة المناطق الصناعية بالمحافظات هى الوسيلة الفعالة لتطويرها.. وتنميتها، لان الزراعة وحدها لم تعد تكفى لاحداث التنمية الشاملة.

وبعد أن نجحت التجربة.. وبدأت عشرات المصانع فى الانتاج كانت بمثابة الأم ، لكل المناطق الصناعية التى أقيمت فى المحافظات.

وعندما انتقلت إلى الفيوم ، كان من الطبيعى أن أتجه نحو أقامة منطقة صناعية بها.. تتبعها مناطق أخرى ، لا يقتصر التخطيط لها على الانشطة الصناعية فقط.. وإنما لخلق مجتمع انسانى متكامل.. على غرار حى الكوثر فى سوهاج.

الذى اجتذب الآف الاسر للاقامة به ، وخاصة أن معظم مقومات خلق هذا المجتمع المتكامل متواجده بالفعل.. ومنها القرب من التجمعات السكينة ، والموقع الجغرافى بالنسبة للقاهرة ، وسهولة تطوير احتياجات المنطقة من الخدمات الاساسية اللازمة لاستقرار مجتمع سكنى بها.

وتحتاج المناطق الصناعية الى اقامة بنية اساسية كثيفة تشمل الطرق والكهرباء والماء والغاز والتليفونات والصرف الصحى والخدمات البنكية ، ومناطق بهذه الصفات لم يسبق التخطيط لها فى الفيوم من قبل ، وقد يكون

هذا احد العوامل الرئيسية لتواضع النشاط الاقتصادى الصناعى بالمحافظة حتى وقت قريب.

لقد تبنت المحافظة انشاء منطقة كوم أوشيم الصناعية على طريق القاهرة الفيوم ، على مرحلتين.. اكتملت لمرحلتها الاولى [٢٥٠ فدان] عناصر البنية الاساسية وجارى العمل فى المرحلة الثانية [٨٥٠ فدا].

كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء لاستحداث منطقة صناعية جديدة على مساحة ٢٠٠٠ فدان فى منطقة قوته على الطرف الغربى من بحيرة قارون.

والنتيجة التى تحققت تتمثل فى دعم فكرة المناطق الصناعية الذى بدأ يترسخ فى المفهوم العام للتنمية بمحافظة الفيوم ، وهناك اتجاه للاستمرار فى هذا التوجه ماسيخلق فرص استثمار صناعى أضافية فى المستقبل.

واعتمدت خطتى سواء فى سوهاج أو الفيوم ، على عدم اضافة اعباء جديدة الى ميزانية الدولة ، عند اقامة البنية الاساسية للمناطق الصناعية ، وذلك عن طريق الاستفادة بالمعدات الميكانيكية العاطلة بمجالس المدن والمراكز، واصلاحها واستخدامها بعد ذلك.

كما أستعنت بالعمالة التى كانت تمثل بطاله مقنعه داخل ردهات المصالح الحكومية ، ورغم المشقة التى تحملها هؤلاء.. الا انهم لم يتوقفوا عن العطاء ، لانهم ادركوا أنهم يصنعون لاولادهم مستقبلاً جديداً.

بقيت حقيقة هامة اريد أن اؤكد عليها من واقع تجربتى فى سوهاج .. والفيوم ، وخاصة بأهمية التعاون بين الجامعات الاقليمية والمحافظات ، فهذه

الجامعات تزخر بالعلماء في كافة التخصصات ولا يجب أن يقتصر علمهم على التدريس للطلاب داخل جدران الجامعة ، وإنما يمتد خارج هذا الاطار ليفيد المجتمع كله.

وعندما كنت محافظا لسوهاج أستعنت بخمسين من أساتذه جامعة اسيوط وجامعة جنوب الوادى لاعداد خطة شاملة لتنمية المحافظة.

وتم اعداد احد المعسكرات لاقامة ٢٠ مدرسا من اساتذة كلية الهندسة جامعة اسيوط لاعداد دراسة على الطبيعة لاحتياجات البنية الاساسية.

وفى الفيوم كان التعاون المثمر بين المحافظة وجامعة القاهرة فرع الفيوم.. وراء العديد من الانجازات التى تحققت على ارض المحافظة.

كان لابد من التعرف على الامكانات التى تمتلكها المحافظة ، حتى يمكن اعداد خطة شاملة لتنميتها ، وتم تشكيل فريق عمل من قيادات جامعة القاهرة فرع الفيوم بإشراف نائب رئيس الجامعة الدكتور محمد سعيد سليمان وبمشاركة المحافظة ومركز المعلومات ودعم أتخاذ القرار ، لاعداد كتاب شامل عن آفاق التنمية فى محافظة الفيوم حدد بوضوح الركائز والمعوقات الاساسية للتنمية ، وأكد على أن التنمية البشرية من أهم الركائز ، ومضمونها أن يصبح البشر هم مركز التنمية ومحورها ، والتنمية البشرية ليست تنمية للموارد البشرية والا لاهتمت فقط بزيارة الانتاجية وانما تهتم بتوسيع اختيارات البشر.

صلاح مصباح

اعترف .. لست راضيا عن مستوى دخل الفرد فى اسوان

انا لست راضيا عن مستوى دخول المواطنين فى اسوان ، واتعاطف تماما مع المطلب الرئيسى للمواطن الاسوانى وهو السعى نحو توفير فرص جديدة لزيادة الدخل ، وتشجيع رجال الأعمال على أقامة مشروعات انتاجية جديدة تحاصر البطالة ، مع تنفيذ الخطط التى تحقق ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومى.

ولكن هذا الأمر لا يجعلنا نتغافل عن الدراسات الجادة التى أعدها المعهد القومى للتخطيط والتى قدمت عدة موشرات أخرى لقياس حاله الرخاء فى المحافظة.

المؤشر الأول خاص بتوقع معدل الاعمار عند الميلاد والثانى يتعلق بمعدل القراءه والكتابه ، والثالث خاص بنسبة المقيدين بالتعليم العام ، اما الاخير فيتعلق بنصيب الفرد من الدخل القومى.

وفى هذا الاطار.. اصدر المعهد القومى للتخطيط ٣ تقارير خلال اعوام ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، وكان ترتيب اسوان على مستوى مصر عام ٩٤ يأتى رقم ١٥. وفى ٩٦ تقدمت لتحتل الترتيب التاسع ، وبينما كان نصيب الفرد عام ٩٤ لا يتجاوز ١٨٢٦ دولارا سنويا ، ارتفع الآن الى ٣٠٣٨ دولارا ، مما يعنى ان الخطة التنموية التى تقوم بتنفيذها ناجحة.

وهذا لا يعنى على الاطلاق اننا نرضى عن نصيب الفرد من الدخل

القومى ، لذلك نعمل على تطبيق برامج أخرى عديدة سواء لمكافحة الفقر.. او توفير فرص عمل جديدة.. او النهوض بالتعليم.

فمن خمس سنوات كان عدد مدارس اسوان ٥٠٠ مدرسة.. الآن أصبح عددها ٧٧٢ مدرسة بزيادة اى بزياده ٢٥٢ مدرسة وإذا أضفنا الى ذلك أن كل مدرسة جديدة تعادل ٤ مدارس قديمة ، سواء من حيث نسبة الاستيعاب او عدد المدرسين.. ندرك مدى الجهد الذى بذل فى هذا الاطار.

كما ان مجالات الاستثمار فى أسوان متعدده..سواء الأستثمار الصناعى الذى لايجب أن يؤثر على البيئة.. حتى لا يقلل من اهمية الميزه النسبية للمجتمع الاسوانى، وفى هذا الاطار تحت موافقة مكتب الأستثمار على اقامة ٥٠ مشروعا تتكلف ١٨٠ مليون جنيه وتوفر ٢٤٦٥ فرصة عمل.

والسياحة مصدر رئيسى هام للدخل فى محافظة أسوان ، وانا لا أتصور المجتمع الأسوانى بلاسياحة ، لذلك لابد من أحداث التنمية السياحية رغم كل العقبات المؤقته ، وهذا الأمر يوضح اسباب اهتمامنا بقضية السياحة حتى خلال الأيام الحرجة بعد حادث الأقصر. كان الهدف الاتفاجئنا عودة الافواج السياحية دون استعداد مسبق.

وفى نفس الوقت أزداد أهتمامنا بتنمية مصادر الدخل الأخرى وعلى رأسها الزراعه.

لدينا ١٤٥ ألف فدان .. وفقنا الله فى توفير تقنيات مائية لمساحة ١٠٥ألف فدان .. أى بنسبة ٧٢ ٪ من المساحة الأصلية.

وهذا لا يعنى على الاطلاق التقليل من اهمية السياحة او التراخى فى مواجهة المشاكل التى تحول دون أنطلاقها ، ومن بينها قصور الطاقة الفندقية عن استيعاب افواج السياحة العالمية ، مما يتطلب اقامة فنادق جديدة ، وفتح مجالات جديدة للسياحة فى أسوان لا تتعارض مع المجالات التى تركز عليها المحافظات الأخرى ، فنحن لا ننافس البحر الاحمر او جنوب سيناء.. وانما نتعاون معا.

OOOOOO

OOO

احمد عبد العزيز بكر

متى يتوقف الرجال عن الرحيل؟

سوهاج اكبر محافظة طارده للعماله فى مصر ، والسبب أن التنمية الزراعية بها محكومة بظروف عديده ، والصناعة لم تأخذ حقها من الاهتمام الا منذ سنوات قليله.

لذلك اتجه ابناء سوهاج منذ القدم للهجرة.. سواء الى محافظات مصر المختلفة.. او الدول العربية.

وبمجرد ان يبلغ الشاب سن الرشد.. يفكر فى الرحيل ، وتتجه انظاره الى خارج المحافظة.. بحثا عن الرزق ، وعادة ما يرجع بعد سنوات ليتزوج ثم يترك اسرته ويتجه من جديد الى مناطق تتوفر بها سبل العيش ، وقد لا يعود الى سوهاج الا بعد مرور سنوات ، وليجد فى كل مرة طفلا جديداً لم يشهد مولده.

وفى سوهاج ٣ مراكز.. تتبع كل منها عدد من القرى هجرها الرجال ولم يعد يقيم بها سوى النساء والاطفال ، هى مراكز البلينا وجرجا والمنشاه.

وعندما يرحل الاباء تتعدد المشاكل الاجتماعية وعلى رأسها تسرب التلاميذ فى المدارس.. وقد وجدت هذه الظاهره واضحه عندما تسلمت عملى وكان لابد من مواجهتها ولم تقتصر المشاكل على الخدمات التعليمية ، وانما كادت سوهاج ان تكون محرومة من مشروعات البنية الاساسية [الطرق- الصرف الصحى- مياه الشرب]، وكان لابد أن تتوفر الخدمات بالقرى والنجوع ، تم تنفيذ ٣٢١ مشروعا ضمن برنامج شروق للتنمية وتطوير ٤١

قرية يمد فى المحافظة بتكلفة تتجاوز ٤٠ مليون جنيه ، وانشاء ١٩٥ مدرسة جديدة ، واقامة ٩ مستشفيات قروية و٤٠وحدة صحية و٤ مستشفيات مركزية ، وتطوير ٤٠ منطقة عشوائية بتكاليف ١٢٠ مليون جنية ، وبدأنا فى تخطيط المرحلة الثالثة بالمنطقة الصناعية بحى الكوثر وتبلغ مساحتها ٤٣٥ فدانا ، وانشاء مجمع للصناعات الصغيره بنفس المنطقة على مساحة ٥٨ فدانا بتكاليف ٣٥ مليون جنية ويضم ٧٢٠ وحدة انتاجية ويوفر ١٠ آلاف فرصة عمل للشباب ، الى جانب البدء فى تنفيذ المرحلة الاولى بالمنطقة الصناعية غرب طهطا على مساحة ٢٦٧ فدانا وانشاء مصنع لتصنيع منتجات البترول على ٤٥ ألف متر.

وقطعنا مرحلة لابأس بها فى حماية النيل من التلوث والاتفاق مع المصانع التى تلقى بمخلفاتها فى النيل ، بمعالجة هذه المخلفات.

ونوقف بحزم التعديات التى تقع على الاراضى الزراعية ملك الدولة .. لاننا لانتساهل مع الذين يحاولون الاستيلاء على المال العام.

لم نتوقف عن مطالبه وزاره الثقافه بان تضع سوهاج على الخريطة السياحية، وخاصة ان الاكتشافات الأثرية التى تم العثور عليها فى اخميم تؤهل سوهاج للحصول على موقع متميز على هذه الخريطة لقد كانت أخميم عاصمة لمصر لمدة ٨٠٠عاماً ،وهناك مؤشرات تؤكد وجود مدن فرعونيه كاملة.

لم يتم اكتشافها بعد قابعة تحت مساكن "أخميم" كما تشير الدراسات الى وجود مدينة كاملة المرافق تقع تحت مرافق قرية المنشاة وتعتزم وزارة الثقافة- توفير التمويل اللازم لنقل مقابر قرية أخميم ، حتى يتم الحفر بحثا عن الآثار تحت المقابر.

اللغز الذى يحيرنى.. انه كلما زاد الاهتمام بالطرق من حيث الاتساع والرصف.. تزايدت عدد الحوادث ، وصدقنى لا أجد تفسيراً لما يحدث ، كل ما أعرف اننا قمنا باصلاح الطرق الداخلية ، وزاد اتساع الطريق الزراعى مرة ونصف ، ولا نتوقف عن متابعة احوال الرصف ، ومن المفترض بعد كل هذا التطوير ان تتوقف الحوادث ، او على الاقل لا تتزايد.. لكن اللغز المحير ان الارقام تثبت ان نسبه الحوادث فى تزايد وانها تواكب التطوير الذى يحدث فى الطرق ، وربما يكون السبب هو السرعة الجنونية التي تشجع عليها الطرق الممهدة.

وليس معنى ذلك ان نوقف عمليات تطوير الطرق ورصفها حتى تتوقف الحوادث ، ولكنى ارصد الواقع الحالى وادلل على ان زيادة الحوادث لاترجع - كما يعتقد البعض - الى تدنى مستوى الطرق فى الصعيد ، بالعكس المعادلة تسير على طريق اخر ، وهى ان زيادة الحوادث تساير اصلاح الطرق ، علما بان تطوير الطرق امر ضرورى ، وهو حق من حقوق ابناء المحافظة التى عانت طويلا من نقص الخدمات ومن الاسباب التى تؤدى لزيادة الحوادث ، وجود سيارات تعمل منذ عام ١٩٣٢ وحتى الآن ، وعلى ما يحدث لها مجرد تغيير الموتورات ، وكلها تستخدم "السولار" بما له من تأثير سلبى على البيئة ،هذه السيارات تجرى كالحيتان على الطرق الزراعية ويتم الترخيص لها سنويا دون ادنى مشاكل.

وانا أطالب بوضع حد لهذه المهزلة ،وان نتفق على عام محدد للانتاج لايتم التجديد لما ما قبله ، وليكن عام ١٩٦٠مثلا ، على يتم وقف استخدام السيارات التى تم انتاجها قبل هذا التاريخ حماية لارواح الناس.. وللبيئة.

سلمى سليم

رئيس المجلس الأعلى لمدينة الأقصر

الفراعنة غاضبون

صادف تعيينى رئيسا للمجلس الاعلى للأقصر.. ظروف بالغة القسوة والصعوبة.. نتيجة الاعتداء البشع على السياح الاجانب.. وما تبعه من تداعيات.. أثرت على السياحة فى مصر.

كان يصدق على مدينة الاقصر عندما وصلت اليها يوم ٢ ديسمبر عام ١٩٩٧ ، تسمية "مدينة الاشباح ".. فالشوارع خالية من السياح الاجانب والعرب.. والفنادق مغلقة .. وكذلك الحوانيت التى تتعامل مع السياح ، وعندما ما تتعرض السياحه للحظر فى الاقصر.. فمعنى ذلك ان المشاكل ستدخل الى كل بيت من بيوتها.. حتى لو كان صاحب البيت لا يعمل مباشرة بالسياحة [ولم أستطع ان اتجنب السؤال الذى ألح على خاطرى.. وهو.. الى متى نظل أسرى لمصدر دخل واحد.. هو السياحة؟] صحيح ان السياحة ستبقى دائما مصدر - الرزق الرئيسى لابناء الاقصر.. بل وللخزانة العامة ، لكن لا يجب ان تصبح الوحيد.. عندما يتعرض لمشاكل طارئة.. تتوقف الحياة تماما ، خاصة اننا لم نستطع حتى الآن الاستفاده الكامله من الاقصر التى يطلق عليها "ماسة العالم ".. ربما لاننا لسنا مسوقين جيدين.. او لأننا لم نوفر الامكانات التى تجذب السياح.

مثلا.. المدينة تواجه مشاكل بالنسبة للصرف الصحى ، فهل يعقل الا يتوفر هذا المرفق لمدينة تعتبر بوابة السياحة فى مصر.. عاصمة الحضارة العالمية منذ ٧ آلاف عام.. والى لابد ، والتى تضم كنوزا حضارية لا تتوفر

فى أى مكان فى العالم ، ومع ذلك فهى ليست سوى قرية مصرية عادية..
٦٠٪ من بيوتها اقيمت من الطوب اللبن ، ولم يدخل مرفق الصرف الصحى الا نحو ٢٥٪ من أحيائها.

البعض يرى أن حل مشاكل الاقصر يتطلب أخفائها ، وانا ارى ان العكس هو الصحيح.. فالمشاكل لن تحل الا عندما تظهر الى النور.

فلا يمكن السكوت على المواطنين الذين يقيمون فوق المقابر. وعندما يأتى الزائر الاجنبى لا يصدق اننا نهين الأجداد ونبدد ثروتنا التى ننفرد بها، وخاصة ان هذه الآثار ليست ملك جيلنا وحده وانما من حق الاجيال القادمة ايضا.

لقد أنتشرت المساكن العشوائية فى ٩مجوع فوق هذه الكنوز التاريخية ، التى تأثرت دون شك نتيجة لعدم وجود مرافق.. وللاقامة الدائمة من فئات البشر ، وهذا السلوك لا يسئ لتراث الأجداد فقط.. وانما يؤثر على مظهرنا أمام العالم المتحضر.

وكان لابد من نقل هؤلاء المواطنين بمحض ارادتهم.. ودون اجبار ، وتوفير المساكن البديلة، والتى تحقق لهم حياة عصرية.. وتحمى آثارنا القديمة.

وبالفعل تم نقل عشرات الاسر.. الى قرى جديدة اقيمت من أجلهم.. كما تم تخطيط قرية جديدة هى " الطارق " تكفى لمئات الاسر.

لابد أيضا ان يتوفر لدينا نظرة مستقبلية للاقصر ، بحيث نستطيع اسقبال ٤ ملابن سائح ، نتوفر لهم كل أمكانات السعادة.

لقد قال لى الخبراء الامريكيين فى التخطيط العمرانى.. ان السائح لايستطيع ان يقضى فى الاقصر اكثر من ٢٠ دقيقة.. وهذا امر لابد ان يتغير.. وتقام المشروعات السياحية.. التى تجعل السائح يقضى بها اياما عديده دون ملل.

من المؤسف الا توجد فى الاقصر دار مناسبة للسينما.. او للمسرح.. ولا أعرف كيف لا تتوفر داخل مدينة سياحية مثل هذه المرافق الاساسية.

ولابد من توفر اماكن للسياحة العلاجية.. والسياحة الترويحية.. حتى لا يقضى السائح وقته نائما داخل الفندق.

والاهم من كل ذلك ان تستثمر امكانات المدينة.. ونتجه نحو الانتاج.. حتى لا تظل أسيره للسياحة وحدها.

○○○○○○
○○○

سعيد النجار

البحث عن الجذور

كان من الامور الطبيعة ان تكون الخطوة الأولى فى مشوار عملى بمحافظة بنى سويف.. دراسة أحوال المحافظة والتعرف على مشاكلها.. لأننى كمتخصص فى الادارة أعرف جيداً ان التوصيف الدقيق للمشكلة.. يمثل نصف الطريق الى حلها.

ودون الدخول فى التفاصيل.. اجتمعت كل الاراء أن معظم مشاكل بنى سويف تدخل تحت عنوان واحد.. عدم وجود فرص عمل تشجع على الاستثمار المربح.

دعنى أوضح الأمر أكثر.. لابد أن نسلم بأن المستثمر يبحث عن الفرص التى توفر له اكبر قدر من الربح.. لأن الربح فى نهاية الأمر هو الذى يحرك عملية الاستثمار.

والمستثمر ايضا يقارن بين الفرص المتاحة.. ويختار أفضلها.. لذلك فليس هناك وجه للغرابة.. فى ان عدد كبير من المستثمرين اتجه الى مدينة ٦أكتوبر.

وكان علينا أن ندخل ميدان المنافسة.. طالما نسعى الى اجتذاب المستثمرين للمجئ الينا.. وتحركنا فى اتجاه تهيئة مناخ أفضل لهم.. وبدأنا فى انارة الطريق الذى يربطنا بالجيزة.. والعمل على أقامة طريق مزدوج بين بنى سويف والكريمات، لأن الاستثمار بلا طرق ممهده..حلم غير قابل للتحقيق.

وكان لابد فى الوقت نفسه من تطوير المدينة.. حتى تشجع المستثمرين على زيارتها.. والتواجد بها ، وفى هذا الاطار تم تطوير ميدان المحطة وتجميلة ، وليس سراً يذاع أن عدد كبير من المحافظين السابقين عجز عن أتخاذ هذه الخطوات التى تتطلب أزالة محلات عديدة.. كان لابد من توفير بدائل لها .

وعندما نجحنا فى اقناع اصحاب هذه المتاجر بان تجميل الميدان ضرورة لتحقيق النهضة العمرانية بعاصمة المحافظة ، وقدمنا لهم المواقع البديلة.. ولم يتدخل أحد من العاملين بالمحافظة فى التوسيط لتخصيص مواقع أفضل لمعارفة.. مما أشعر الجميع أنهم أمام القانون سواء.

وبدأ التنفيذ على الفور تحت أشراف المتخصصين فى تجميل المدن.

ولا أخفى عليك أننى أتمسك باتباع الاسلوب العلمى.. ولا أنفرد باتخاذ القرارات ، وهذا الاسلوب يدفعنى الى اللجوء لأصحاب الاختصاص ، وقد لجأت بالفعل الى هيئة التخطيط العمرانى ، والتى قامت باعداد تخطيط جديد للعاصمة يحدد مواقع الميادين والمواقف والحدائق ، وبعد ذلك تم عرض التخطيط على المجلس الشعبى المحلى بحضور المهندسين المتخصصين من الهيئة،واختاروا أفضل الخطط.

ونعود مرة أخرى الى قضية الاستثمار.. لأنها المفتاح السحرى لتطوير محافظاتنا.

فعندما قرر رئيس الوزراء انشاء منطقتين صناعتين فى بنى سويف.. وتم تخصيص مليون ونصف جنية لكل منطقة ، كان لابد من توفير مصادر

أخرى للتمويل والاسيحتاج الأمر الى ٣٠ سنة وربما أكثر حتى تتمكن من أقامة المنطقتين الصناعتين ، ونقلت هذا التصور الى وزير التخطيط الذى قرر تخصيص ٣٠ مليون جنية لاقامة منطقة صناعية بقرية بياض العرب وهى أول منطقة صناعية تقام فى قرية مصرية ، ولان هذه القرية تقع فى منطقة صحراوية.. سقط التفكير القديم الذى كان يقضى بعدم اقامة مناطق صناعية داخل حدود القرى خوفاً فى التوسع فى البناء فوق الاراضى الزراعية.

وعندما فكرنا أن نعتمد على معدات المحافظة وموظفيتها فى اقامة المنطقة الصناعية تراجعنا على الفور حتى لا نقع فى اخطاء نحن فى غنى عنها ، وقررنا اسناد وتخطيط المنطقة الى هيئة التخطيط العمرانى وهى جهة الاختصاص فى الجوانب التخطيطية، وان نحيل الى الجهاز لتنفيذى لوزارة الصناعة الأمور التى تدخل فى اطار اختصاصاته، وأن نتعاقد مع أحدى الشركات الكبرى فى ميدان المقاولات حتى يتم التنفيذ فى الوقت المناسب ويقتصر دور المحافظة على المتابعة والاشراف.

ولاشك ان المناطق الصناعية ستوفر فرص عمل جديدة تحتاجها بنى سويف لمواجتهة البطالة، حتى لا يغادر أبناء بنى سويف محافظتهم ويتجهون الى القاهرة.. فيخلقون مشاكل للعاصمة ولا يساعدون على حل مشاكل بنى سويف التى تحرم منى عطاء شبابها.

وبدأنا فى تعمير مدينة بنى سويف الجديدة.. بعد أن تسبب قصور المواصلات فى عدم اقبال المواطنين على الاقامة بها وحتى حينما تتوفر المواصلات تكلف ميزانية الاسرة الكثير مما يثقل على رب الاسرة ويضيف اليها اعباء جديدة.. ويدفعه الى التمسك بالاقامة بالمدينة القديمة هذه توفيرا

للنفقات واتبعنا العديد من الوسائل التى شجعت الناس على الانتقال الى بنى سويف الجديدة.. ومن بينهما توفير المواصلات العامة الرخيص.

وحتى تحقق النجاح فى كل هذه الاتجاهات ، كان لابد من تطوير الادارة.. وانا كادارى محترف يهمنى تنشيط الاجهزة العاملة فى ميدان الادارة المحلية. وزيادة كفاءتها وان تتوفر وسائل جديدة للمتابعة، ولايقل عن كل ذلك أهمية ان يتفهم قائد الموقع

حدود مسئولياته وان يكون مقنعا لقيادات الصف الثانى حتى يتحقق النجاح المنشود.

○○○○○○

○○○



د/ فــاروق التــلاوى

الأنسان هدف التنمية

المشوار الطويل الذى قطعته من الوادى الجديد الى الفيوم..حتى البحيرة، كانت نتيجته تتلخص فى حقيقة واحدة.. ان التنمية لاتتحقق بدون البشر.

ولان رسالة المحافظ تتعلق بتمهيد الطريق وتخفيف الاعباء عن المواطنين احتل الانسان مقدمة اهتماماتى خلال عملى فى المحافظات الثلاث.

واعترف ان اهتماماتى بالعلاقات الانسانية . كان جزء من تكوينى الشخصى، قبل أن اعمل محافظا.. وسيستمر حتى بعد ان أترك المهمة لمن يكمل الطريق بعدى.

وقد يرى البعض ان العلاقات الانسانية الطيبه ، تتعارض مع تطبيق نظام أدارى ناجع.. وأن سياسات الترهيب والتخويف لابد من اتباعها لتحقيق النجاح.

وانا أختلف مع أصحاب هذه الرؤية.. ومن واقع خبرتى اقول ان بعض المرءوسين يستميتون فى اداء أعمالهم بكفاءة عالية عندما يحافظ رئيسهم على كرامتهم.. فيسعون الى عدم اغضابة ، وهذا لا يعني اطلاقا ان هذا الحكم مطلق ينطبق على الجميع ، فهناك نماذج أخري تتمادى فى المخالفات أذا لم تواجه بالحسم المناسب ، ولكن هذه النماذج الشاذة لا تمثل القاعدة.. وانما هى استثناء ، والقائد الناجح يستطيع ان يستوعبها ويعيدها الى الطريق السليم.. دون ان يتسبب في اهدار آدميتها.. وانا أومن ان الحب دائماً يصنع المعجزات ، ومشاركة المرءوسين افراحهم واحزانهم تقرب بين

القائد والقيادات التالية ، وهذا لا يحدث لو أنعزل المحافظ عن القيادات التنفيذيا والشعبية بل وجموع المواطنين فى القرى والنجوع.

ooo

بدأت مشوارى فى الادارة المحلية محافظا للوادى الجديد ، وكان عدد سكان المحافظة لا يتجاوز ٢٠٠ ألف نسمة ، ومع ذلك لم اتغافل عن ان هذه الارض هى أرض المستقبل ، التى سيتوجه اليها يوما ابناء الوادى ، بحثا عن فرص عمل جديدة.. وحتى لا نبقى اسرى الاقامة على ٥٪ من مساحة مصر.

لذلك كان لابد من الاهتمام باقامة بنية اساسية قوية.. واقتحام كل مجالات الانتاج فى هذا المجتمع الصحراوى ، الذى كانت ترواثه معطله.

وكان من المستحيل ان تحقق هذه الاهداف دون أن أتعرف على عادات الناس، واقترب من افكارهم.. وابحث عن مكان داخل قلوبهم.. حتى نستطيع معاً ان نكمل المشوار فى اتجاه واحد.. هو تحقيق التنمية المنشوده.

وعندما كان بعض اصدقائى من خارج الوادى الجديد يأتون لزيارتى ، كانوا لايخفون دهشتهم عندما يلاحظون أننى اكاد أعرف معظم الاسر.. واتابع اخبارها، واتدخل لحل مشاكلهم الشخصية والعائلية.. واعود مرضاهم واشاركهم أحزانهم وافراحهم.

وكان هؤلاء الاصدقاء يعتقدون أننى اتعمد اتباع هذه السياسة حتى يسهل قيادة المجتمع ، والحقيقة ان هذه السياسة كانت نابعة من داخلى وتتمشى مع طبيعتى المحبة للبشر ، ثم جاء التوفيق من عند الله متمثلاً فى التفاف الناس حول المشروعات التى قمت بتنفيذها ، وقيامهم بمبادرات ذاتيه لم يطالبهم بها أحد.

وكانت العلاقات الإنسانية هى كلمة السر لتحقيق الخطط المستهدفه لتحديث المجتمع الفيومى ، واقامة عدد كبير من المشروعات الخاصة بمياة الشرب والصرف الصحى والصحة والاسكان.. ومختلف المجالات الأخرى.

وكان هذا الانجاز يمثل درساً عملياً لكل الذين يعتقدون أن العوامل المادية وحدها هى التى تحقق التقدم ، فلولا العلاقات الأنسانية التى ربطت بينى وبين ابناء المحافظة سواء فى العاصمة.. او المدن والقرى. لما أمكن تحقيق هذه الانجازات.

وكانت البحيرة هى محطتى الأخيرة ، عندما وصلت اليها كانت هناك اكثر من الف عزبه ونجع لم تصلها المياه ، وحمداالله تم توصيل مياه الشرب اليها جميعا فقد كان من غير المعقول ان تكون على مشارف قرن جديد بينما مياه الشرب لا تصل القرى والنجوع.

ومن الانصاف ان نذكر انه لولا مشروع شروق للتنمية الريفية لما تحقق حلم البسطاء فى كوب ماء نظيف.. والارتقاء بالقرية المصرية فمشروع " شروق " ليس مجرد أقامة طريق او أنشاء مدرسة وانما هو تحريك شامل للمجتمع من اجل سد الفجوة الحضارية بين الريف والمدينة بحيث تحظى القرية بنصيبها العادل فى البنية الاساسية والخدمات العامة ، وهذا المشروع يتيح لكل مواطن بالقرية المشاركة بالرأى والفكر والجهد والمال فى اطار منظم ، بحيث تتحول التنمية الى حركة شعبية تتكامل مع جهود الدولة التى تدعمها ماديا وفنيا بما يحقق اهداف الخطه القومية للتنمية.

عبد العزيز سلامه

أقمنا اول واد للتكنولوچيا

فكرة اقامة وادى للتكنولوچيا ، أستهدفت اقامة منطقة متخصصة فى انتاج الصناعات ذات التقنية العالية، وهناك فرق بين الصناعات التى تستخدم التكنولوچيا.. وبين صناعة التكنولوچيا ، ونحن فى مصر نستخدم التكنولوچيا ولم نتطرق الى صناعة التكنولوچيا ، لذلك أقيمت منطقة وادى التكنولوچيا على مساحة ١٦ ألف فدان تنفذ على مراحل ، وقد تم تنفيذ المرحلة الاولى ومساحتها ٣٠٢١ فدانا ، وتضم مناطق صناعية ، ومناطق أسكان متعدد ، ومصانع ومنشآت خدمية سواء تعليمية او صحية او أجتماعية او ترفيهيه او امنيه.. بالاضافة الى مراكز بحثية متعلقة بالتكنولوچيا ، وكذلك أقامة جامعه للعلوم التكنولوچية.

وبالاضافة الى وادى التكنولوچيا ، يشغلنى استثمار الاراضى التابعة للمحافظة شرق القناه ، وهو القطاع الذى يبدأ فى القنطره شرق بطول ٧٥ كم، وعمق ٣٥ كم ، والقطاع يتبع اداريا المحافظة.. وان كانت تتنازعه جهات عديده منها هيئة قناة السويس.. وهيئة التنمية الزراعية.. ووزارة الاسكان.. والقوات المسلحة ، وفى الطبيعى ان تتعطل التنمية فى ظل غياب التنسيق بين هذه الجهات.

مثلا..فيما يتعلق بالتنمية الزراعية نفاجأ فى المحافظة باقامة جمعيات لانعرف عنها شيئا،أذا كانت جاده او غير جاده..مما يعطى فرصة لمافيا التعديات والمتاجره.

اما عن الاسكان..فبالرغم ان عمارات مدينة المستقبل قد استكملت منذ عشر سنوات.. الا أنها لا زالت خالية.. وانا اطلق عليها اسم مدينة الاشباح.

وقد وضعت المحافظة كل امكاناتها لتوصيل المرافق الاساسية من مياه وكهرباء وصرف صحى ، ومازالت هيئة تعاونيات البناء وبنك الاسكان تتعثران فى استكمال البنية الاساسية.

المشكلة ان المبانى أقيمت قبل اعداد البنية الاساسية.. والنتيجة ان المساكن استكملت.. ولكن الناس لا يمكنهم الانتقال اليها.

والمدينة فى حاجة الى أقامة مساحات خضراء ورصف طرق واسواق تجارية ، والمحافظة لا تستطيع ان تتحمل كل هذه التكاليف.

كما ان المدينة مخصصة للاسكان الاقتصادى.. وليس فى مقدور سكانها تحمل تكاليف اضافيه ، وخاصة أنهم توقفوا عن دفع الأقساط منذ عام ٩٣ ، مما أدى الى رفع القسط الى ١٤٣جنيها شهريا ، بعد ان كان ٧٢جنيها فقط ، وهذه الزيادة تمثل عبئا جديداً على السكان ، وهم من الموظفين أصحاب الدخول المحدوده .

لقد تحدثت باستفاضة عن مشكله مدينة المستقبل كمثال لمشاكل الاسكان التى نشأت بسبب السياسة المعكوسة لاقامه مثل هذه المدينه فى مختلف المحافظات، بمعنى انه يجب قبل التفكير فى اقامتها يجب ان نوفر البنية الاساسية ، ثم بعد ذلك تقام العمارات.. وتتكرر مشكلة "مدينة الاشباح " حيث تقام مساكن لايقيم بها أحد.

وتزعجنى ايضا.. الاسواق ومواقف السيارات داخل المدينة.. وما تسببه من تلوث ، ونحن لا نستطيع ان تنقل مواقع الخدمات خارج المدينة دون أن يتوفر المكان المناسب ، وهذا ما حدث عندما تم نقل موقف للسيارات من وسط الاسماعيلية الى الطريق الدائرى ، حيث تم تجهيز الموقع الجديد ، ومع ذلك واجهتنا عقبات امكن التغلب عليها ، وتحقيق الهدف الذى كنا نسعى اليه حيث تم تخفيف الضغط المرورى على المدينة ، وتحققت سيولة المواصلات، وتركزت الحركة على محاور خارج نطاق المدينة.

وهذا ما سيحدث عندما سيتم نقل أسواق السمك والخضار من وسط المدينة ، لانها تشوه وجة الاسماعيلية ، بما تسببه من روائح كريهه واكوام قمامة.

ونحن نتوقع ايضا ظهور عقبات عند التنفيذ ، ولكننا نؤمن ان تأجيل أتخاذ القرارات الحاسمة فى مثل هذه الامور يعقدها بدلا من ان يساعد على حلها ، وان يعترض المواطن فى البداية على الانتقال بعيدا عن الشارع الذى يقيم فيه لشراء احتياجاته ، ولكنه مع التنفيذ الجيد.. سيلاحظ ان مدينتة صارت أجمل وانظف ، وان هذا الامر يستحق بعض العناء.. لو افترضنا ان هناك عناء.

OOOOOO

OOO

مصطفى الشناوى

ذبح القطط السمان في الدقهلية

اتخذت الدقهلية اجراءات شديدة ضد قيادات المحافظة .. فقد احيل كل من مدير الطرق ومدير التعليم إلى النيابة .. وكذلك عدد من رؤساء القرى ، وتم نقل السكرتير العام ووكيل وزارة المالية إلى مواقع أخرى ، بطلب من المحافظ مصطفى الشناوى .. تجسيداً لسياسة « ذبح القطط السمان » من أجل تطهير الادارة المحلية.

وكان هذا الحوار مع محافظ الدقهلية حول الوقائع السابقة .

سألت هل ترى أن إحالة الموظفين الكبار الذين تتردد حولهم الشبهات إلى النيابة .. بحل مشكلة الفساد فى المحليات ؟

قال المحافظ . أنا لا احيل المخطئين للنيابة "عمال على بطال" .. لكن التحقيق معهم داخلياً .. وعندما تثبت براءتهم يعودون إلى اعمالهم .. أما لو ثبت صدق الادعاءات الموجهة ضدهم .. فلابد من احالتهم للنيابة .

وبالنسبة للعاملين فى الادارات الهندسية .. فمن واقع تجربتى تيقنت أن بقاء الموظف فى عمله سنوات طويلة .. يساعده على الانحراف ، لذلك قمت بأعداد حركة تنقلات بين المهندسين على مستوى المحافظة ، وتظلم البعض .. وتم فحص هذه التظلمات .. وإعادة العنصر الجيد إلى موقعه القديم ، وهذا لايمنع اننى مقتنع تماماً بأن "التعشيش " فى موقع واحد يسهل الانحراف .. (حصار الفساد .. ممكن).

سألت .. كيف تواجه الانحرافات داخل اجهزة المحليات ؟

قال الفساد فى المحليات لايمكن القضاء عليه ، انما يمكن محاصرته .. وأنا شخصياً أعطى الثقة للمرءوس كاملة .. فإذا اهتزت هذه الثقة مرة اسحبها كاملة .

أما عن حصار الفساد فلا يتم إلا بالمتابعة .. والنزول إلى الناس .. والاستماع إلى أرائهم فى أداء الموظفين .. وإتاحة الفرصة للموظف للرد على الاتهامات .. حتى لايتخذ أى قرار ظالم يؤثر على غيره من الموظفين .. بالاضافة إلى أن الظلم فى حد ذاته جريمة لاتغتفر .

سألت .. كيف تفرق بين الخطأ والانحراف ؟

قال .. الخطأ فى الأداء أمر وارد .. فإذا تكرر اعتبره اهمالاً يجب المساءلة عليه لأن التكرار معناه تعمد الخطأ .. فإذا توفر عنصر التعمد لابد من المحاسبة ، أما الانحراف فليس له علاج إلا البتر .

ونحن لانتصيد الأخطاء .. وندرك ان المسئول التنفيذى إذا لم يحصل على الأمان فإنه لن يجود فى عمله ، وبالتالى لابد أن تحرص القيادة فى أى موقع على أن تعطى للمستويات الأدنى الثقة الكاملة .. وان المحاسبة لا تعنى التلذذ بتوقيع العقاب على الآخرين .

سألت ما هى الأخطاء التى واجهتها .. وكيف تصرفت حيالها ؟

قال .. أثناء مرورى المفاجئ على بعض المستشفيات وجدت ان بعض الأطباء لايلتزم بالمواعيد .. وكان لابد من توجيه لفت نظر إليهم ، واحياناً أجد الصيدلى لديه عجز فى الدواء ويتقاعس عن الإبلاغ .. وهذه الأخطاء ينبغى لفت النظر إليها .. ثم المحاسبة عند تكرار الاخطاء .

ولاحظت عند مروري على بعض الأحياء تدهور مستوى النظافة .. بسبب عدم كفاية المعدات أو نقص العمال .. طالبت الاستخدام الأمثل للعناصر المتاحة .. والعمل على وردتين دون ان أوقع جزاءات .

سألت .. البعض يأخذ عليك ان صدرك لم يتسع لاخطاء قيادات رئيسية بالمحافظة وقررت نقلها على الفور!

قال .. هناك تجاوزات لايمكن السكوت عليها .. فعندما يتم التواطؤ بين مدير الطرق والمقاولين على حساب المصلحة العامة ، فهذا انحراف لايمكن السكوت عليه وكان لابد من استبعاده .. بل واحالته للنيابة للتحقيق معه .

قلت .. وماذا عن مدير التعليم ؟

قال .. ارتكب العديد من التجاوزات .. فى صرف المكافآت والحصول عليها .. وكان لابد من تحذيره أولاً ، ولكنه تمادى وضرب بالنصائح التى وجهناه إليه عرض الحائط وتبين ان هذه التجاوزات تمثل جرائم جنائية ، فطلبت من الوزير نقله .. وتم احالته للنيابة .

سألت .. وماذا فعل وكيل وزارة المالية ؟

قال .. لم يحل للنيابة واكتفيت بأن أطلب من وزير المالية نقله .. لأنه لم تكن هناك شفافية فى الاداء .. ودعنى اعترف لك ان لدى حساسية غير عادية من التعامل مع المسئول الذى لايسلك مسلكاً واضحاً .

سألت .. السكرتير العام السابق ؟

قال .. طلبت نقله واستجاب الوزير لطلبى ، ولا أريد ان اخوض اكثر من ذلك .. فى امور لم تحسمها التحقيقات .

قلت .. العقاب لم يقع على الرءوس الكبيرة وحدها وانما وصل الى رؤساء الاحياء ؟

قال .. نقصد رئيس مركز ميت غمر السابق .. لقد ارتكب بعض الانحرافات التى أوجبت احالته للنيابة ، ورئيس حى غرب ارتكب بعض التصرفات التى تستوجب مساءلته .

ودعنى أذكرك ان عدد هؤلاء الذين تم عقابهم لايتجاوز أصابع اليدين ، من بين آلاف العاملين فى الادارة المحلية بالدقهلية ، وقد استوعبوا الرسالة ومؤداها ان المحافظ لن يقبل ان يتعامل مع شخص منحرف ، قد يصبر على الخطأ ويسعى للعلاج .. لكنه لا يتهاون مع الذين اعتادوا الانحراف ، وأؤكد ان العقوبات التى وقعت على المنحرفين كانت من أجل آلاف الشرفاء الذين يعملون فى الادارة المحلية.. ويبذلون الجهد والعرق فى الأحياء ... والشوارع والحوارى والقرى والنجوع .. حتى يحصل المواطن على أفضل مستوى من الخدمة .. بينما يسئ إلى طابور الشرفاء عدد محدود لم يتجاوز فى محافظة من اكبر محافظات مصر ١٠ أشخاص.. استتبت الأمور بعد أن تم اقصاؤهم .. عقب اجراء تحقيقات عادلة .. دون رغبة فى الانتقام أو التشفى ، وإن كان العمل لايمكن ان يستقيم دون جزاء ومحاسبة .. للذين يتعمدون الأخطاء ، وبين ثواب ومكافأة للذين يعملون .

المساواة بين من يعمل ومن لايعمل ، تعنى سرقة جهد العاملين .. واشاعة روح الإحباط فى صفوفهم ، طالما أن التقييم يتم على اسس غير موضوعية .. وان الشخص المستقيم لايجد من يقدر جهده .

سألت .. كيف يتم تحسين أداء العاملين بالادارة المحلية ؟

قال .. المتابعة الجادة هى الحل .. والاتفاق على اسلوب للعمل لايستبعد

المحاسبة الجادة ، حتى لو تطلب الأمر بتر العضو الفاسد من أجل سلامة الجسد كله. كما ان نظرية الادارة المستطرقة لم تعد صالحة في المحليات ، بمعنى ان الشخص العامل «يشيل» من لا يعمل ، يجب ان نتخلص من هذه الصورة .. وندفع الجميع للعمل ، ولا نتساهل مع الشخص المنحرف .. وكلما كانت مسئوليته أكبر يجب أن تكون العقوبة التى توقع عليه أكبر ، لأن من يحتل منصباً قيادياً .. يصبح قدوة للمستوى الأدنى فى القيادة ، ويستطيع أن ينقل أفكاره وأسلوب عمله إلى العاملين معه ، فإذا كان انحراف الموظف الصغير يؤثر على شخصه فقط .. فإن الجريمة تتزايد خطورتها .. كلما قام بارتكابها قيادة مؤثرة .. ومن الانصاف أن تتضاعف العقوبة وان يتحول القدوة .. إلى عبرة لمن لا يعتبر .

سألت لماذا احتلت مشكلة مياه الشرب الجانب الأكبر من المناقشات مع أعضاء مجلسى الشعب والشورى ؟

قال : مشاكل الدقهلية مع مياه الشرب ناتجة عن النمو لأن زيادة السكان أدت الى النمو الرأسى والافقى فى المساكن بمعنى ان المسكن المكون من دور واحد أصبح ٤ أدوار .. وبالتالى يجد سكان الادوار العلوية فى بعض المناطق صعوبة فى توصيل المياة .

اما عن التوسع الأفقى فقد ترتب عليه امتداد الإسكان الى مناطق جديدة خارج حيز القرى .. وفى نهايات الخطوط وقمنا بتوصيل مواسير المياه الى هذه المناطق .. وكان من الطبيعى ان تصل ضعيفة .. أو تنقطع فى بعض الأحيان .

سألت .. الأمر الواقع الآن .. ان الامتداد الافقى والرأسى حدث والمواطن يبحث عن المياه فلا يجدها فما هى خطة المحافظة فى توفير مياه الشرب لهذه المناطق ؟

المحافظ .. نحن نقدر المواطن عندما يشكو وهو على حق عندما يطالب بأن تصله الخدمات الأساسية وعلى رأسها مياه الشرب النقية وسواء كان التوسع غير المدروس الذى حدث خطأ أو صواباً فأن شغلنا الشاغل كجهاز تنفيذى ان نستجيب لمطالب المواطنين وخلال اجتماعين مع اعضاء مجلس الشعب والشورى احتلت مشكلة المياه جانباً رئيسياً من المناقشات لنسعى معاً كتنفيذين وسياسيين - إلى حل المشكلة .

لدينا بالدقهلية ٦ محافظات كبيرة توفر ٥٠٣ آلاف متر مكعب يومياً و١١٤ محطة صغيرة توفر ٢٥ الف متر مكعب و٦٨ بئراً أو ارتوازية توفير و٣٣ الف متر مكعب يوم ، ويصل اجمالى طاقة المياه على مستوى المحافظة ٨٦٠ الف متر .. ويصل نصيب الفرد الى ١٧٦ لتر يوم .

سألت .. ما مدى مساهمة الجهود الذاتية فى حل هذه المشكلة ؟

قال .. الجهود الذاتية فى الدقهلية تساهم فى مواجهة كل المشاكل .. ومنها المياه وبالفعل تم عمل حلول مؤقتة لهذه المناطق من خلال صندوق المياه الذى يقوم بتمويله وتتمثل هذه الحلول فى مد شبكة بطول ٢كم تصل بين القرية والامتداد العمرانى .. لكن أموال الصندوق لاتحتمل اقامة محطات كبيرة أو ربط القرى على محطات قائمة مما يعطى الإمكانية لتحقيق المستوى الامثل من الخدمة ولذلك نحن نستفيد من الخدمات المتاحة التى توفرها الدولة ونعمل من خلال مساهمات المواطنين على سد الفجوة بين المشروعات المطلوبة والإمكانات المتوفرة .

سألت .. كيف يتم التصرف فى أموال صناديق المساهمات الشعبية ؟

قال .. فى البداية كانت الاموال كلها توجه الى مشروع أو اثنين فى أحد

المراكز وتستخدم أموال المساهمات من كل محافظة لإنجازه ولكننا بالممارسة لاحظنا أن مركزا واحدا أو اثنين تنفرد برصيد الصناديق .. وقررنا ان المشروعات التى تقام فى كل مركز تراعى مساهماته فى الصندوق .

سألت .. مشكلة الاسكان احدى المشاكل المزمنة فى المنصورة الا يوجد سبيل لحلها ؟

قال .. لا يوجد فى المنصورة أرض متاحة للمبانى .. استنفذنا كل شبر متاح من أملاك الدولة وقمنا بنقل المجزر القديم الذي يحتل ٥ أفدنة وسط الكتلة السكنية لإقامة ١١ برجاً تضم ٩٥ شقة وقد تم فتح باب الحجز بأسعار معقولة لأن الأرض قدمناها مجاناً .

سألت .. ما هى الملاحظات التى ابداها اعضاء مجلسى الشعب والشورى على حالة الطرق ؟

قال .. الحقيقة ان العادة السيئة التى يتم التعامل بها مع الطرق .. وتؤدى الى تدهورها هى عدم الاهتمام بالصيانة .. وبالتالى اعادة رصفها من جديد رغم أن الاموال اللازمة للصيانة محدودة .

ولذلك خصصنا ١٥٪ من موازنة الرصف لصيانة الطرق وترميمها وانقذهذا التصرف طريق جمصة الذى كان يمثل رحلة عذاب وتكلفت الصيانة ٣٠٠ ألف جنيه .. وكان يمكن ان تتكلف الملايين وقد تكلف رصف وصيانة شبكة الطرق خلال هذا العام ٢٦٧.٤ مليون جنيه كما دخل الخدمة ١٨٣ كيلو مترا من حصيلة صندوق الطرق .. وتم العمل في الطرق الداخلية داخل كل مركز حسب مساهماته فى الصندوق .

سألت .. أشارت تقارير معهد التخطيط إلى أن الدقهلية حققت تميزاً فى مواجهة مشكلتى الزيادة السكانية .. ومحو الأمية فما هى المؤثرات ؟

قال .. الحقيقة أن الزيادة السكانية تلتهم كل الانجازات التى تتحقق على أرض الوطن .. وكان معدل النمو السكانى فى الدقهلية ٢,١٪ وهو المعدل القائم على مستوى الدولة انخفض هذا العام الى ١,٩٪ .

أما بالنسبة لمحو الأمية فكانت ٣٦,٨٪ اصبحت هذا العام ٣٢٪ وكانت الشريحة المستهدفة مليونا أصبحت ٤٦١ الفاً وهناك خطة للقضاء على الأمية خلال ٤ سنوات وقد شارك الحزب الوطنى فى مواجهة المشكلة بفتح ١٢٠ فصلاً فى الوحدات الأساسية .. وتم توفير فصول فى المدارس التى تعمل فترة واحدة .. والاستعانة بمدرسى الابتدائى الأكثر خبرة والذين يسعون لزيادة دخولهم بشكل كريم .

وسيشارك ١٥ ألف مدرس فى محو أمية ٢٠٠ الف مواطن الى ٣/٢ الشريحة المستهدفة .. ويحصل المدرس على ٧٥ جنيهاً عن كل شخص بحو أميته .

سألت : الارقام التى وردت فى تقرير وزير القوى العاملة عن البطالة فى الدقهلية تثير الانزعاج فكيف نتعامل مع هذه المشكلة ؟

قال .. نعم الأرقام تثير الانزعاج لكن نسبة البطالة فى الدقهلية ٩٪ وهى نسبة كبيرة .. وإن كانت على مستوى الدولة تصل إلى ١١٪ .

وقد بحثت عن كل فرص العمل التى تقلل هذه النسبة وبدأت بالمناطق

الجديدة .. كانت جهود المحافظين السابقين -المشكورة- في اتجاه منطقتين صناعيتين جمصة والمطرية .

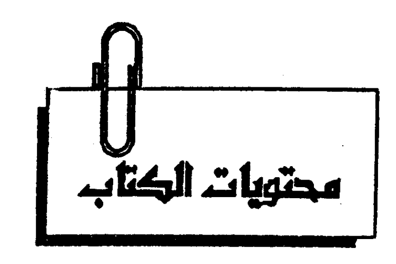
وتم تقسيم المنطقة الصناعية في جمصة الى ٤ مراحل .

الأولى تشمل ٢٠٢ فدان .. تم تقسيمها الى ٣٢٢ قطعة لإقامة مصانع .. وعندما تسلمت عملي كان عدد القطع التي تم حجرها ١٢٣ قطعة اقدم عليها ١٢٠ مشروعاً .. ثم توقف العمل بالمنطقة بسبب التمويل .. إلا انه لم يسوق سوى ثلث المواقع المعروضة .

سابقنا الزمن .. واختصرنا عاماً من عمر المرحلة الاولى ولكي نحل مشكلة التسويق .. حصلنا على ١٠ ملايين جنيه قرضاً من بنك الاستثمار وقرضاً آخر قيمته ٥ ملايين جنيه من صندوق الخدمات وتم توصيل المرافق في نهاية عام ٢٠٠٠ .

ونحاول الاتصال بالبنوك والصندوق الاجتماعي لتسهيل القروض لإقامة مشروعات توفر ٨ آلاف فرصة عمل .

وفي العصافرة اقمنا ورشاً للحرفيين على مساحة ٣٠ فداناً وهناك مرحلة اخرى مماثلة.. ويتم تقسيم المساحة الى قطع ٤٨ متراً يباع المتر بمبلغ ثلاثة جنيهات ويتم اعداد مركز تدريب مهني للحاضرين ولا نتوقف عند التنمية الزراعية ايضاً وهناك مشروع « قلابش وزيان » حيث يتم استزراع ٦٨ الف فدان . وهناك خريطة استشارية يتم اعدادها مع جامعة المنصورة لترويج فرص الاستثمار في المحافظات وخاصة بعد اقامة الطريق الدولي الذي يخدم التنمية السياحية .



شهادات واقعية

رقم الايداع ٩٩/١١٠٨٦
I.S.B.N
977-19-9499-9